وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العـــلمي
جـــــامعة حسيبـــة بن بوعلـــي –الشلف–
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصـــص اقتصاد تطبيقي وإحصاء

استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دالة الواردات – حالة الجزائر–

إعـــداد الطالبة
مارون زهرة

تحت إشـــــراف:
أ.د. البشير عبد الكريم

لجنـــــة المناقشة

د. كتوش عاشور	رئيسا
أ.د. البشير عبد الكريم	مقررا
د. عشوي نصر الدين	عضوا
د. هني محمد نبيل	عضوا

السنة الجامعية 2010-2011

الشكر والتقدير

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة ، الذي بحمده تتم الصالحات. واعترافا بالفضل و تقديرا بالجميل لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤولاء الأستاذ المشرف: البشير عبد الكريم.

شكراً لكل من قدم لنا العون والنصح، شكراً من حفزنا على العمل،

وأتوجه كذلك بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة التي قبلت وتحملت هذا الجهد. والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

الإهـــــداء

أحمد الله العلي الكبير الذي وفقني لإنجاز هذه

المذكرة و إتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى :

-الوالدين الكر يمين،

-جميع أفراد عائلتي و صديقاتي،

الفهـــــرس

العنـــاوين	الصفحة
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال والجداول	V
مقدمـــــة	أ
الفصل الأول: التجـــــارة الخارجية وسياستها	1
تمهيـــــد	2
المبحث الأول: التجـــــارة الخارجية	3
المطلب الأول: تقديم التجارة الخارجية	3
أولا: ماهية التجارة الخارجية	3
ثانيا:أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي	4
ثالثا: بعض أدوات قياس أهمية التجارة الخارجية	5
المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية	7
أولا: نظريه النفقات المطلقة	7
ثانيا: نظرية النفقات النسبية	8
ثالثا:نظرية القيم الدولية	9
المطلب الثالث:النظرية الحديثة في التجارة الدولية	9
أولا: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج	9
ثانيا: لغز ليونتيف	10
ثالثا:نظرية اقتصاديات الحجم	11
رابعا: نظرية الفجوة التكنولوجية	11
خامسا:نظرية دورة حياة المنتج	13
المبحث الثاني: الســـياسة التجـــــارية	15
المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية	15
أولا: تعريف السياسة التجارية	15
ثانيا: أنواع السياسة التجارية	16
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية	19
أولا: القيود الجمركية	19
ثانيا: القيود التعريفية	20
ثالثا: القيود غير تعريفية السعرية	20
رابعا: القيود غير تعريفية الكمية	23

خامسا: الوسائل التنظيمية	24
المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للسياسة التجارية	25
أولا: أثار الرسوم الجمركية	25
ثانيا : أثار حصص الاستيراد	30
ثالثا: أثار الإعانات	32
رابعا: أثار الإغراق	34
خامسا: أثار الاتحاد الجمركي	36
خاتمة الفصل	38
الفصل الثـــــاني: الاستيـــــراد وسيـــــاسته في الجزائر	39
تمهيـــــد	40
المبحث الأول: السياسة الاستيرادية في الجزائر	41
المطلب الأول: ماهية الطلب على الواردات	41
أولا: مفهوم الطلب على الواردات	41
ثانيا: اشتقاق منحنى الطلب على الواردات	43
ثالثا: مناهج دراسة الطلب على الواردات	44
المطلب الثاني: ملامح نظرية حول محددات الطلب على الواردات	48
أولا: العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات	49
ثانيا: العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات	52
ثالثا: العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات	52
المطلب الثالث: سياسة الاستيراد في الجزائر خلال الفترة 1990-2009	54
أولا: مرحلة التحرير التدريجي للاستيراد (1990-1993)	54
ثانيا: مرحلة التحرير التام للاستيراد (بداية من 1994)	55
المبحث الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر(1990-2009)	62
المطلب الأول: تحليل الناتج المحلي والواردات	57
المطلب الثاني: تحليل البنية السلعية للواردات	60
أولا: الواردات من المواد الأولية ونصف مصنعة	60
ثانيا: الواردات من السلع التجهيزية	61
ثالثا: الواردات من السلع الاستهلاكية	63
المطلب الثالث: تطور التوزيع الجغرافي للواردات	64
خلاصة	70

الفصل الثالث: تقدير دالة الطلب على الواردات في الجزائر	71
تمهيـــــد	72
المبحث الأول: السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	73
المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية	73
أولا: مفهوم السلاسل الزمنية	73
ثانيا: المؤشرات الأساسية والوسيطية للسلاسل الزمنية	74
ثالثا: مركبات السلسلة الزمنية	77
رابعا: الكشف عن خصائص الاستقرار	80
المطلب الثاني: التكامل المشترك	84
أولا: عموميات عن التكامل المشترك	84
ثانيا: اختبار التكامل المشترك	85
المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	88
أولا: مفهومه	88
ثانيا: طرق تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	89
المبحث الثاني: تقدير نموذج الدراسة والنتائج القياسية	92
لمطلب الأول: تحديد المتغيرات وصياغة النموذج	92
المطلب الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات	94
المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للطلب على الواردات	101
أولا: تقدير دالة الطلب على الواردات في الأجل الطويل	101
ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ	102
ثالثا: تقييم النموذج إحصائياً وقياسياً واقتصادياً	103
خلاصة	107
خاتمة عامة	109
المراجع	113
الملاحق	118

قائمة الأشكال والجداول

1- قائـــمة الأشكـــال

رقم الشكل	عنـــــــــــــوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	12
(1-2)	نموذج دورة حياة المنتج	14
(1-3)	الطلب والعرض على سلعة ما	26
(1-4)	التمثيل البياني لأثر فرض ضريبة جمركية على توزيع الدخل	28
(1-5)	التمثيل البياني لأثر الرسوم الجمركية على معدل التبادل الدولي	29
(1-6)	أثار تخصيص الواردات في حالة الدولة الصغيرة	30
(1-7)	أثار حصة الاستيراد في السوق الواحد في الدولة الكبيرة	31
(1-8)	أثار الإعانات	33
(1-9)	اتحاد جمركي منشئ للتجارة	36
(1-10)	اتحاد جمركي محول للتجارة	37
(2-1)	منحنى دالة الاستيراد	42
(2-2)	اشتقاق منحنى الطلب على الواردات	43
(2-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990- 2009	57
(2-4)	تطور قيمة الواردات ومعدلات النمو السنوي لها خلال الفترة 1990-2009	58
(2-5)	معدل نفاذ الواردات إلى الاقتصاد المحلي(نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)	59
(2-6)	تطور الواردات من المواد الأولية ونصف مصنعة خلال الفترة 1990-2009	60
(2-7)	الأهمية النسبية والنمو السنوي لواردات المواد الأولية ونصف مصنعة خلا ل الفترة 1990-2009	61
(2-8)	تطور الواردات من السلع التجهيزية خلال الفترة 1990-2009	62
(2-9)	الأهمية النسبية والنمو السنوي لواردات السلع التجهيزية خلا ل الفترة 1990-2009	62
(2-10)	تطور الواردات من السلع الاستهلاكية خلال الفترة 1990-2009	63

(**2–11**)	الأهمية النسبية والنمو السنوي لواردات السلع الاستهلاكية خلا ل الفترة 1990–2009	64
(**2–12**)	تطور الواردات من المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1990–2008	65
(**2–13**)	الأهمية النسبية والنمو السنوي للواردات من المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1990–2008	65
(**2–14**)	تطور الواردات من مجموعة دول أمريكا الشمالية خلال الفترة 1990–2008	66
(**2–15**)	الأهمية النسبية والنمو السنوي للواردات من مجموعة دول أمريكا الشمالية خلال الفترة 1990–2008	66
(**2–16**)	تطور الواردات من مجموعة الدول العربية خلال الفترة 1990–2008	67
(**2–17**)	الأهمية النسبية والنمو السنوي للواردات من مجموعة الدول العربية خلال الفترة 1990–2008	67
(**2–18**)	تطور الواردات من مجموعة الدول الأسيوية خلال الفترة 1990–2008	68
(**2–19**)	الأهمية النسبية والنمو السنوي للواردات من مجموعة الدول الأسيوية خلال الفترة 1990–2008	69
(**3–1**)	منحنى تطور LnM_t	95
(**3–2**)	منحنى تطور $DLnM_t$	96
(**3–3**)	منحنى تطور $LnPIB_t$	97
(**3–4**)	منحنى تطور $DLnPIB_t$	97
(**3–5**)	منحنى تطور $LnRP_t$	98
(**3–6**)	منحنى تطور $DLnRP_t$	99
(**3–7**)	منحنى تطور $LnTCV_t$	100
(**3–8**)	منحنى تطور $DLnTCV_t$	100
(**3–9**)	تقدير معادلة الطلب على الواردات طويل الأجل	101
(**3–10**)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ	103
(**3–11**)	اختبار استقرار دالة الطلب في الأجل القصير	105

2- قائـــمة الجـــــداول

رقم الجدول	عنـــــــوان الجداول	الصفحة
(**1-3**)	تحديد درجة التأخير للسلاسل الزمنية	94
(**2-3**)	نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـــ LnM_t	95
(**3-3**)	نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـــ $DLnM_t$	96
(**4-3**)	نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـــ $LnPIB_t$	96
(**5-3**)	نتائج اختبار ديكي-فولر DF لـــ $DLnPIB_t$	97
(**6-3**)	نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـــ $LnRP_t$	98
(**7-3**)	نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـــ $DLnRP_t$	99
(**8-3**)	نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـــ $LnTCV_t$	99
(**9-3**)	نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـــ $DLnTCV_t$	100
(**10-3**)	اختبار درجة تكامل بواقي الخطوة الأولى	102
(**11-3**)	مرونات الواردات	105

المقدمـــة

تعتبر التجارة الخارجية ضرورية وحقيقة أساسية في العلاقات الإقتصادية الدولية، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصاده ا عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها إليها واستيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات، وعليه فهي تحضي باهتمام كبير لدى الاقتصاديين وذلك نظرا لمساهمتها الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول لاسيما الدول النامية منها.

ويشكل جانب الواردات من السلع والخدمات في التجارة جزءا هاما للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على السلع والخدمات التي لا يتمكن من إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى،كما أن الواردات تسهم أيضا في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، وباعتبار قوة النشاط الاقتصادي يمثل جزءا هاما منه في تحديد نوعية ونسبة الواردات، لما لذلك من تأثير كبير على مسار التنمية الاقتصادية، فيمكن أن تكون الواردات مصدرا لتموين الجهاز الإنتاجي بالمواد الأولية الضرورية لسيره، إضافة إلى أنها ترفع مستوى الاستثمار المحلي وزيادة المقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الرأسمالية الأجنبية وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية.

والجزائر كدولة نامية، تتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح كأسلوب للتنمية، فقد سعت منذ التسعينات إلى تحرير تجارتها الخارجية، خاصة بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار برنامج التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي، فالاقتصاد الجزائري يعتمد إلى حد كبير على العالم الخارجي، حيث بلغت درجة انفتاحه على الاقتصاد العالمي في سنة 2009 حوالي 31.62% مقارنة بسنة 1990 التي كانت نسبة الانفتاح فيها 17.4%، مما يدل على تزايد أهمية القطاع الخارجي بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث نجد اعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الدولية لتأمين العديد من السلع والمواد الأولية والتي تتم عبر قنوات الواردات.

أولا: الإشكالية

على ضوء ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هي المتغيرات التي تحدد مستوى الطلب الكلي على الواردات في الجزائر؟

إن هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية كالأتي:

- ما مدى تطور السياسة الاستيرادية في الجزائر بعد التوجه نحو اقتصاد السوق؟
- ما مدى أهمية مكونات الواردات الجزائرية في الاقتصاد الوطني وتوزيعها الجغرافي؟
- ماهي طبيعة وخصوصية المتغيرات المؤثرة في حجم الطلب على الواردات الجزائرية؟ وما هي أثارها في المديين الطويل والقصير؟

ثانيا:الفرضيات

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية في الغالب خاصة فيما يتعلق بالواردات إلى ارتفاع حجمها.
- يغلب على مكونات الواردات الجزائرية السلع الاستهلاكية، مما يبين تبعية الاقتصاد الوطني للخارج.
- يتأثر الطلب على الواردات بكل من سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، فارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية نتيجة تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، كما أن الرقابة على الواردات مثلا تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات محليا وبالتالي انخفاض حجمها.
- تتصف السلع المستوردة في الجزائر بضعف مرونة الطلب السعرية، نظرا لغياب البدائل المحلية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكتسب دراسة وتحليل دالة الطلب على الواردات في الجزائر أهمية خاصة نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الدولية لتأمين العديد من السلع والمواد الأولية عبر قنوات الواردات، ولإتباع الجزائر سياسة فتح الأسواق وحرية الاستيراد من أنحاء العالم كافة، وعليه فإن تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في حجم الواردات في إطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ يقود إلى معرفة سلوكها، كما يعتبر إسهاما علميا يضاف إلى الدراسات التي اهتمت بالاقتصاد الجزائري.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقدير و تحليل محددات الطلب على واردات الجزائر حيث يتم توظيف تقنيات تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في تقدير محددات الطلب على واردات الجزائر ومن ثم تقدير الآثار قصيرة و طويلة الأجل للمتغيرات التفسيرية على حجم الواردات.

خامسا: حدود الدراسة

سوف نعمل على إسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009،حيث تميزت فترة التسعينات بانتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، مما نتج عنه تحرير عملية الاستيراد.

سادسا: منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الاستنباطي والذي أداته التوصيف من أجل معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، ثم نعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أداة الإحصاء لدراسة هيكل الواردات، ثم القياس لتحديد محددات الطلب على الواردات.

سابعا: الدراسات السابقة

1- مسغوني منى، *علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني 1970-2001*،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية جامعة ورقلة 2005.

تناولت إستراتيجية إحلال الواردات كنظرية تعتمد على السياسة الاستيرادية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة ،حيث قامت بتقدير وتقييم مدى العلاقة بين سياسة الواردات والنمو الاقتصادي وتوصلت إلى إثبات العلاقة بين الواردات ومختلف أصنافها وبين النمو الاقتصادي.

2- صالح تومي،عيسى شقبقب، *النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر 1970-2002*، مجلة الباحث العدد 4 سنة 2006 ورقلة،حيث تم وضع نماذج قياسية للواردات الكلية ولمجموعات السلع المستوردة، وذلك في إطار الاقتصاد القياسي التقليدي لتقدير نموذج قياسي بمعادلة انحدار واحدة، حيث توصلا إلى أن الطلب الداخلي يمثل المتغير الأكثر تفسيرا لسلوك الواردات بالإضافة إلى الأسعار النسبية للواردات وسعر البترول باعتباره الممول الرئيسي للواردات، وفي دراستنا هذه سنتبع منهجية مكملة نطبق من خلالها أساليب تحليل السلاسل الزمنية والمتمثلة في نموذج تصحيح الخطأ في تقدير محددات الطلب على الواردات.

3- عابد بن عابد العبدلي، *محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ*، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،جامعة الأزهر، العدد 32،سنة 2007.وحسب الدراسة اتضح من عملية التقدير أن الواردات تفسر بالدخل،الأسعار النسبية واحتياطي الصرف، وانتهت الدراسة إلى أن الطلب على الواردات مرن بالنسبة للدخل في الأجل الطويل، فقد قدرت المرونة بـــ 0.6 و 1.33 في الأجلين القصير والطويل، وغير مرن بالنسبة للأسعار النسبية الذي كان أثره معنويا فقط في المدى القصير، أما أثر الزيادة في احتياطي الصرف الأجنبي فقد كان ضعيفا في الأجلين القصير والطويل.

ثامنا: دوافع اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- أهمية الواردات من حيث كونها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى أثارها التي تنعكس على قطاعات مختلفة.
- الميل والاهتمام الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع.

تاسعا: تقسيمات الدراسة

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول،

- حيث نتطرق في الفصل الأول إلى ماهية التجارة الخارجية، بالإضافة إلى نظرياتها الكلاسيكية والحديثة، ثم نتعرض إلى السياسة التجارية وأهم الأدوات المستعملة لتحقيق أهدافها.

- كما نتعرض في الفصل الثاني إلى السياسة الاستيرادية من خلال دراسة مفاهيم عامة حول الطلب على الواردات وأهم محدداته، وسياسة تنظيم الواردات في الجزائر، وفي الجزء الثاني نحاول تحليل تطور الواردات وخصائصها من حيث البنية السلعية والتوزيع الجغرافي لها.

- أما الفصل الثالث فخصصناه لتقدير دالة الطلب على الواردات في الجزائر، وذلك بتقديم عرض نظري حول السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وفي الأخير تقدير نموذج الدراسة والنتائج القياسية.

الفصل الأول

التجارة الخارجية وسياستها

تمهيـــد:

يعد تبادل السلع والخدمات من أهم اهتمامات الإنسان منذ الأزل خاصة بعد اكتشافه لعمليات الإنتاج وتعرفه على السلع والخدمات التي يحتاج إليها والموجودة في حوزة الغير، وقد زادت هذه الأهمية مع تقدم المنتجات وتطورها واتساع درجة التكامل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب، هكذا أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة، خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، فالعملية الحقيقية للتخصص والتجارة تؤدي إلى تدفق مجموعة ضخمة من المبادلات المشتركة فيما بينهما.

تعتبر التجارة الخارجية هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها اليوم لقياس درجة التطور الاقتصادي لأي دولة، لذلك نجد الدولة تتخذ مجموعة من الإجراءات في إطار علاقاتها التجارية الدولية قصد تحقيق أهداف معينة أهمها تنمية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن، هذه الإجراءات تسمى بالسياسة التجارية التي ما هي إلا وسيلة من الوسائل تستعين بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف، وتختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، إذ لكل دولة أهدافها الاقتصادية ووسائلها الخاصة التي تضعها لبلوغ أو تحقيق أهدافها، فالسياسة التجارة التي ترسمها دولة رأسمالية مثلا تختلف عن السياسة التجارية التي ترسمها دولة اشتراكية.

سنعالج هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التجـــارة الخارجية

المبحث الثاني: السيـــاسة التجارية

المبحث الأول: التجـــارة الخارجية

تواجدت التجارة الخارجية منذ تواجد الإنسان وهي في تطور دائم، حيث أنها تتمثل في العلاقات الاقتصادية في إطار التبادل الذي قد يتم بين بلدين أو أكثر، وتعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى المشكلة الاقتصادية، هذا ما أدى إلى ظهور عدة نظريات تبحث في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة.

المطلب الأول: تقديم التجارة الخارجية

أولا: ماهية التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي حركة تبادل السلع و المنتجات المختلفة، تتم داخل الحدود الإقليمية للدولة فتكون أمام تجارة داخلية تتحكم فيها تنظيمات و تقنينات هذه الدولة وفق أوضاعها الاقتصادية، و قد تتعدى حدود الإقليم فتشكل حركة تبادل سلع و منتجات و رؤوس أموال بين دول العالم، فنكون أمام ما يعرف بالتجارة الخارجية تستخدم فيها كل أنواع العملات[1]، بالإضافة إلى ذلك فإن التجارة الخارجية تسمح للبلد أن يستهلك أكثر مما ينتج اعتمادا على موارده الخاصة والتوسع الكبير من أجل تمرير إنتاجه.[2]

على الرغم من أن كل من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافيا، حيث يتم التبادل بين أطراف تقع في دول مختلفة ولك ن التجارة الداخلية تتم بين أطراف داخل حدود الدولة الواحدة.

وتتمثل الاختلافات التي تميز التجارة الداخلية عن الخارجية فيما يلي:[3]

– وجود مجموعة من القيود التي تحكم حركات التبادل الدولي تختلف تماما عن تلك التي تحكم التبادل الداخلي، وتتعلق هذه القيود بتحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتي تحكمها مجموعة من القيود تعرف باسم السياسة التجارية.

---

[1] مصطفى محمد عز العرب، **سياسات و تخطيط التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية،سنة 1988 ص 42.

[2] Lazary, ***le commerce internationale,***paris 2005 p 12 .

[3] إيمان عطية ناصف.هشام محمد عمارة ، ***مبادئ الاقتصاد الدولي***، المكتب الجامعي الحديث،مصر 2007 ص 8.

– اختلاف العملات التي يتم بها التبادل دوليا مما يؤدي إلى ظهور مشاكل الصرف، فعادة ما يتم التعامل دوليا بالعملات القوية المقبولة دوليا مثل الدولار واليورو...، كما أن أسعار عملات الدول المختلفة تتعرض للتقلب اتجاه هذه العملات وفقا لظروف العرض والطلب وكذا السياسات المختلفة التي تتخذها الدول لتحقيق استقرارها النقدي.

– اختلاف القوانين المنظمة لحركات التجارة الخارجية من دولة لأخرى، ولذلك يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية قوانين مختلفة عن تلك التي تحكم تحركات السلع والخدمات داخل حدودهم الجغرافية.

– تعتبر الأسواق العالمية أسواقا منفصلة بسبب اختلاف أشكال التدخل الحكومي، ويعد اختلاف خصائص الأسواق ما بين الدول من بين أهم العناصر التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية، فالأسواق العالمية يسودها حالة المنافسة الكاملة أو على الأقل تكون المنافسة فيها أكثر من تلك الموجودة في الأسواق المحلية.[1]

ثانيا:أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي

– يعبر اعتماد النشاط الاقتصادي على التجارة الخارجية عن خضوعه لتغيرات العوامل الخارجية وتأثره بالتغيرات التي تحدث لدى الأطراف الداخلة في عملية التبادل التي تتم عن طريق عمليات الاستيراد والتصدير بتدخل مختلف الهيئات والمؤسسات الاقتصادية على مستويات مختلفة، وبكل الأعمال المرتبطة بتنفيذ هذه العمليات تسمح بخلق تدفقات اقتصادية لا تحصى.

– التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الدول المختلفة من أجل رفع رصيدها من العملات الصعبة، بما أن عمليتي الاستيراد والتصدير تتمان خارج الحدود الوطنية وبعملات مختلفة عن طريق الرفع من حجم الصادرات، فارتفاع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات ينتج عنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها في مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي تشغيل الطاقات العاملة المعطلة وزيادة الدخل الوطني، وذلك ينعكس بصورة مباشرة وايجابية على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد وبالتالي إنعاش الدورة الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن عملية استيراد منتجات أو خدمات معينة يكلف إنتاجها محليا مبالغ كبيرة جدا يسمح إذن باقتصاد هذه التكاليف والحصول عليها بتكلفة أقل.[2]

– تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة

[1] زايري بلقاسم ، ***اقتصاديات التجارة الدولية***، دار الأديب للنشر والتوزيع،الجزائر 2006 ص 15.

[2] شاعة عبد القادر"***الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض***" مذكرة ماجستير علوم اقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر 2006 ص 10.

التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك،الاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[1]

- يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا في الخروج من الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا هاما في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ثالثا: بعض أدوات قياس أهمية التجارة الخارجية

يستعمل في مجال التجارة الدولية العديد من الأدوات التي تساعد على قياس أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الوطني والتي تتمثل في:[2]

1- نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

يؤدي هذا المؤشر إلى معرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الدولية(صادرات +واردات) ونقسم مجموع حجم التجارة الخارجية على عدد السكان.

نصيب الفرد الواحد=(قيمة الصادرات+قيمة الواردات)/ عدد السكان

2- متوسط الميل للاستيراد:

يتم من خلاله التعرف على مدى اعتماد الدولة على وارداتها، أي أننا نحاول أن نبين مدى تبعية الإنتاج الوطني للإنتاج العالمي، ولهذا نستخرج نسبة قيمة الواردات إلى مجموع الدخل الوطني.

متوسط الميل للاستيراد= (قيمة الواردات / قيمة الدخل الوطني) × 100

يكون الميل المتوسط للاستيراد كبيرا إذا كان اعتماد الدولة على الواردات كبيرا، ولك ن لا يمكن أن يعد ذلك دليلا على فقر الدولة أو غناها، وإنم ا تدل هذه النسبة على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج الوطني.

3- معدلات التبادل:[3]

تسمح معدلات التبادل بمعرفة العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات، أي كم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة، ويستخدم الفكر الاقتصادي عددا من الأساليب الإحصائية التي يمكن عن طريقها قياس معدل التبادل نشير إلى أهمها:

---

[1] رشاد العصار،عليان شريف ، ***التجارة الخارجية***، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر،عمان 2000 ص 13.

[2] زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ص 33.

[3] محمود يونس ، ***اقتصاديات دولية***، الدار الجامعية،الإسكندرية 2000 ص 101.106.

أ- معدل التبادل الصافي

يعتبر من أبسط المعدلات وأكثرها انتشارا، ويتلخ ص في المقارنة بين الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية لأسعار الواردات وفي شكل نسبة مئوية.

معدل التبادل الصافي=(الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات)× 100

ويستخدم هذا المعدل لتوضيح ما إذا كان هناك زيادة أو انخفاض في حجم السلع التي يجب تصديرها للحصول على كمية معينة من السلع المستوردة.

ب- معدل التبادل الإجمالي

يقصد به النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات (مضروب في 100 للحصول على نسبة مئوية) أي أن:

معدل التبادل الإجمالي=(الرقم القياسي لحجم الصادرات / الرقم القياسي لحجم الواردات) × 100

فإذا كان هذا المعدل أكبر من 100 فمعنى ذلك أن الدولة تعطي للخارج كمية أكبر من الصادرات مقابل كمية ثابتة من الواردات ويحدث العكس إذا كان المعدل أقل من 100.

ج- معدل تبادل الدخل:

وهو يعبر عن النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبة في الرقم القياسي لحجم الصادرات أي أن:

معدل تبادل الدخل= (الرقم القياسي لأسعار الصادرات+الرقم القياسي لكمية الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات) ×100

عندما تزيد هذه النسبة عن 100 فمعنى ذلك أن الدولة تستطيع بالنسبة لسنة معينة أن تحصل على حجم أكبر من الواردات عن طريق بيع صادراتها في هذه السنة، والعكس صحيح إذا قلت هذه النسبة عن 100، وهذا المعدل يعكس قدرة الدولة على الاستيراد ولذلك فإنه يسمى أحيانا بالطاقة الاستيرادية.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

جاءت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية كرد فعل على الفكر التجاري والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة، أي أن البلد يربح ما يخسره نظيره، وقد ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ومن أهم ما قدمه الكلاسيك في هذا الخصوص النظريات التالية:

أولا: نظريه النفقات المطلقة

من رواد هذه النظرية أدام سميث، حيث يعتمد في تفسيره على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعاقة تقسيم العمل، وحسب هذه النظرية فإنه إذا كانت دولة أجنبية توفر سلعا ذات تكلفة منخفضة وأقل من تكلفة إنتاجها محليا، فإنه لابد من شراء السلعة من هذه الدولة والتركيز على إنتاج وبيع السلع التي تنتج محليا بأكثر فعالية، فنظريه أدام سميث لا تتعارض مع مبادئ نظرية التجاريين التي أوصت بتصدير أكبر قدر ممكن عن طريق الحفاظ على الواردات بالإضافة إلى تكديس الاحتياطات من الذهب.[1]

وقد اعتبر أدام سميث أن التجارة تحفز النمو بالرفع من الناتج الوطني وتخفض تكاليف وأسعار سلع المستهلكين، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية لرأس المال و الذي بدوره يعجل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فقد عرف أدام سميث ثروة الأمة بقدرتها على إنتاج السلع والخدمات وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل التي تمكنها من زيادة القدرة الإنتاجية،وهذا لا يتم إلا عن طريق الحرية الاقتصادية وأن دور الدولة محدود يتمثل في الحفاظ على كفاءة عمل السوق بصورة تنافسية دون قيود احتكارية، وأن تقسيم العمل يحقق أعلى إنتاجية في ظل التنافسية الكاملة.[2]

لقد وجهت عدة انتقادات لنظرية التكاليف المطلقة وهي كالتالي:

ـــ حسب هذه النظرية فإن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، إن استمرار هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، وهذا ما لم يحدث في الواقع العملي.

ـــ تعتقد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.

ـــ ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين أن نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف من حيث خصائصهما ونظرياتهما.

---

[1] Jean-pierre Bibeau, ***introduction à l'économie internationale***, 2édition,gaètan morin éditeur,canada 1993 p 136.

[2] محمد سيد عابد ، ***التجارة الدولية***، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر1999 ص 29.

ولقد ظلت تلك الإنتقادات توجه إلى نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية إلى أن جاء المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو " بنظريته في التجارة الدولية، والتي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي، و التي أجابت عن بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث ، لذلك فإن نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو تعتبر امتدادا لنظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.

ثانيا: نظرية النفقات النسبية

لقد عرف قانون الميزة النسبية منذ سنة 1817 عندما تم نشره لأول مرة، ولقد ثبت أنه واحد من أكثر القوانين استخداما في مجال الاقتصاد، حيث لا يزال ذا أهمية كبيرة إلى يومنا هذا [1]، وتعود نظرية النفقات النسبية إلى دافيد ريكاردو، حيث اعتبر أن كل البلدان لها المنفعة في التجارة الدولية، ويعتمد في ذلك على العمل كعامل لقياس النفقة ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقييمها بالنقود، بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة، وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال، غير أن هذه الأخيرة تعتبر كعامل كامن وأن دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم متشابهة، أي أن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة وأنه لا يوجد إحلال ما بين العوامل ولا توجد حوافز لتنقل السلع وعوامل الإنتاج داخل كل بلد، في حين لا يمكن أن تنتقل عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر وتتنافس فيما بين الدول، والسلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة وأن الإنتاج بكميات معتبرة أو ضئيلة ليس له أي أثر، وبالتالي فإن الإنتاج خاضع إلى قانون ثبات الغلة.

وتتمثل نظرية النفقات النسبية في أن أي بلد من البلدان يمكنه الاستفادة من التبادل مع الآخر إذا كان متخصص في إنتاج السلع التي لها أكبر إنتاجية عمل أو تكنولوجيا أفضل أو تكلفة إنتاج أقل بالمقارنة مع غيرها من المنتجات في البلدان المتبادل معها.[2]

لقد حاول دافيد ريكاردو الاقتراب من الواقع ولكن رغم ذلك فإنه انتقد كثيرا، ومن بين الانتقادات التي وجهت له هي بساطته في عرض النظرية، حيث فيما يخص عدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال غير محققة في الواقع، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض نفقة الإنتاج الناتجة عن الإنتاج الكبير لم يأخذ بعين الاعتبار، بدون أن ننسى الدور الذي تلعبه نفقة النقل في تحديد التبادل الدولي والتي أهملت، أما فيما يخص الفكرة الجوهرية المتعلقة بنفقة الإنتاج فإنها انتقدت حيث أنها أهملت أثمان السلع والتي لها دور في تحديد التبادل إلى إهمال الطلب على هذه السلع.

[1] Karim larson , ***the development of foreign trade in the Baltic countries***, master thesis international business .2001 p 34.
[2] Anne hanaut.El Mouloub Mouloud ,***économie international***, longloit PAO FAB 2002 p 43.

ثالثا:نظرية القيم الدولية

إن عجز نظرية النفقات النسبية في بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي الفعلي، حيث اقتصرت على مجال تحدده قيمة تمثل الحد الأدنى وأخرى تمثل الحد الأقصى وأن قيمة معدل التبادل الدولي يتراوح بينهما، وبالتالي لم تستطع أن تحدد مقدار المكسب الذي يحصل عليه كل طرف من طرفي التبادل الدولي، لذلك جاءت نظرية جون ستيوارت ميل لتبرز فكرة الميزة النسبية عوض التكاليف النسبية.

ووفقا لنظريته فإن معدل التبادل الدولي يحدد الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومن ثم فهو المقارنة بين ثمن صادرات الدولة وثمن وارداتها، فإذا قسمنا ثمن الوحدة من صادرات أي دولة على ثمن الوحدة من وارداتها فإن النتيجة تمثل عدد الوحدات المستوردة التي يمكن الحصول عليها لقاء كل وحدة تصدر إلى الخارج.[1]

لكن ما يعاب على هذه النظرية أنها بعدت عن الواقع حيث افترضت تكافؤ طرفي المبادلة، واشترا ط التكافؤ بين قيم الصادرات والواردات لكل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي.

حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية فإن عملية التبادل الدولي تقوم على أساس اختلاف النفقات النسبية للإنتاج في مختلف البلدان، غير أن هذه النظرية لم توضح الأسباب التي أدت إلى اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان، فهي تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم هذه التجارة، وعموما يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية فتحت الباب لنقاشات مستقبلية واسعة حول تفسير قيام التجارة الدولية.

المطلب الثالث:النظرية الحديثة في التجارة الدولية

ظلت النظرية الكلاسيكية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى لا يرقى الشك إلى صحتها، غير أن وقوع الحرب أدخل الريب في صحتها بالنظ ر إلى بزوغ ملامح عا لم يتسم بنمو الاحتكارات وانتشار حركات الاستثمار وصراع القوى العظمى على غنائم الأسواق والمستعمرات، هذه التغييرا ت ألبت فكر الاقتصاديين المعاصرين لإعادة النظر ومن جديد في النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

أولا: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي هيكشر وتلميذه أولين، حيث هذا الأخير ألف الكتاب واشتهر باسمه – نظرية أولين للتجارة الخارجية- الذي نشره عام 1933، حيث اعتمد أولين على أن

[1] صبحي ناديس قريصة،مدحت محمد العقاد، ***النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية***، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان 1998 ص 313.

التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، وقد بدأ أولين نظريته بالنقد للنظرية الكلاسيكية على أن العمل أساس القيمة وافترضها اختلاف التجارة الدولية والداخلية.

تفسر هذه النظرية سبب استيراد أو تصدير سلعة معينة من طرف بلد ما باستخدام الندرة أو الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج(الأرض،العمل،رأس المال) المستعملة في إنتاج السلعة الداخلة في التبادل، أي أن كل دولة تصدر السلع التي يتطلب إنتاجها الاستخدام المكثف لعامل الإنتاج في البلاد الوفيرة والرخيصة نسبيا فيها، واستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها الاستخدام المكثف لعامل الإنتاج في البلاد التي تكون فيها نادرة أو باهضة الثمن[1]، وبالتالي البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل العمل يقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل واستيراد السلعة كثيفة رأس المال، وعليه يقوم بالتخصص جزئيا في إنتاج وتصدير تلك السلعة، أما البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال يقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال واستيراد السلعة كثيفة العمل، وعليه يقوم بالتخصص جزئيا في إنتاج وتصدير تلك السلعة.

من الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، أنها تركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا، حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع، بالإضافة إلى ذلك فإن تبادل وإنتاج السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة، وهذا ما يؤدي بهذه النظرية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الاحتكارية.

ثانيا: لغز ليونتيف

منذ صياغة نظرية نسب عناصر الإنتاج خلال الثلث الأول من القرن العشرين التي تنص على أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر معين من عناصر الإنتاج ـــ مع افتراض تماثل أذواق المستهلكين في البلاد المختلفة ـــ سيصدر السلع كثيفة استخدام هذا العنصر، منذ ذلك الحين ومحاولات عديدة تجرى لاختبار صحتها. ومن أبرز تلك المحاولات تلك التي جاء بها ليونتيف (سنة 1953). حيث قام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوبين لإنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من سلع الصادرات ونفس مقدار الإنتاج من السلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة.

لقد اعتبر ليونتيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، وأراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها، إلا أن نتائج البحث أسفرت على عكس ما كان يتوقعه ليونتيف، حيث أقرت أن أغلب الصادرات الأمريكية هي من السلع ذات الكثافة العمالية المرتفعة، وأغلب وارداتها تمثلت في السلع ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

[1] Karim larson. référence déja cité p 35.

هذا ما دفع ليونتيف إلى تفسير ذلك عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فإن هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من رأس المال، وبالتالي فإن النظرية محققة.

ثالثا:نظرية اقتصاديات الحجم

تعتبر تطور لنموذج هكشر-أولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، وتعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وعليه يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية،ألمانيا،فرنسا،انجلترا،ايطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا،هولندا،اليونان والدول الاسكندينافية في إنتاج السلع نصف مصنعة أو السلع الوسيطية.[1]

نميز بين نوعين من اقتصاديات الحجم، هناك ما يسمى باقتصاديات الحجم الداخلية واقتصاديات الحجم الخارجية، فالأولى إلى الانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج عندما تتوسع المنشاة في الإنتاج، وعليه فاقتصاديات الحجم الداخلية أو زيادة عائد التوسع إنما هو شيء داخلي متعلق بالمؤسسة، وبالتالي فهو وفورات داخلية، أما الوفورات الخارجية فتتحقق نتيجة نمو الصناعة التي تنتمي إليها تلك المؤسسات، فعندما تنمو الصناعة تؤدي إلى تحقيق الكثير من التغييرات الصغيرة كانخفاض أسعار بعض المدخلات وارتفاع الإنتاجية الطبيعية لبعض المدخلات.[2]

رابعا: نظرية الفجوة التكنولوجية

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى بوزنر حيث أطلق اسم تجارة الفجوة التكنولوجية على النموذج الذي أسسه وهو"نموذج الفجوة التكنولوجية"، والذي له دور أساسي في نظرية التحليل التكنولوجي الجديدة.

يركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لهيكل التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو

[1] حاتم سامي عفيفي ، ***التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير***، الجزء الأول،الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة1993 ص 48.

[2] زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ص 191.

منتجات بنفقات إنتاجية أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول.

إن نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة وتصبح دوال إنتاج السلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.

ويمكننا توضيح نموذج بوزنر من خلال الشكل التالي المقدم من طرفه حيث أن :[1]

الشكل رقم (1-1): الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

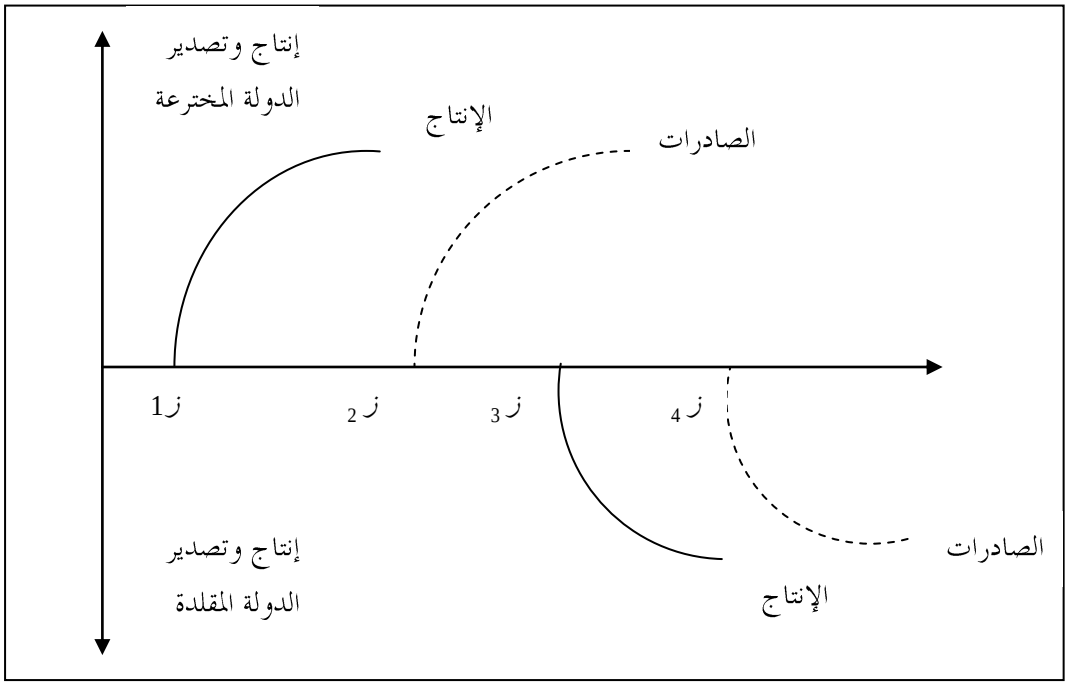

المصدر: زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ص 241.

- ز2ز1 : هي فترة ظهور إنتاج سلعة معينة في الدولة موطن الاختراع(ز1) وبداية استهلاكها في الأسواق العالمية (ز2) ويسميها بوزنر بفجوة الطلب.

- ز3ز1: هي فترة ظهور إنتاج السلعة في الدولة موطن الاختراع وبداية إنتاجها في دولة التقليد (ز3) ويسميها بفجوة التقليد.

[1] زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ص 241.

أما تجارة الفجوة التكنولوجية فيرى بوزنر أنها دالة في الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب ($ز_2 ز_1$) وفجوة التقليد ($ز_3 ز_1$)، أو تلك التجارة التي تحدث من خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتوج أو السلعة الجديدة وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.

خامسا:نظرية دورة حياة المنتج

في سنة 1966 جاءت نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي فرنون، حيث افترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ينتقل في مرحلة لاحقة إلى الدول الأخرى، مما يعطي لها دورا رياديا في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها، وبعد تحقيق هذا النجاح في السوق الأمريكي يزداد طلب الدول على هذه المنتجات مما يحفز الشركات الأجنبية على محاولة إنتاجها والحصول على التكنولوجيا اللازمة وبيعها في السوق المحلي، هذا ما يؤدي بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانخفاض في البداية لهذا السوق.

وفي مرحلة لاحقة، قد تبدأ هذه الشركات الأجنبية بتصدير المنتجات إلى دول أخرى مما يؤدي إلى تخفيض إضافي في صادرات المنتج الأمريكي، ومع اكتساب هذه الشركات الخبرة والمهارة في الإنتاج لسد حاجة الأسواق المحلية والأجنبية، فإنها قد تتمكن من تخفيض تكاليفها إلى درجة تمكنها في النهاية من البدء في تصدير المنتجات للسوق الأمريكي.[1]

ومن هنا استطاع فرنون الإجابة على السؤال المتعلق بظهور الاختراعات في الدول الصناعية الأكثر تقدما، حيث اختار الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لذلك، وهذا لا يعني أن اليابان وألمانيا قد أهملنا في هذا التحليل ،لأن العوامل التي تساهم في توطين الاختراعات في هذه الدول لا نجدها في الدول الأخرى،وحسب فرنون فإن أهم هذه العوامل تتجسد في توافر العنصر البشري المؤهل الذي يشكل حجر الزاوية في صناعات دورة المنتج القائمة على الاختراعات، إضافة إلى الوفرة النسبية في عنصر رأس المال الذي يعتبر شرطا أساسيا لقيام الدولة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير، ومن ثم تمكينها من التمتع بميزة نسبية في مجال الاختراع والابتكار.[2]

ويوضح الشكل خمسة مراحل مختلفة في حياة المنتج وفقا لإحدى تفسيرات النموذج من وجهة نظر الدولة المخترعة والدولة المقلدة.

[1] طالب محمد عوض ، ***التجارة الدولية–نظريات وسياسات***، مطبعة النور،الأردن 1995 ص 136.

[2] سامي عفيفي حاتم ، مرجع سبق ذكره ص 227.

الشكل رقم (1-2) :نموذج دورة حياة المنتج

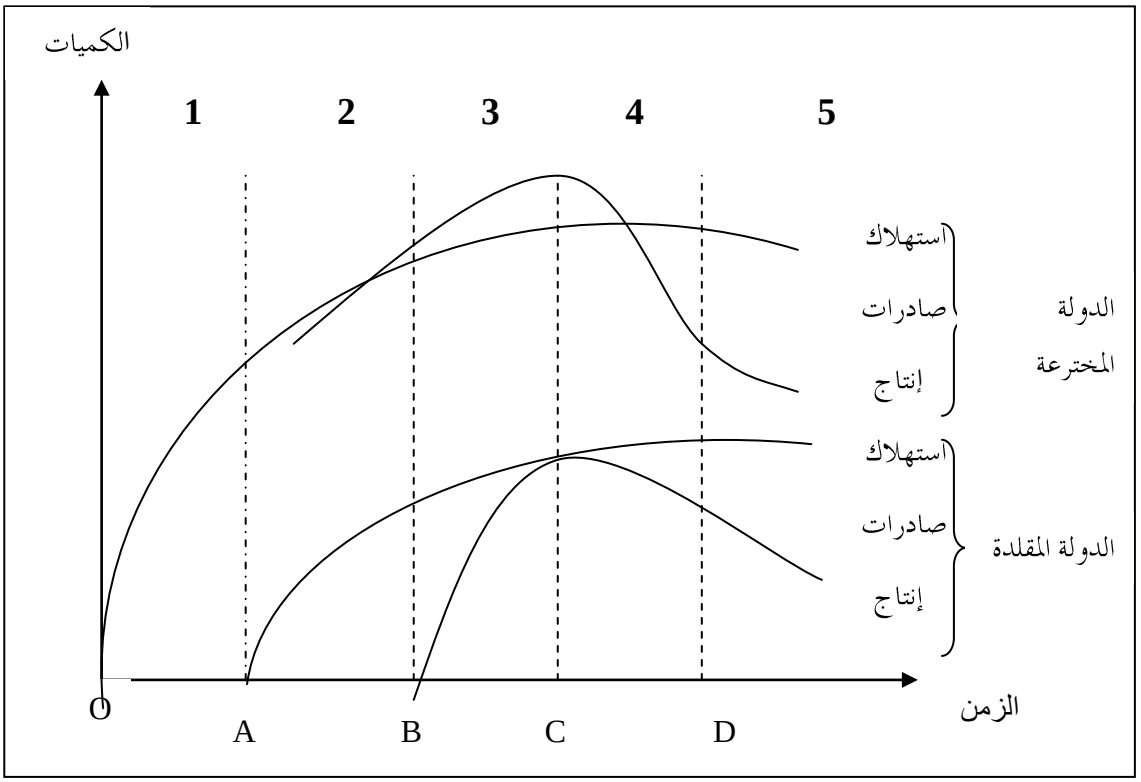

المصدر: زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره ص 242 .

المرحلة الأولى:يتم الإنتاج والاستهلاك في مرحلة المنتوج الجديد فقط بواسطة الدولة المخترعة.

المرحلة الثانية: مرحلة نمو المنتوج خلال المرحلة ab كما يظهر في الشكل، يكون الإنتاج كاملا في الدولة المخترعة ويزداد بسرعة ليشبع الطلب المتزايد محليا وخارجيا، وفي هذه المرحلة يكون للدولة المخترعة سلطة احتكارية في كل من الأسواق الداخلية وأسواق التصدير بعدم وجود أي إنتاج أجنبي.

المرحلة الثالثة: يصبح المنتوج نمطيا خلال المرحلة bc، وتبدأ الدولة المخترعة في تقديم ترخيصات لمؤسسات محلية وأجنبية لتقوم أيضا بتصنيع المنتوج، وتبدأ الدولة المقلدة في إنتاج المنتوج وذلك للاستهلاك المحلي فقط.

المرحلة الرابعة: خلال الوقت cd تبدأ الدولة المقلدة بالبيع بسعر أقل من سعر الدولة المخترعة في سوق ثالث، وذلك بسبب توفرها على عمالة رخيصة وتكاليف أخرى أقل، وبعد أن أصبح المنتوج نمطيا وأصبح لا يتطلب أي تطوير ولا مهارة هندسية، سينخفض الإنتاج في الدولة المخترعة من هذا المنتج وسيحل محل منافسة الماركة المنافسة السعرية.

المرحلة الخامسة: بعد النقطة d تبدأ الدولة المقلدة بالبيع بأقل من السعر الدولة المخترعة في السوق الأخير أيضا، وسينخفض الإنتاج في الدولة المخترعة بسرعة أو ينهار، والمرحلة 4و5 يشار إليهما على أنهما مرحلة هبوط المنتج والتنميط، وانخفاض التكاليف في الخارج يأتي بنهاية دورة حياة المنتج، وهنا يكون الوقت قد

حان بالنسبة للدولة المخترعة أن تركز انتباهها وجهودها على اختراع تكنولوجي جديد وتقديم منتوج جديد.

المبحث الثاني: السياسة التجارية

يعد النشاط التجاري جزء هاما من النشاط الاقتصادي، لذا فهو يتعرض وفي مختلف البلدان المتقدمة منها والمتخلفة إلى تشريعات ولوائح رسمية من جانب الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو أخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، ومجموع هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تسمى بالسياسة التجارية والتي تستخدم مجموعة من الأدوات الفنية والوسائل التقنية التي تسعى الدولة من خلالها إلى تطوير قطاع التجارة الخارجية وتحقيق المصلحة الذاتية للدولة.

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية

حتى تستطيع الدولة التحكم في تجارتها الخارجية تتخذ مجموعة من الإجراءات حيث تؤثر بها في علاقاتها التجارية مع شركائها التجاريين، وبالتالي تحقق مجموعة من الأهداف سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

أولا: تعريف السياسة التجارية

السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادي ة مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة.[1]

السياسة التجارية هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشؤها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمون في الخارج.[2]

تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني ومنها حماية الصناعات الناشئة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد للخزينة العمومية، والأهداف السياسية حيث تسعى بعض الدول إلى توفير أكبر قدر من الاستقلال

[1] جودة عبد الخالق ، ***الاقتصاد الدولي***، دار النهضة العربية،القاهرة 1992 ص 153.

[2] جاسم محمد، ***التجارة الدولية***، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،الأردن 2006 ص 125.

وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والأهداف الاجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد المخدرة وتشديد القيود على استيراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استيراد المنتجات الزراعية.

ثانيا: أنواع السياسة التجارية

لقد قسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين، سياسة حرية التجارة التي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وسياسة الحماية التي تسمح للدولة بالتأثير على اتجاه المبادلات الدولية، وبين هذا وذاك يدافع كل فريق منهما عن وجهة نظره من خلال مجموعة من الحجج ويتخذها ذريعة لتبرير مبادئه.

1- سياسة الحرية التجارية

يقصد بحرية التجارة مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة [1]، وتتمثل حجج أنصار سياسة الحرية التجارية فيما يلي:[2]

- الحرية تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي، فإذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي.
- يعود قيام التجارة الدولية إلى الاختلافات في النفقات النسبية وذلك راجع إلى عوامل الإنتاج التي توجد في مختلف الدول بنسب متباينة.
- يصعب في ظل حرية التجارة قيام وانتشار المنشئات والهيئات الاحتكارية وذلك لأن الاحتكار الدولي والإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.
- للرسوم الجمركية العديد من العيوب والنتائج الاقتصادية الغير مرغوب فيها، فهي تفقد ثقة رجال الأعمال والمتعاملين في ميدان التبادل الدولي في الأوضاع الاقتصادية، كما أنها تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة، وتؤدي عادة إلى اعتماد الصناعة عليها وبالتالي طلب الاستمرار في المساعدة والمزيد من الحماية .
- تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، فتقليل الواردات يؤدي بالتبعية إلى نقص في الصادرات وفي نفس الوقت الحد من وارداتها وعليه التقليل من التجارة الخارجية.
- تحتاج سياسة الحماية إلى تشريعات عديدة كثيرا ما يترتب عليها أثار ونتائج اقتصادية متعددة.

---

[1] عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب، ***أساسيات الاقتصاد الدولي***، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية 1998 ص 203.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، ***الاقتصاد الدولي*** ، بدون ناشر 2000 ص ص 108-110.

2- سياسة الحماية التجارية:

تعرف سياسة الحماية التجارية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية[1]، وتتمثل حجج أنصار سياسة الحماية التجارية فيما يلي:

أ- الحجج العامة

- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لأن ذلك يساعد على بقاء الأموال داخل البلاد، فالصناعة المحلية تمكن الدولة من الحصول على السلعة محليا بدلا من إنفاق الأموال من أجل استيرادها.

- الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل الخارجي.

- تؤدي الحماية إلى توسع الصناعة المحلية وازدياد توظيف العمال فيها، غير أنه إذا كانت الحماية ناجحة وأدت إلى توسيع حجم الإنتاج الصناعي المحلي وبالتالي نقص في استيراد المنتجات الصناعية فإن الدول الأجنبية لن تحصل إلا على مقدار أقل مما يؤدي إلى نقص طلب الأجانب على منتجاتها، وهذا ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى مشاكل في ميزان المدفوعات.

- ليس من مصلحة الدولة أن تتبع حرية التجارة في عالم تتبع معظم الدول فيه مبدأ الحماية، ولكن يرد على هذه الحجة فإنه إذا كان فرض الحماية على المنتجات من الدول الأجنبية سيضر بمصالح البلاد فلا يجب أن تزيد من الضرر بفرض الحماية على المنتجات الأجنبية لأن هذا يؤدي مرة أخرى إلى زيادة الحماية.

- إن التعريفة الجمركية الحمائية ضرورية لتعويض المنتج المحلي عن الفروق بين نفقات الإنتاج في الداخل والخارج، كذلك ينادي أنصار الحماية بضرورة حماية الصناعة من منافسة الدول التي تتمتع بانخفاض مستويات الأجور فيها أو حيث لا يتمتع العمال واتحاداتهم بخدمات اجتماعية كبيرة.

ب- الحجج الاقتصادية: وتتمثل في:[2]

- حماية الصناعة الناشئة:

تعتبر حجة حماية الصناعة الناشئة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة، وتعني الصناعة الناشئة تلك الصناعة الحديثة العهد في البلاد والتي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، ***السياسات الاقتصادية*** ، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة 1997 ص 326.

[2] عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ص 236.

– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق:

هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية عل ى حساب المنتجين المحليين في هذه السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليه، ولذلك فإن الدولة التي تستشعر أية بادرة للإغراق تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة وأحيانا يمنع الاستيراد كليا.

– الحماية بغرض الحصول على موارد مالية:

يعتبر الحصول على موارد مالية لتمويل الإنفاق العام عن طريق الحماية أكثر فعالية وأكثر قبولا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة للدولة، فكثيرا ما تلجأ الدولة إلى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على دخل، حيث كانت ولازالت تكون معظم إيرادات الحكومة في العديد من الدول.

– الحماية بغرض تنويع الإنتاج وحماية أمن الدولة في الداخل والخارج

تقلل الحماية من أثر التقلبات الاقتصادية التي قد تكون شديدة على الدخول والتوظيف والنشاط الاقتصادي عموما، ذلك لأن تنويع الإنتاج يؤدي إلى تقليل أثر الكساد بالإضافة إلى عدم حدوث التفكك الاقتصادي أثناء الحرب، ويذكر المدافعون عن هذه الحجة أنها تؤدي إلى قيام اقتصاد متوازن، كما أن زيادة الإنتاج يقابلها ضمان الحصول على سلعة.[1]

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

تتخذ سياسة التجارة الخارجية من أجل تحقيق الأهداف المنوطة بها مجموعة من الأدوات سواء كانت محفزة أو مقيدة للتجارة الخارجية والتي تتمثل في:

أولا: القيود الجمركية

هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة في أشكال مختلفة يكون لها دور التأثير في حجم أو سعر كل من صادراتها أو وارداتها أو في توزيعها الجغرافي، وأن تطبق في فترة محددة لتحقيق هدف معين بحد ذاته.[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره ص 122.

[2] خلاف عبد الجابر خلاف ، ***القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في طريق النمو*** ، دار الفكر العربي،القاهرة بدون سنة نشر، ص 21.

من هذا التعريف يمكن توضيح خصائص القيود الجمركية كما يلي:

– إذا كانت القيود الجمركية في صورة قوانين أو مراسيم قوانين جرت العادة تفويض السلطة التنفيذية لإصدارها حتى بالنسبة للأنواع التعريفية منها، وقد تكون هذه القيود الجمركية في صورة منشورات أو تعليمات صادرة من السلطة التنفيذية إذ تتعدد صورها وتحدث وفق المسائل المراد مواجهتها.

– تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق هدف مالي يتمثل في الحصول على موارد لخزينة الدولة، وهدف اقتصادي غرضه حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الصادرات أو الواردات أو على سعرها أو توزيعها الجغرافي.

– تطبيق القيود الجمركية عادة لحماية الإنتاج الوطني الوليد من المنافسة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة،وبمجرد أن يقوى هذا الإنتاج على المنافسة في السوق العالمية يزول سبب فرض القيود الجمركية عليه.

– تطبق القيود الجمركية على السلع والخدمات بجميع أشكالها ومراحل إنتاجها، ويخرج من مجال تطبيق هذه القيود الإدارية التي تواجه انتقال عنصر العمل، ويكون ذلك عند اجتيازها لحدود الدولة الجمركية دخولا أو خروجا، أي الحدود السياسية لكل دولة، ويستثنى من ذلك الأقاليم الجمركية والمناطق الحرة التي يسمح لها بالقيام بالتبادل السلعي داخل الحدود السياسية للدولة.

ثانيا: القيود التعريفية

وتتمثل أساسا في الرسوم الجمركية التي هي عبارة عن حقوق يتعين دفعها على المنتجات الأجنبية وقت عبورها الحدود الوطنية للدولة، حيث تسمح هذه الرسوم بالترويج للمنتجات المحلية، كما قد تمس منتجات غير منافسة للمنتوج الوطني وإنما من أجل الحصول على إيرادات للحكومة، ولقد أصبحت الحماية عن طريق القيود التعريفية في الوقت الحالي أقل أهمية من الحماية عن طريق القيود غير تعريفية.[1]

تأخذ الرسوم الجمركية في الغالب شكلين، فهي إما عبارة عن نسبة مئوية من سعر المنتج والتي تسمى بالرسوم القيمية، أو عبارة عن قيمة ثابتة وفي هذه الحالة تسمى بالرسوم النوعية، بالإضافة إلى ذلك فقد تجمع بين النوعين حيث تعرف هنا بالقيود المركبة.[2]

للرسوم الجمركية أثار والأصل أنها تفرض بقصد حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية ولكنها في نفس الوقت تدر الدولة إيرادا ماليا، فكأن للرسوم الجمركية أثران،أثرا حمائيا وأثرا ماليا.

– الأثر المالي:

كل رسم جمركي يفرض يعبر عن رغبة الدولة في تخصيص إيراد مالي من وراء تجارتها الخارجية، إلا أنه لا تنجح الرسوم الجمركية في تحقيق هذا الغرض إلا إذا كان هدف الحماية مستبعدا، وذلك لأنه إذا نجحت

[1] Jean-pierre Bibeau,référence déjà cité p 143.

[2] Renaud Bouret ,***Relation économique internationale***, McGraw-Hill éditeurs,canada 1993 p 66.

الرسوم الجمركية في تحقيق الحماية للصناعات الوطنية، فإن معنى ذلك تخفيض الواردات بشكل كبير ولا تستطيع الدولة بذلك أن تحصل على موارد مالية كبيرة منه ولهذا تختار الدولة سلعا تتميز بعدم مرونة الطلب عليها وتؤثر برسومها العالية.

- الأثر الحمائي:

المفروض في الرسوم الجمركية أنها نظام لحماية المنتجات المحلية، ولذلك يكون من الطبيعي أن تحمي الدولة صناعتها أو مواردها من السلع المتماثلة التي تريد أن تعرض في أسواقها الداخلية، ويتوقف أثر الحماية على مدى مرونة عرض الإنتاج المحلي، فإذا كانت لعرض الإنتاج مرونة كبيرة فإن أثر الحماية سيكون كبيرا والعكس بالعكس، وبعبارة أخرى يشترط أن تتمتع الدول بنوع من القدرة على زيادة الإنتاج المحلي وإنما قد يكون له أثر على الاستهلاك.

ثالثا: القيود غير تعريفية السعرية

تتمثل القيود غير تعريفية السعرية في كل من الرقابة على الصرف،الإعانات،الإغراق،تخفيض سعر الصرف.

1- الرقابة على الصرف

تعتبر الرقابة على الصرف أحد الوسائل الهامة للتأثير في كل المدفوعات والتجارة الخارجية، وتتمثل الرقابة على الصرف في تلك التدابير التي تقوم بها السلطات النقدية في الدولة فيما يخص توزيع حصتها من العملة الصعبة الأجنبية عند استيرادها للسلع والخدمات بدون أن تتجاوز قيم هذه السلع أو الخدمات ما في حوزة الدولة من نقد أجنبي.

2- الإعانات:[1]

تقدم الدولة الإعانات في صور مختلفة لتوجيه تجارتها، إذ تأخذ هذه الإعانات صورتين:

أ- إعانات الاستيراد : وهي الإعانات المقدمة للواردات قصد خدمة الاقتصاد الوطني والنشاط التصديري التي تأخذ صورة مالية للحكومة في إطار السياسة التموينية مباشرة للواردات التي تساهم في إنتاج سلع تصديرية، وذلك ببيع السلع المستوردة أقل من أسعار شرائها، إذ يعتبر هذا الإجراء بالدعم المستتر للصادرات، كما تأخذ شكل إعفاءات جمركية على الواردات الهدف منها إنشاء أو تطوير منشات إنتاجية في الداخل.

[1] بوطمين سامية ، ***انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة*** ، مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي،الجزائر 2001 ص 87.

ب- إعانات التصدير:وهي الأصل في تقديم الإعانة، إذ تقدم للدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين المحليين بهدف تشجيع وتنمية الصادرات لمواجهة المنافسة الأجنبية بالأسواق العالمية، وذلك بالبيع في الخارج بثمن أقل لا يحقق لهم ربحا على أن تقدم لهم الدولة الفرق في شكل منحة أو إعانة تعوضهم عن هذا الربح المفقود.

يمكن التفريق بين نوعين من الإعانات:[1]

إعانات مباشرة تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي وإما على أساس نوعي تماما كما الحال فيما يتعلق بالرسوم الجمركية.

إعانات غير مباشرة تتمثل في منح المشرع بعض الاعتبارات الغرض منها تحسين حالته المالية.

3- تخفيض سعر الصرف:

يقصد به كل انخفاض في ثمن الوحدة النقدية مقوما بالوحدات الأجنبية تقرره أو ترضى به الدولة، فيترتب عن هذه العملة تغير المركز النسبي للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية فترتفع هذه الأخيرة مقومة للعملة الوطنية، وتنخفض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية، وعلى هذا يعتبر تخفيض سعر الصرف إجراءا سعريا.[2]

4- الإغراق:

هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد به بيع السلع بسعر أقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية [3]، والغرض منه هو كسب أسواق خارجية للقضاء على كل منافسة محتملة، إلا أن البيع في الأسواق الأجنبية بغير ربح أمر لا يمكن أن يقدم عليه المنتجون بغير أن يكون لهم مصدر آخر للربح المضمون، ومن ثم يفترض الأخذ بنظام الإغراق شروط معينة هي:

* يفترض نظام الإغراق إنتاج تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الضخمة، أي يفترض وضعا احتكاريا بين المنتجين للسلعة، فبغير هذا الاحتكار لا يمكن بيع السلعة في الخارج بثمن قد يقل عن نفقة إنتاجها.

* يفترض نظام الإغراق إمكان البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق أقصى ربح ممكن، مما يتطلب إلى جانب الوضع الاحتكاري فرض الرسوم الجمركية الشديدة على الاستيراد على النمو الذي يمنع الاستيراد ويرفع أثمان السلع المحلية.

---

[1] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ص 223.

[2] بوطمين سامية، مرجع سبق ذكره ص 88.

[3] جودة عبد الخالق " مرجع سبق ذكره ص 157.

أنواع الإغراق: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإغراق:[1]

الإغراق العارض:يكون عادة في ظروف طارئة خاصة مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في آخر موسم من المواسم، فتلقى في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة،

الإغراق قصير الأجل:والغرض منه خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وتثبيت أقدام المغرق فيه، كذلك تخفيض الأسعار في السوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة، إلا أن هذا النوع قد يحمل المغرق خسائر كبيرة ولكنه يقبل تحملها حتى يتحقق غرضه.

الإغراق الدائم:ويتعلق الأمر في هذه الحالة بسياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل الخسائر، ويفترض هذا النوع وجود احتكار في الأسواق الوطنية مع وجود حماية يتقى بها شر المنافسة الأجنبية.

رابعا: القيود غير تعريفية الكمية

تفرض هذه القيود بشكل مباشر على السلع عند تحركها الدولي، فأصب ح تطبيقها عاما في كل دول العالم بعد أزمة 1929، وتتمثل في تراخيص الاستيراد والحصص.

1- تراخيص الاستيراد:

يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من طرف الجهات الإدارية المختصة عادة ما تكون غرفة التجارة، وقد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها،فتحدد الدولة مقدار للمستورد عن طريق التراخيص مسلمة للتجار،[2]

والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات، فعندما ترى الدولة قصور ما من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج أو إسرافا في استيراد سلعة معينة، وغالبا ما تكون سلعة ترفيه فيمكنها عندئذ أن تفرض نظام الرخص وتمنع الإسراف في الاستيراد، أو تحدد الاستيراد وتنظمه بما تقتضي ضرورته، وتظهر أهمية ذلك عندما يتبع نظام الرخص بدون نظام الحصص، ولعل الفكرة الأساسية عندئذ هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات حتى لا يختل التوازن على نحو يمثل ضغطا على العملة الأجنبية.

على الرغم من فعالية هذا النظام في الرقابة على التجارة الخارجية، إلا أنه يتيح الفرصة للاتجار في تراخيص الاستيراد نفسها بدلا من الانشغال بالاستيراد الفعلي لهذه السلع، وعليه فمن غير المستحب تطبيق

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره 224.

[2] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ص 204.

تراخيص الاستيراد خاصة على واردات السلع الضرورية سواء الاستهلاك أو الاستثمار، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في الحالة الأولى وارتفاع تكاليف التنمية الاقتصادية في الحالة الثانية.[1]

2- نظام الحصص:

هو عبارة عن القيود الكمية التي تفرض على السلع الأجنبية، فهي إما أن تعين بصفة عامة أو يتم توزيعها بين الدول في مجال الاستيراد[2]، فبدلا من فرض ضريبة على السلع المستوردة كما هو الحال في ظل الرسوم الجمركية، فإن الحكومة يمكن أن تحد من حجم الواردات بطريقة مباشرة وذلك بفرض حد أقصى للواردات.

ولإدارة حصص الاستيراد والتي تسمح لكل مستورد من استيراد السلعة حتى الحد المسموح به في الترخيص، فإن المستوردين غير مسموح لهم باستيراد أي كمية تزيد عن الحد المفروض في إطار الحصة بغض النظر عن طلب السوق لهذه السلعة، وعلى العكس من الضرائب فإن الحكومة لا تحصل على إيرادات من خلال فرض حصص الواردات، ففي هذه الحالة يكون العائد من نصيب حاملي حصص الواردات والذين يمكنهم أن يفرضوا أسعارا أعلى على كل وحدة من العرض المحدد، وتسمى تلك الإيرادات بريوع الحصص ويمكن فقط للحكومة الحصول على تلك الإيرادات إذا قامت ببيع حصص الواردات في المزادات العلنية.[3]

خامسا: الوسائل التنظيمية

تعتبر من أهم الوسائل التي تضعها السلطات العامة للدولة مستهدفة التأثير على المبادلات الخارجية استيراد أو تصديرا.والتي تتمثل في:[4]

1- المعاهدات والاتفاقيات التجارية

المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها م ن الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية تنظيما عاما، حيث يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمرا ذا طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة وأحيانا مبدأ المعاملة بالمثل.

[1] جودة عبد الخالق ، مرجع سبق ذكره ص 169.

[2] Renaud Boured, référence déjà cité p 70.

[3] محمد إبراهيم منصور،علي مسعود عطية ، ***الاقتصاد الدولي-مدخل السياسات*** ، دار المريخ للنشر،الرياض،السعودية 2007 ص 131.

[4] زينب حسين عوض الله، ***الاقتصاد الدولي***، دار الجامعة الجديدة،مصر 2005 ص 297.

2- الاتحادات الجمركية

هي عبارة عن معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، حيث يتم إلغاء الرسوم على المنتجات المتبادلة وأية قيود أخرى من خلال وضع تعريفة موحدة في التعامل مع الدول التي لا يشملها الإتحاد، كما يتم بموجبه اتخاذ موقف موحد بين دول الإتحاد في تعاملها أو في رسم سياستها التجارية مع الخارج، بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو أكثر لأداء أعمال استشارية أو الاقتصار على الجهة التي يعهد إليها القيام بواجبات محددة بغرض تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء.

3- اتفاقيات الدفع

ينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالعقد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي يتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له، فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.

4- المناطق الحرة: هي مناطق مستثناة من النطاق الجمركي للدولة إذ تدخل وتخرج منها السلع بكل حرية دون أن تخضع لرسوم أو إجراءات جمركية، فهي بذلك أشبه بمناطق تقع خارج حدود الدولة، فإذا دخلت هذه الحدود تخضع للرسوم المقررة وتعامل الواردات.

5- الحماية الإدارية

تعتبر الحماية الإدارية من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية حيث يكون تأثيرها في بعض الأحيان اكبر من إجراءات الحماية الصريحة، وذلك عن طريق الموقف الذي يمكن أن تتخذه السلطات من خلال الهامش أو الفراغ الذي قد تتركه النصوص التشريعية كأن تعرقل النشاط التجاري مع الخارج إن أرادت ذلك أو أن تضاعف من شدة التدابير المتعلقة بالحماية.

من أجل تنظيم التجارة الخارجية التي تلعب دورا أساسيا في توجيه النشاط الاقتصادي، يتم استخدام أدوات تعرف بأدوات السياسة التجارية والتي هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار علاقاتها الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة.

المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للسياسة التجارية

تختلف الآثار الاقتصادية للسياسة التجارية تبعا لإختلاف الأدوات المستعملة في التأثير على التجارة الخارجية.

أولا: أثار الرسوم الجمركية

إن فرض الرسوم الجمركية يترتب عليه العديد من الآثار التي تتعلق ببعض الظواهر الاقتصادية.

1- أثر الرسوم الجمركية على الأسعار والكميات المنتجة والمستوردة

إذا افترضنا وجود سلعة لها سوق عالمية وأن هناك دولة تستورد هذه السلعة ولا يستطيع التغير في طلب هذه الدولة التأثير تأثيرا فعلا في السوق العالمية للسلعة، وافترضنا أيضا أنه من الممكن لهذه الدولة أن تنتج السلعة محليا ولكن بتكلفة متزايدة، في ظل هذه الافتراضات يمكن دراسة ما يترتب عن فرض ضريبة جمركية بالنسبة للأسعار والكميات المنتجة والمستوردة بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): الطلب والعرض على سلعة ما

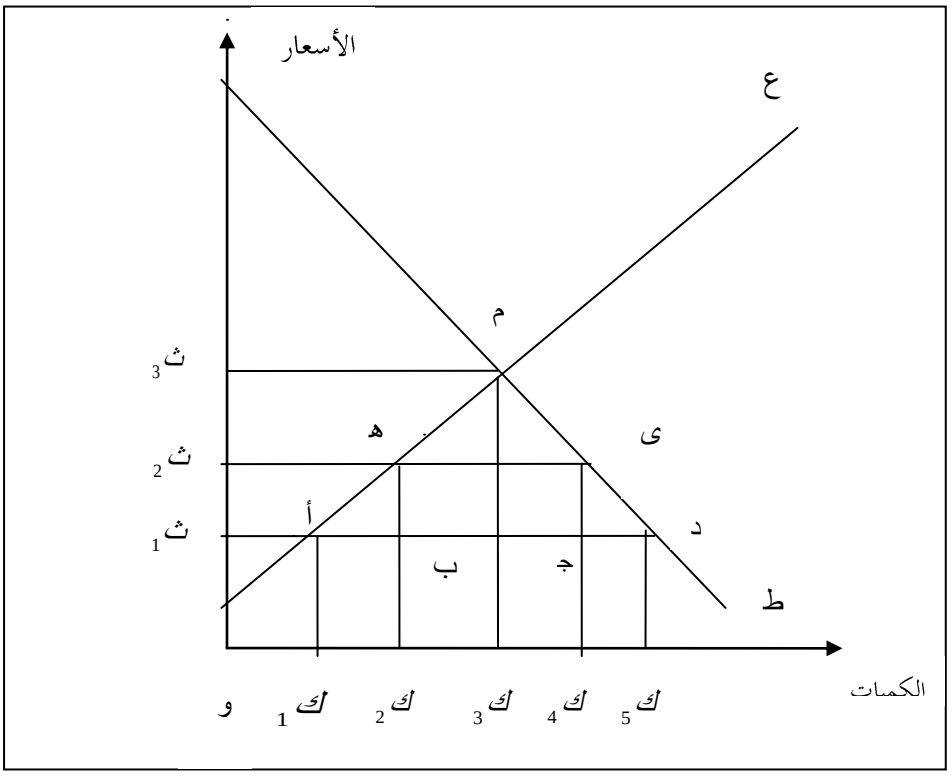

المصدر: محمود يونس، مرجع سبق ذكره ص 125.

يمثل المنحنى (ط) الطلب الداخلي على السلعة في حين يمثل المنحنى (ع) العرض الداخلي من السلعة، والخط الأفقي " ث1ل" يعني أن العرض العالمي من السلعة لانهائي المرونة، وإذا لم يكن هناك استيراد من الخارج بسبب الحظر أو فرض رسوم جمركية فإن سعر السلعة في السوق المحلية يكون مساويا "و ث3" وعندئذ يتم إنتاج الكمية "و ك3".

أما إذا كان هناك استيراد من الخارج فمع سيادة حرية التجارة وإهمال نفقات النقل، فإن سعر السلعة في السوق المحلية سيكون مساويا بالضرورة لسعرها في السوق الأجنبية"و ث$_1$" وعليه فإن الكمية المطلوبة تقدر بالمسافة "و ك$_0$" والكمية المنتجة محليا تقدر بالمسافة "و ك$_1$" وعندئذ فإن النقص في الطلب يتم استيفاؤه عن طريق استيراد الكمية "ك$_0$ ك$_1$".

وحاصل ما تقدم فإن الرسم الجمركي على الواردات يؤدي بعد فرضه إلى ارتفاع سعر السلعة المستوردة في السوق المحلية وزيادة الإنتاج المحلي من السلعة ونقص الكميات المستوردة منها وبالتالي انخفاض قيمتها.

2- أثر الرسوم الجمركية على الاستهلاك

كما هو مبين في الشكل (1-3) فقد ارتفع ثمن السلعة بعد فرض الرسم الجمركي من " و ث$_1$" وترتب على ذلك انخفاض الكمية المستهلكة من السلعة بالمقدار " ك$_0$ ك$_1$"، وعليه فإن أثر فرض الرسم الجمركي على الاستهلاك يتوقف على مدى مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر على الاستهلاك أوضح والعكس بالعكس، وغالبا ما تلجأ معظم الدول النامية إلى فرض رسوم جمركية عالية على وارداتها من سلع الاستهلاك الترفي بقصد تقييد هذا الاستهلاك وتوفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على هذه السلع وإعادة تخصيصه بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.

3- أثر الرسوم الجمركية على الموارد المالية للدولة

يستخدم الرسم الجمركي في هذه الحالة لنفس الأغراض المالية التي تستخدم من أجلها الضرائب بصفة عامة، فطالما أن الرسم الجمركي لم يحد من الارتفاع بحيث يمنع تماما الواردات من السلعة محل البحث، فسيترتب على استمرار دخول وحدات من السلعة إلى الدولة تحصيل الرسوم عنها، ويعبر عن مجموع إيرادات الدولة مساحة المستطيل ب **جدهـ** في الشكل (1-3)، وهي عبارة عن مقدار الواردات من السلعة (ك$_2$ ك$_1$ =ب**جـ**) مضروبا في مبلغ الرسم عن كل وحدة منها (ث$_2$ ث$_1$ = بهـ).

4- أثر الرسوم الجمركية على توزيع الدخل

يعبر فائض المستهلك عن الفرق بين الأسعار المرغوبة من قبل المستهلك والقادر على دفعها والسعر الفعلي المدفوع، أما فائض المنتج فهو عبارة عن الفرق بين السعر الذي يكون المنتجون على استعداد لقبوله والسعر الذي يحصلون عليه فعلا[1]، ويتمثل الأول في ذلك الجزء الذي يقع أسفل منحنى الطلب وفوق خط السعر، ففي ظل عدم وجود ضريبة جمركية فإن فائض المستهلك في هذه الحالة يتمثل في مساحة المثلث

[1] عمر صخري، ***مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي*** ،طبعة 7،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2006 ص 44.

(P_1P_2f) في الشكل رقم(1-4)، ويتمثل فائض المنتج في ذلك الجزء الذي يقع فوق منحنى العرض وأسفل خط السعر، ويتشكل هنا من مساحة المثلث (P_0P_1a) في ظل عدم وجود ضريبة.

الشكل رقم (1-4): التمثيل البياني لأثر فرض ضريبة جمركية على توزيع الدخل

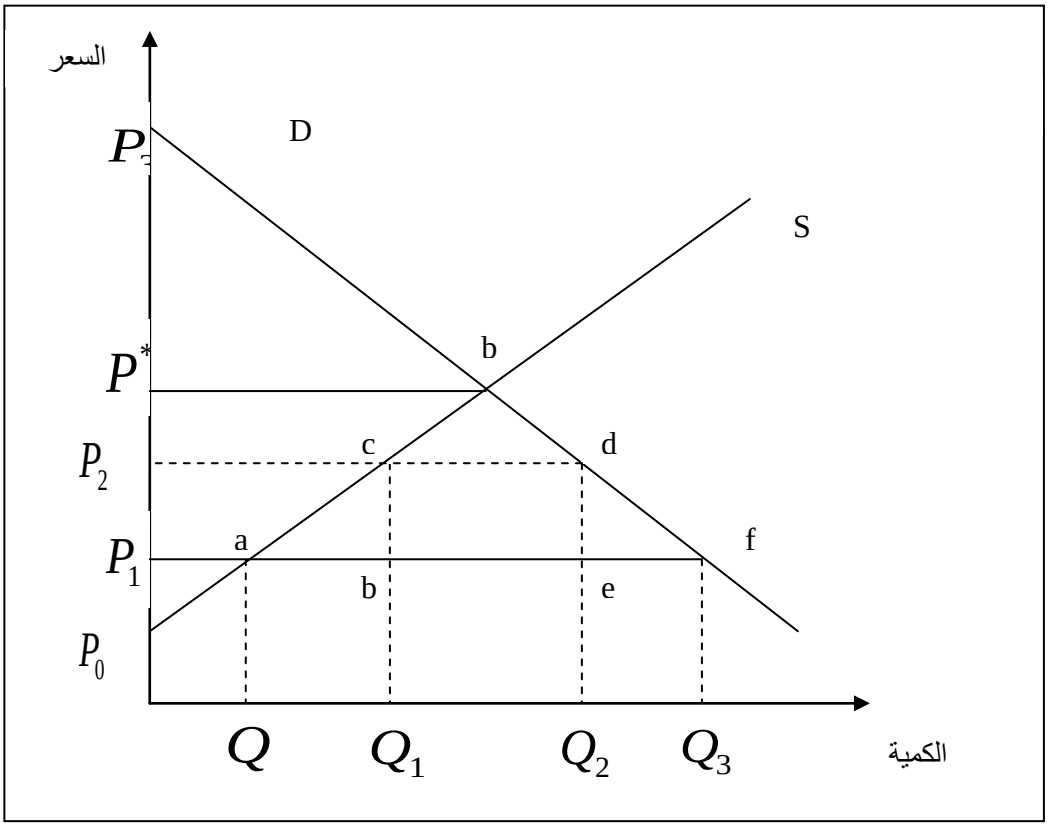

المصدر: عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره ص 227.

فإذا فرضت الدولة ضريبة على الواردات قدرها P_1P_2، فإن خط السعر سيرتفع إلى المستوى " P_2d " ومن ثم فإن المستهلكين سيدفعون ثمنا أعلى مما كانوا يدفعونه من قبل، وبالتالي فإن السعر الذي دفعه المستهلك فعلا هو أكبر من الثمن الذي كان المستهلك على استعداد لدفعه، ومعنى هذا أن فائض المستهلك بعد فرض الضريبة يكون (P_2P_3d) هو أقل من فائض المستهلك قبل فرض الضريبة (P_1P_3f). ويكون فائض المنتجين قد ارتفع بمقدار مساحة الشكل (P_1P_2ca) (وهو يمثل تحول في الفائض من المستهلك إلى المنتج وذلك عند فرض ضريبة بمقدار (P_1P_2)، كما نلاحظ أن إيرادات الدولة قد ازدادت بمقدار المستطيل (b c de) وهو جزء من الفائض الذي فقده المستهلك، وهو الجزء الذ ي يمثل كذلك تحولا من المستهلكين إلى الدولة، أما مساحة كل من المثلث (a b c) والمثلث (d e f) فإنها تمثل خسارة صافية، أي نقص في رفاهية المجتمع بسبب تقلص التجارة الدولية.

5- أثر الرسوم الجمركية على معدل التبادل الدولي

تستطيع الدولة عن طريق الرسوم الجمركية تحسين معدلات تبادلها، حيث تحاول عند فرضها ضرائب على الواردات أن تحمل بها أو جزء منها المنتجين الأجانب، وبذلك تحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل كل وحدة من الصادرات تعمل على تصديرها، أي أنها تحاول أن تؤثر على معدل التبادل الدولي ليكون في صالحها ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان عرض السلعة الأجنبية مرنا.

الشكل رقم (1-5): التمثيل البياني لأثر الرسوم الجمركية على معدل التبادل الدولي

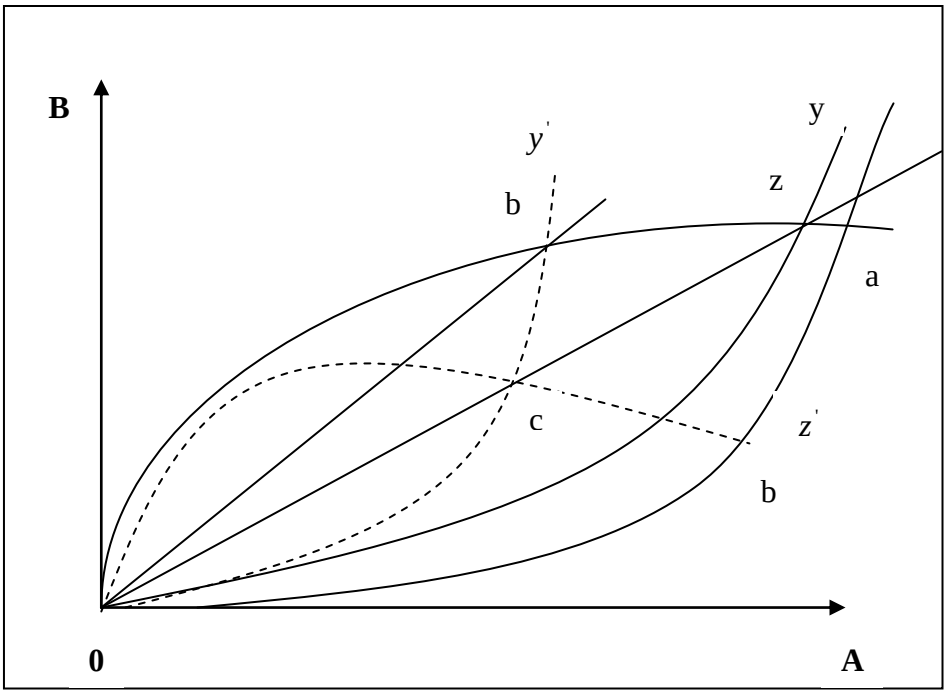

المصدر: كامل بكري، اقتصاد دولي، الدار الجامعية،مصر 2003 ص 15.

ويمكن بيان أثر الرسوم الجمركية على معدلات التبادل الدولي بصورة أوضح بالاتجاه إلى منحنيات الطلب المتبادل، حيث نفرض أن هناك دولتان هما A.B وأن منحنى الطلب المتبادل لكل منهما على التوالي(oy)و (oz) كما في الشكل رقم (1-5) يتقاطعان في النقطة "a" ومن ثم فإن معدل التبادل الدولي بين الدولتين يعبر عنه بميل الخط (oa). فإذا قامت الدولة A بفرض رسوم جمركية على وارداتها فهي بذلك تحاول الحصول على أكبر قدر من الواردات مقابل وحدة من الصادرات، وهذا يؤدي إلى تغير منحنى الطلب المتبادل لها الذي سينتقل إلى الوضع (oy') والتي بموجبها ستنتقل نقطة التقاطع بين المنحنين لتصبح عند النقطة "b"، وبالتالي فان معدل التبادل الدولي سوف يتحرك ليأخذ الوضع (ob) وهو معدل يكون في صالح الدولة A على حساب الدولة.

لكن إذا قامت الدولة B بفرض رسوم مماثلة على وارداتها من الدولة A فإن منحنى الطلب المتبادل لها سوف يتغير ليأخذ الوضع(oz')، وفي هذه الحالة فإن نقطة التوازن ستنتقل مرة أخرى إلى النقطة " c"

وعندها يعود معدل التبادل الدولي إلى ما كان عليه سابقا، لكن كل ما حدث هو تقليص حجم التجارة بين البلدين.

ثانيا : أثار حصص الاستيراد

1- في حالة الدولة الصغيرة:

إن الآثار التي تتركها حصص الاستيراد يمكن إظهارها من خلال الرسم البياني والذي يعرض تخصيصا للواردات وخفضها من 90 إلى 50 وحدة مما يؤدي إلى رفع السعر من 10 دولارات إلى 20 دولارا.

الشكل رقم (1-6): أثار تخصيص الواردات في حالة الدولة الصغيرة

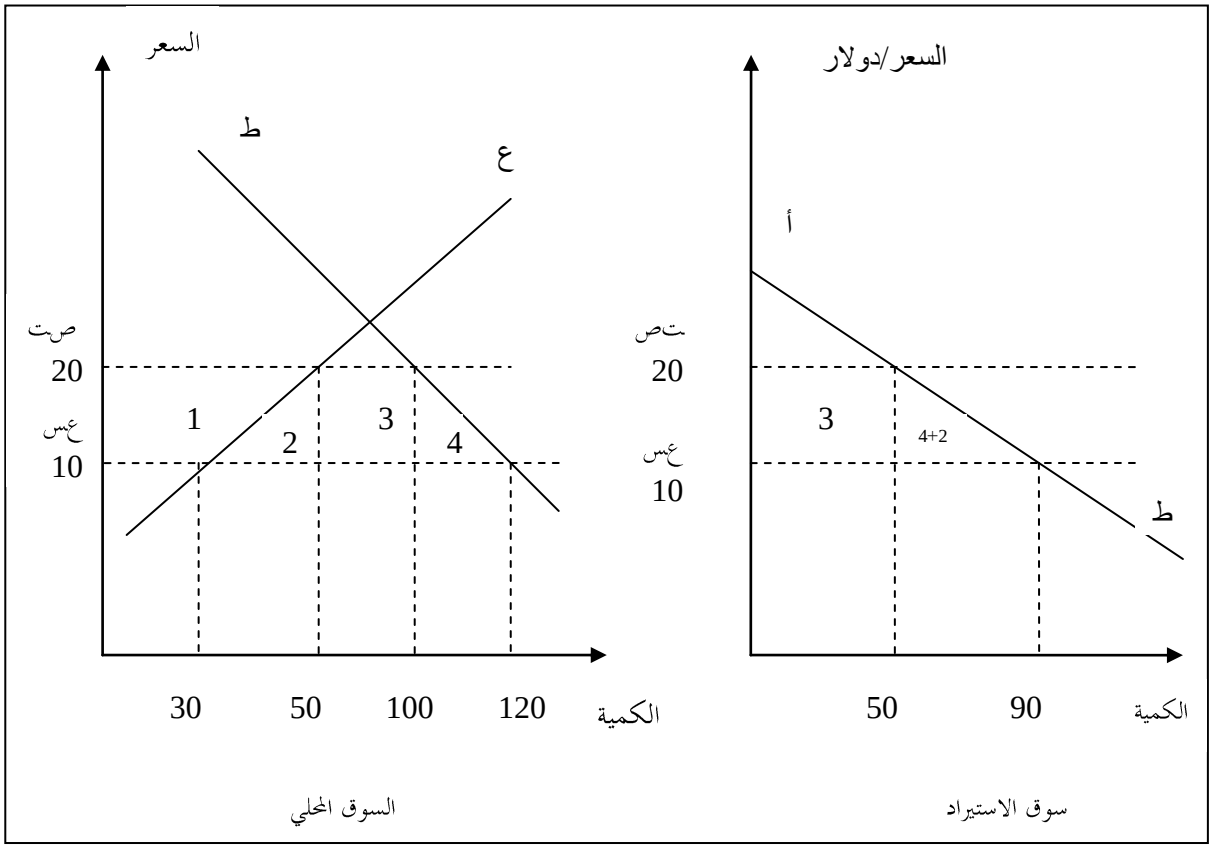

المصدر:عبد الفتاح أبو شرار ، ***الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات*** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن 2007 ص 310.

وفي هذه الحالة يكسب المنتجون ما يعادل مساحة الشكل (1) نتيجة لزيادة فائض المنتج ويخسر المنتجون المساحات (1+2+3+4)وذلك نتيجة للنقص في فائض المستهلك، أما المساحتان (2+4) فهي تمثل خسارة المجتمع الصافية، وفي حالة تخصيص الواردات مساحة الشكل (3) لا تمثل دخلا يذهب إلى خزينة الدولة وإنما تمثل دخلا يذهب إلى أي شخص طبيعي أو معنوي يحالفه الحظ في الحصول على رخصة استيراد تعطيه قوة احتكارية تمكنه من بيع كل وحدة مستوردة بالسعر المحلي المرتفع (س ت) علما أنهم يحصلون

على هذه السلع من الأسواق الخارجية وبالسعر العالمي المنخفض(س ع) وعليه فإن المستوردين يحققون أرباحا غير متوقعة.

2- في حالة الدولة الكبيرة

إن فرض حصة الاستيراد على سلعة معينة في حالة الدولة الكبيرة يؤدي إلى تعديلات في السعر، وذلك بسبب نقص الكميات التي تستوردها وتشتريها الدولة المستوردة، وبما أن الدولة المستوردة دولة كبيرة ولها تأثير على الطلب العالمي لمنتج معين فإنه يتوفر لها القدرة على خفض السعر العالمي.

الشكل رقم (1-7): أثار حصة الاستيراد في السوق الواحد في الدولة الكبيرة

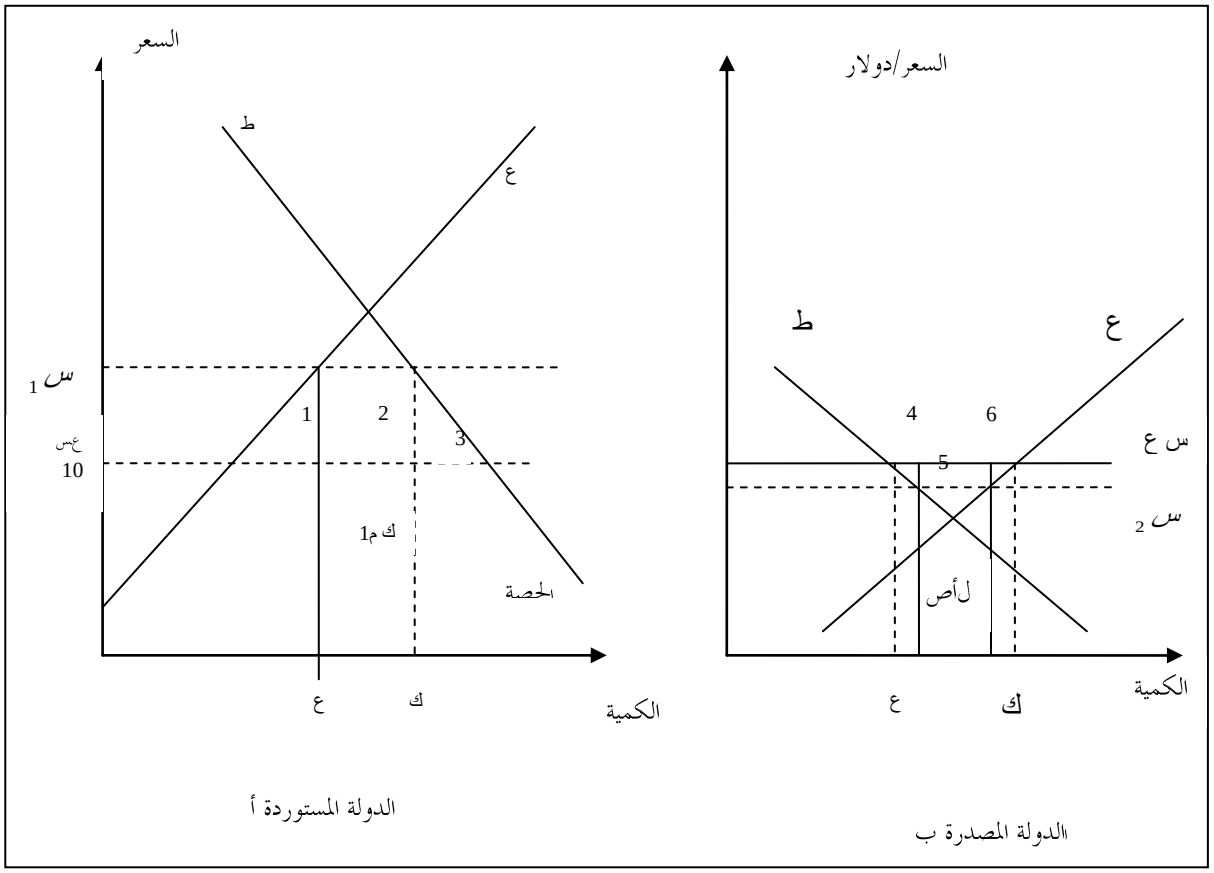

المصدر: عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ص 336.

إن فرض حصة الاستيراد يؤدي إلى رفع الأسعار في الدولة المستوردة (أ) من"عس" إلى $س_1$ وخفض الأسعار في الدولة المصدرة من "عس" إلى $س_2$، وهذه الأسعار هي التي تكون عندها السلع التي ترغب الدولة "ب" بتصديرها مساوية إلى حصة الاستيراد التي تفرضها الدولة المستوردة"أ".

إن الذي يحصل على ريع الحصة في وضع الدولة الكبيرة هو إما:

- الحكومة المحلية وذلك من خلال بيع رخص الاستيراد بالمزاد العلني.

– المستوردون وبائعوا التجزئة المحليون والذين يشترون السلع بالسعر الدولي الجديد($س_2$) ويبيعونها بالسعر المحلي ($س_1$).

– المنتجون الأجانب المنظمون والذين يبيعون سلعهم بالسعر الجديد($س_1$) في الدولة المستوردة.

– حكومة الدولة المصدرة التي توقف بيع رخص التصدير بالمزاد العلني إلى شركات الإنتاج والتصدير وتتولى العملية بنفسها.

إذا كان مجموع مساحة المستطيل رقم (5) أكبر من مجموع مساحة المثلثين (1و3) فإن الدولة المستوردة تحقق ربحا صافيا، وفي حالة العكس فإن الدولة المستوردة تحقق خسارة صافية، ومن المحتمل أن تحقق الدولة المستوردة منفعة إذا كانت قادرة على التأثير على الأسعار العالمية، أما في حالة ذهاب ريع التخصيص إلى الخارج(وهو الممثل بالنقطتين 3و4) فإن الدولة لا تفقد فقط الخسارة الصافية المتمثلة في مساحة المثلثين (1و3) وإنما أيضا المستطيل (2) الذي يذهب فعليا إلى الخارج من خلال الأسعار المحلية الأعلى للواردات (السعر $س_1$ بدلا من "عس").

في الحالات التي يذهب فيها ريع التخصيص بالكامل إلى الدولة المستوردة فإن الدولة المصدرة تتعرض إلى الخسارة الصافية التي تساوي مساحة المثلثين (4و6) بالإضافة إلى المستطيل (5)، وفي الحالات التي تحصل فيها الدولة المصدرة على كامل ريع التخصيص فإن الخسارة الصافية في هذه الدولة تعوض من المستطيل (2) وذلك على الأقل جزئيا عن طريق التحويل من الدولة المستوردة إلى الدولة المصدرة، وتكون الدولة المصدرة قادرة على الحصول على ريع الحصة عندما تكون مساحة المستطيل رقم (2) أكبر من مساحة المثلثين(4و6)

ثالثا: أثار الإعانات[1]

في كثير من الدول تقوم الحكومة بتقديم الدعم لتشجيع الصناعات التصديرية بها حيث يعد هذا الدعم بمثابة رسوم جمركية سالبة على الصادرات، الرسم البياني يظهر وضع التوازن في سوق إنتاج السلعة "ص"، حيث أن السعر التوازني الذي يتحدد بتفاعل الطلب والعرض هو 3 دولار للوحدة وهذا أقل من السعر الدولي للسلعة "ص" وهو 3.5 دولار للوحدة، مما يعني أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعة ص وتستطيع تصديرها، فنلاحظ أن الكمية المعروضة من السلعة "ص" تفوق الكمية المطلوبة منها عند السعر الدولي 3.5 دولار للوحدة، ويقاس فائض العرض بالمسافة "ق ب" التي تساوي 15 وحدة من السلعة "ص"، هذا الفائض في العرض يتم تصديره إلى الخارج، فإذا أرادت الحكومة تشجيع الصادرات وحفز

[1] محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره ص 239.

المصدرين على تصدير المزيد من السلعة "ص" (المسافة ج د مثلا) وتوجيه إنتاجهم إلى السوق العالمي بدلا من السوق المحلي، فإنها تستطيع تنفيذ ذلك من خلال تقديم الدعم النقدي المباشر للمنتجين والذي يقدر بالمسافة "هأ" وهو مقدار الزيادة في سعر الوحدة من السلعة "ص"، هذه المسافة تساوي 0.5 دولار للوحدة، وعند السعر الجديد 4 دولارات للوحدة فإننا نلاحظ أن فائض العرض قد يزيد(المسافة جـــد أكبر من المسافة ب ق)، حيث أن الكمية المعروضة تساوي 40 وحدة بينما الكمية المطلوبة تساوي 10 وحدات فقط أي أن فائض العرض قد زاد من 15 إلى 30وحدة، هذه الزيادة يتم توجيهها للتصدير للخارج، ويمكن تفسير هذه الزيادة على النحو التالي:

– إن ارتفاع السعر المحلي من 3.5 دولار إلى 4 دولار للوحدة قد تسبب في تخفيض الكمية المطلوبة محليا من السلعة "ص" بمقدار 10 وحدات من 20 وحدة إلى 10 وحدات، وفي نفس الوقت أدى إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة "ص" بمقدار 5 وحدات من 35 وحدة إلى 40 وحدة.

– إن ارتفاع السعر المحلي في حد ذاته نتيجة دعم الصادرات قد أدى إلى تخفيض فائض المستهلكين بالمساحة أقدهـ التي تتكون من المثلث ىقد والمستطيل أىدهـ وتقدر هذه المساحة ب 7.5دولار، أما فائض المنتج فقد تزايد بسبب ارتفاع السعر المحلي بالمساحة بأجهـ والتي تقدر ب 18.75 دولار.

– إن الزيادة في فائض المنتج قد تحقق ت من خلال الدعم الحكومي والانخفاض في رفاهية المستهلكين، كذلك فإن المجتمع قد تعرض لضياع اقتصادي يتمثل في مساحة المثلثين ب جـ م الناتج من عدم كفاءة استخدام الموارد ومساحة المثلث ىقد التي تم دفعها مرتين للمنتجين.

الشكل رقم (1-8): أثار الإعانات

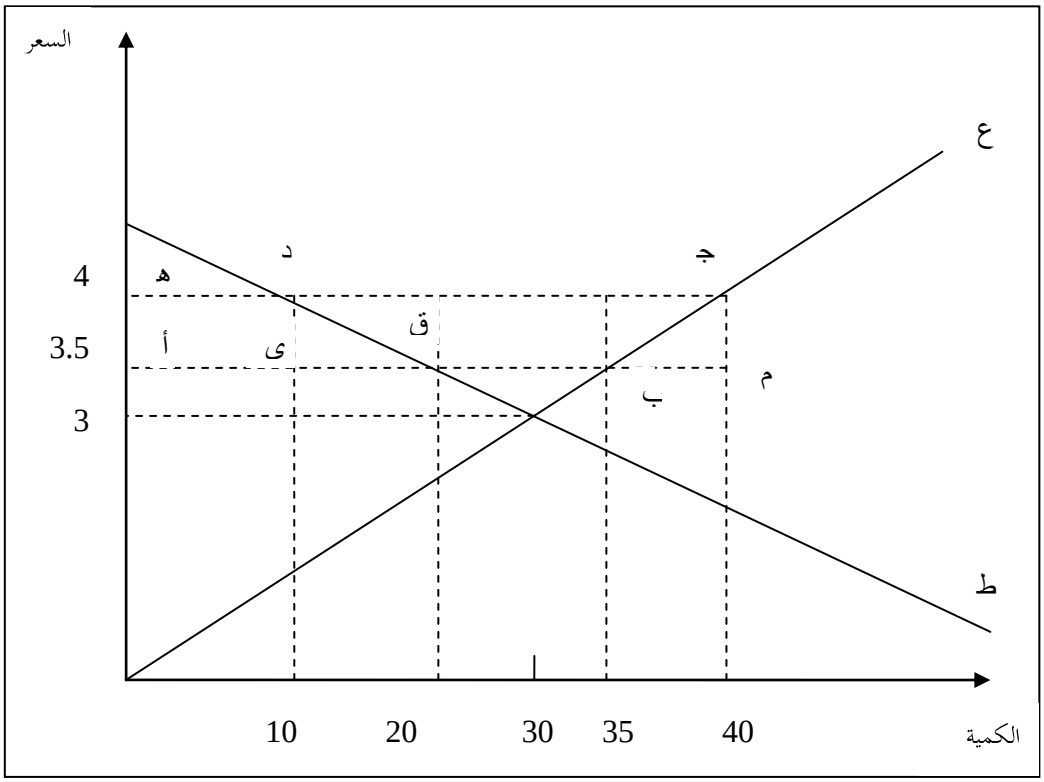

المصدر: محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره ص 239.

رابعا: أثار الإغراق

مما لا شك فيه أن الآثار المترتبة على الإغراق هي الآثار الاقتصادية سواء كانت ايجابية وهي التي تعود على من يمارس سياسة الإغراق، أو أثارا سلبية والتي غالبا ما تكون على من يمارس الإغراق ضده،

1- أثار الإغراق على المغرق:

- تمكن سياسة الإغراق من تحقيق مجموعة من النتائج الاقتصادية الايجابية محليا على المدى الطويل، حيث يتمكن من تخفيض الأسعار في الأسواق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة، فضلا عن تحقيق وفورات في التكاليف المتغيرة نظرا لكفاءة أساليب الإنتاج وتطوير عملياته نتيجة لتوافر التمويل اللازم لعمليات البحوث والتطوير، وكل ذلك ناتج عن سياسة الإغراق التي أدت إلى اتساع الحصة السوقية في الخارج وازدياد الطلب مع التحكم في الأسعار بعد الوصول إلى مرحلة احتكار الإنتاج.[1]

- إن ما يعود على المنتج المصدر الذي يمارس سياسة الإغراق من فوائد خاصة بإنتاجه هي:

* التخلص من فائض الإنتاج حيث أن تراكم الإنتاج وعدم تصريفه يعد تجميدا لرأس المال المودع في ذلك الإنتاج، وقد يرجع وجود فائض في الإنتاج إما إلى انكماش الطلب العائد إلى تغير الأذواق أو ظهور

[1] محمد محمد الغزالي، ***مشكلة الإغراق***، دار الجامعة الجديدة،مصر 2007 ص 115.

بدائل أخرى أفضل جودة أو أقل سعرا وقد يعود إلى الخطأ في تقدير حجم الطلب أو وجود حالة كساد،والإغراق وسيلة كثيرا ما يلجأ إليها المحتكرون للسيطرة على الأسواق الأجنبية أو التخلص من فائض الإنتاج.

* التوسع في الإنتاج والاستفادة بمزايا الإنتاج الكبير التي تعود عليه بمجموعة من الوفورات الكبيرة، حيث أن الإنتاج الكبير هو الاتجاه السائد في النظام الصناعي الحديث، ويقوم المنتج بالإنتاج على نطاق واسع كلما أمكنه ذلك لأنه حينئذ يجد المجال واسعا للاستفادة من قانون الغلة المتزايد ونظام تقسيم العمل.

– من الآثار الايجابية لممارسة سياسة الإغراق اكتساب أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية للمنتج، حيث ينتج عن توسيع نطاق الأسواق تحقيق مجموعة من الوفورات الداخلية نتيجة الاستغلال الأمثل للأصول الثابتة ذلك من خلال تغطية أكبر مساحة من الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى ذلك تحقق سياسة الإغراق النمو الاقتصادي للدول المنتجين الذين يتبعون هذه السياسة، حيث أن ضيق الأسواق المحلية لهؤلاء المنتجين سوف يؤدي إلى اتجاه نفقات إنتاجهم نحو الارتفاع مما يشير إلى انخفاض احتمالات زيادة الاستثمارات في الصناعة على المستوى القومي.

– للإغراق أثر ايجابي وفوائد على الاستثمار في الدول التي يتبع منتجوها سياسة الإغراق الخارجي،فإكتساب أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية للمنتج والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير تجعل المنتج الحالي يتمسك بالبقاء في هذا المجال الذي يدر عليه أرباحا احتكارية عالية، بل وتدفع غيره إلى الاستثمار في هذا المجال الرابح مما ينذر بميلاد صراع تنافسي جديد إلا إذا اتفق المتنافسون على أن لا يتنافسوا وتقاسموا الأسواق فيما بينهم بحيث تصبح في وضع احتكاري شبه كامل أو منافسة ثنائية أو منافسة القلة.[1]

2– أثار الإغراق على المغرق:

– تؤدي سياسة الإغراق إلى تحول الطلب من منتج إلى منتج آخر رغبة في الاستفادة من انخفاض الأسعار في ظل ممارسة الإغراق مما يؤثر في حجم المبيعات، فإما أن تثبت نسبة المبيعات في ظل سوق نامية يفترض بها زيادة حجم المبيعات، وإما أن تنخفض المبيعات وإما أن تتوقف بما يؤدي إلى توقف المشروع وربما انصرافه من السوق.

– وغالبا ما تؤدي سياسة الإغراق إلى تقليل نسبة مبيعات المنتج المغرق مما يزيد من نسبة المخزون التام الصنع ومخزون المواد الخام والطاقات الإنتاجية المعدة لزيادة الإنتاج في ظل السوق النامية، مما يؤدي تبعا إلى زيادة تكلفة الإنتاج من ناحية ومن ناحية أخرى انخفاض قيمة المخزون بسبب حرب الأسعار المتمثلة في الإغراق.

[1] محمد محمد الغزالي،مرجع سبق ذكره ص 119.

– عند ممارسة الإغراق ضد إنتاج ما نجد أن قيمة هذا الإنتاج تتأثر بالانخفاض أو عدم النمو، وكذلك نجد أن الإنتاج ذاته هو عملية خلق المنافع تتأثر من جراء ممارسة الإغراق، فالإنتاج المعني يتضرر إما بتوقفه أو انخفاضه أو ثبوته وعدم نموه النمو الطبيعي.

– يتضح أثر الإغراق على الإنتاجية وكفاءة العاملين من حيث يؤدي إلى فقدان عنصر الأمن والأمان بالنسبة للمنتج الذي أصبح مهددا بتوقف إنتاجه أو انخفاضه بالإضافة إلى فقدان العامل والمنتج الإحساس بقيمة عمله وبعدم التقدم والنجاح وذلك لانخفاض أسعار إنتاجه لمواجهة الأسعار الإغراقية، ومن جهة أخرى قد يكون الإغراق دافعا ايجابيا بحيث يتخذه بعض المنتجين كتحد لإمكانياتهم مما يدفعهم إلى السعي نحو تحقيق وفورات في التكاليف ورفع الجودة وزيادة الإنتاج.

– كثيرا ما يتسبب الإغراق في عجز الموازنة العامة في بعض الدول وخاصة النامية منها والتي تواجه بمنافسة ضارية وغير عادلة في الأسواق العالمية، بل وفي أسواقها المحلية المفتوحة بدعوى حرية التجارة والمنافسة.

– يؤدي الإغراق إلى خفض الإنتاج المحلي أو توقف بعض قطاعاته وخفض الكميات المصدرة وانخفاض أسعارها وقيمتها الكلية، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات وارتفاع قيمتها وحجمها وعليه حدوث عجز في ميزان المدفوعات وزيادة الطلب على العملات الأجنبية.

خامسا: أثار الاتحاد الجمركي[1]

1– أثار الاتحاد الجمركي المنشئ للتجارة

خلق التجارة يحدث عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في الاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في الاتحاد، ويتمثل بيانيا في الشكل رقم (1–9) في زيادة الواردات من Q_2Q_3 قبل تكوين الاتحاد الجمركي إلى Q_1Q_4 بعد تكوينه، حيث قبل تكوين الإتحاد كان السعر المحلي للسلعة المستوردة هو P_3 والكمية المطلوبة وفق منحنى الطلب هي Q_3 بينما العرض المحلي من الإنتاج الوطني هو Q_2، وبالتالي فإن الواردات هي Q_3Q_2، أما بعد تكوين الاتحاد الجمركي أصبح سعر الدولة هو السعر التنافسي الأقل والكمية المطلوبة وفق المنحنى هي Q_4 بينما العرض المحلي عند نفس السعر Q_1 وبالتالي تصبح الواردات Q_4Q_1.

[1] مسغوني منى، ***علاقة سياسات الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة بين 1970–2001***، مذكرة ماجستير،العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية،جامعة ورقلة 2005 ص 121.

الشكل رقم (1-9):اتحاد جمركي منشئ للتجارة

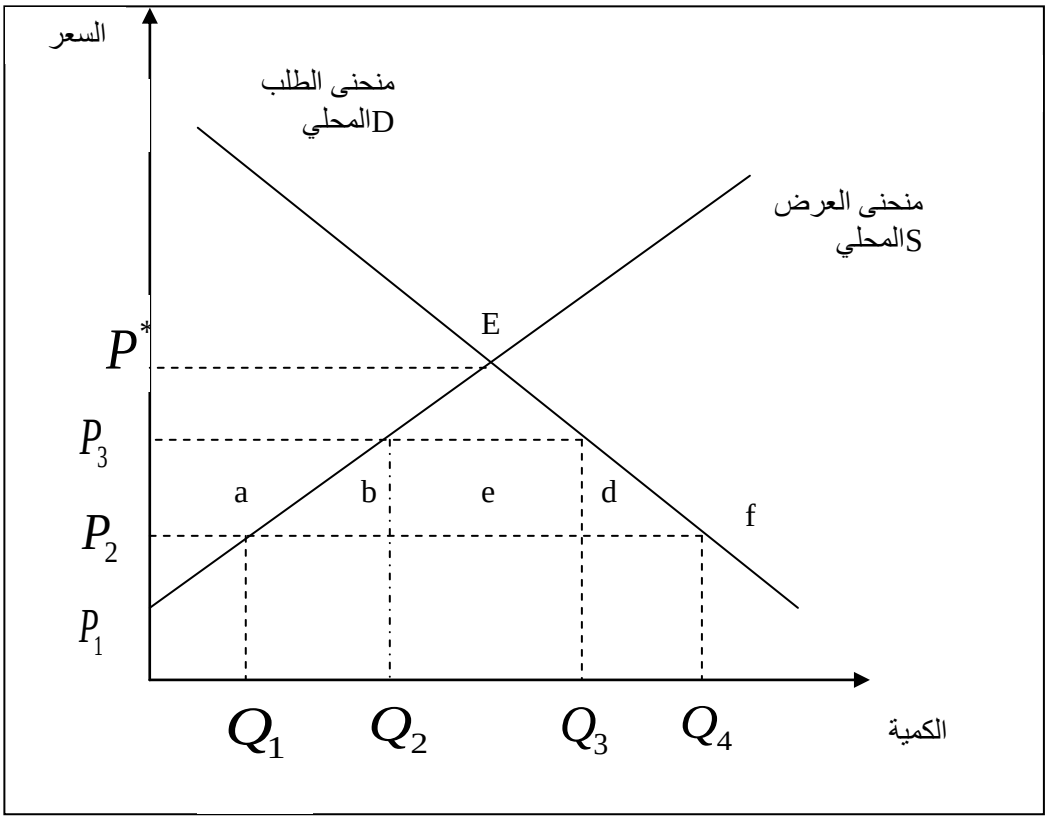

المصدر: مسغوني منى، مرجع سبق ذكره ص 121.

تحليل الأثر المترتب من خلق التجارة:

- الاستفادة للمستهلكين في الدولة الناتجة من تكوين الاتحاد الجمركي مساوية للمسافة (a+b+c+d) أي الزيادة في فائض المستهلك.

- المساحة a تمثل خفضا في فائض المنتجين المحليين.

- المساحة c تمثل خسارة الحكومة لإيرادات الجمارك.

- مجموع مساحة المثلثان b+d كمكسب صافي في الرفاهية للدولة من تكوين الإتحاد الجمركي، حيث b تمثل مكسب الإنتاج للدولة وd هو مكون الاستهلاك لخلق التجارة.

2- أثار الاتحاد الجمركي المحول للتجارة

تحويل التجارة يحدث عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الإتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من عضو الإتحاد، وهذا ينتج بسبب المعاملة التجارية التفضيلية المعطاة للدول الأعضاء، ويمثل بيانيا في الشكل رقم(1-10) في تحويل التجارة من بقية دول العالم الى الدولة A، فالكمية Q_3Q_2 كانت تستورد من العالم في تكوين الإتحاد الجمركي وأصبحت الآن تستورد من الدولة، ويتمثل الأثر التحويلي بيانيا في المستطيلF لأنه بغير الإتحاد الجمركي كان من الممكن استيراد Q_3Q_2 عند السعر P_1 ، وبالتالي فإن فرق السعر

بين الدولة وبقية العالم P_1P_2 مضروبا في الكمية Q_3Q_1، أي المستطيل F يمثل خسارة صافية من تكوين الإتحاد الجمركي.

الشكل رقم (1–10):إتحاد جمركي محول للتجارة

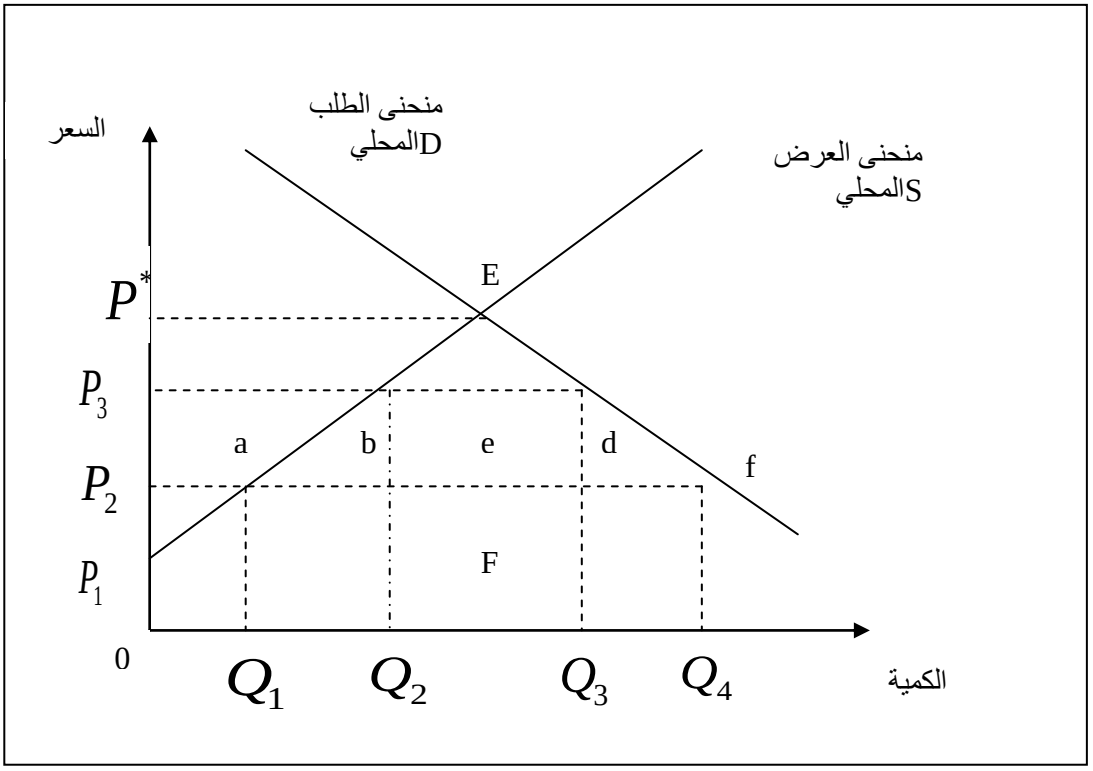

المصدر: مسغوني منى، مرجع سبق ذكره ص122.

خلاصة:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم ميادين السياسة الاقتصادية نظرا لتأثيرها الكبير على التطور الاقتصادي سلبا أو إيجابا، وأهداف سياسة التجارة الخارجية ليست مستقلة بل هي أدوات لتحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ولقد تطورت التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي، بداية من النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت في تفسيرها لأسباب قيام التبادل الدولي التجاري إلى اختلاف تكاليف الإنتاج، وصولا إلى النظرية الحديثة التي فسرت في البداية قيام التبادل الدولي إلى اختلاف التكاليف النسبية الإنتاج، حيث يعود هذا الاختلاف إلى الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لكل دولة من دول أطراف التبادل الدولي، ونظرا لمحدودية النتائج التي تم التوصل إليها، فقد تم التركيز فيما بعد على عوامل أخرى لتفسير التبادل الدولي مثل اقتصاديات الحجم، البحث والتطوير والابتكار بالإضافة إلى رأس المال البشري.

يعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة القواعد والأساليب التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية، والواقع العملي يشير إلى أنه ليس هناك دولة تتبع صراحة سياسة الحماية التجارية أو الحرية التجارية، وإنما نجد معظم الدول تتبع مزيجا من السياستين ولكن بأسلوب مدروس ومنظم يخدم في النهاية توجهات هذه الدولة.

الفصل الثاني
الاستيراد وسياسته

تمهـــــيد:

تعتبر الجزائر من البلدان المستهلكة وتعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية والإنتاجية، وعليه فإن إعطاء الواردات مكانته ا وتجسيد سياسة استيرادية ملائمة مع باقي السياسات الاقتصادية ضرورية لنجاح عملية التنمية وبعث النمو الاقتصادي، من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى سياسة الاستيراد من خلال:

المبحث الأول: السياسة الاستيرادية في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر

المبحث الأول: السياسة الاستيرادية في الجزائر

تكتسي الواردات أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي ودورا هاما في التنمية الاقتصادية، من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى فهي وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير، كما أنها تعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة.

المطلب الأول: ماهية الطلب على الواردات

سنتعرض في هذا المطلب إلى مفهوم الطلب على الواردات واشتقاق منحنى الطلب عليها، بالإضافة إلى استعراض عدد من المناهج التي اهتمت بدراسة الطلب على الواردات.

أولا: مفهوم الطلب على الواردات

الواردات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد، وذلك بغض النظر عن غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها [1]،كما يمكن أن نميز أيضا بين نوعين من الواردات، فالواردات المنظورة تشمل السلع التي يشتريها المقيمين في دولة ما من المقيمين خارج هذه الدولة وتأتي إليهم عبر الحدود الدولية مثل استيراد المواد الأولية الآلات، أما الواردات غير المنظورة فتشمل الخدمات المختلفة، حيث يعتبر إنفاق السياح الوطنيون أثناء إقامتهم في الخارج مدفوعات للعالم الخارجي مثل المدفوعات المنظورة.

وتسمح الواردات للبلد الحصول على السلع الحيوية التي لا يمكن لسبب أو أخر إنتاجها داخل البلاد، ومن ذلك مثلا السلع الاستهلاكية الضرورية (المنتجات الكيميائية، الأدوية، المواد الغذائية،...الخ)، والسلع الإنتاجية الضرورية (الأسمدة، المبيدات، قطع الغيار، الوقود،...الخ)، كما أن مساهمة مثل هذه الواردات في الناتج الوطني وفي مستوى المعيشة يمكن أن تكون ملموسة، إذ يمكن أن تضاعف الأسمدة سهولة غلة الحجم وناتج ساعة العمل، كما أن المنتجات الصحية والمبيدات الحشرية ومعدات الري وما إلى ذلك قد يؤدي إلى استزراع مناطق غير مزروعة وهكذا تؤدي الواردات إلى توفير مجموعة أوسع من المنتجات ومستوى ارفع من المعيشة وعمالة إضافية أيضا.

وتمثل الواردات إنفاقا محليا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر تسربا من تيار الإنفاق الكلي لذا تصنف ضمن عوامل التسرب، حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقه على السلع والخدمات الأجنبية، الأمر الذي يضعف من الإنفاق الكلي الداخلي.

[1] Kada Akacem, ***comtabilité nationale***, OPU Alger 1990 p 135.

يعبر عن دالة الواردات بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة طردية بمعنى إذا زاد الدخل تزداد الواردات والعكس صحيح.[1]

$$M = f(y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:y : تمثل الدخل

M : تمثل قيمة الواردات

وللتبسيط نفرض أن العلاقة التي تربط الواردات مع مستوى الدخل الوطني هي علاقة خطية، وبالتالي يمكن التعبير عنها جبريا كالأتي: $M = M_0 + mY$

حيث (M) تمثل الواردات و (M_0) تمثل مستوى الواردات المستقلة عن الدخل، و (m) تمثل الميل الحدي للاستيراد، والذي هو عبارة عن التغير في مستوى الواردات (M) الناتج عن التغير في الدخل (y) أي $m = \delta M / \delta Y$ ، أما الميل المتوسط للاستيراد فيساوي (M/Y) أي حاصل قسمة قيمة الواردات على الدخل.

المرونة الدخلية للاستيراد هي درجة التغير النسبي في الواردات تبعا لتغير نسبي معين في الدخل وذلك بقسمة الميل الحدي للاستيراد على الميل المتوسط للاستيراد.[2]

المرونة الدخلية للاستيراد = $\dfrac{\Delta Y}{Y} \Big/ \dfrac{\Delta M}{M}$ أو $\dfrac{M}{Y} \Big/ \dfrac{\Delta M}{\Delta Y}$

ويبين الشكل التالي منحنى الدالة الخطية للواردات.

الشكل رقم(2-1): منحنى دالة الاستيراد

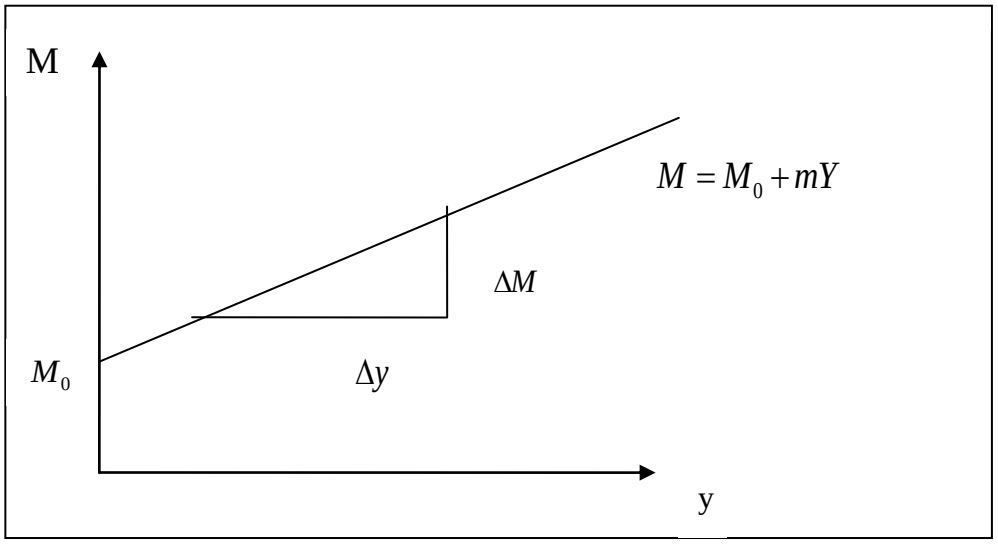

المصدر: عمر صخري،مرجع سبق ذكره ص 132.

[1] عمر صخري، ***التحليل الاقتصادي الكلي***، الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 ص 131.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، ***الاقتصاديات الدولية***، الدار الجامعية مصر 2007 ص 273.

إذا كانت الواردات هي تلك السلع والخدمات المنتجة بالخارج ولكنها مستهلكة داخل الوطن، والصادرات ذلك الجزء المقتطع من الناتج الوطني الداخلي الذي يباع في الخارج، فإن الفارق بين الصادرات والواردات يشير إلى رصيد المبادلات بين العالم الخارجي ويطلق عليه اسم الميزان التجاري.

ثانيا: اشتقاق منحنى الطلب على الواردات

إن منحنى الطلب على الواردات يبين العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعر تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث أنه عند ارتفاع سعرها تنخفض الكمية المطلوبة والعكس صحيح، وبالتالي يكون منحنى الطلب على الواردات يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة المستوردة وكميتها، لذلك فإن الكميات المستوردة تنخفض أو ترتفع حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع المستوردة، ولبيان كيفية اشتقاق المنحنى يمكن استخدام الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): اشتقاق منحنى الطلب على الواردات

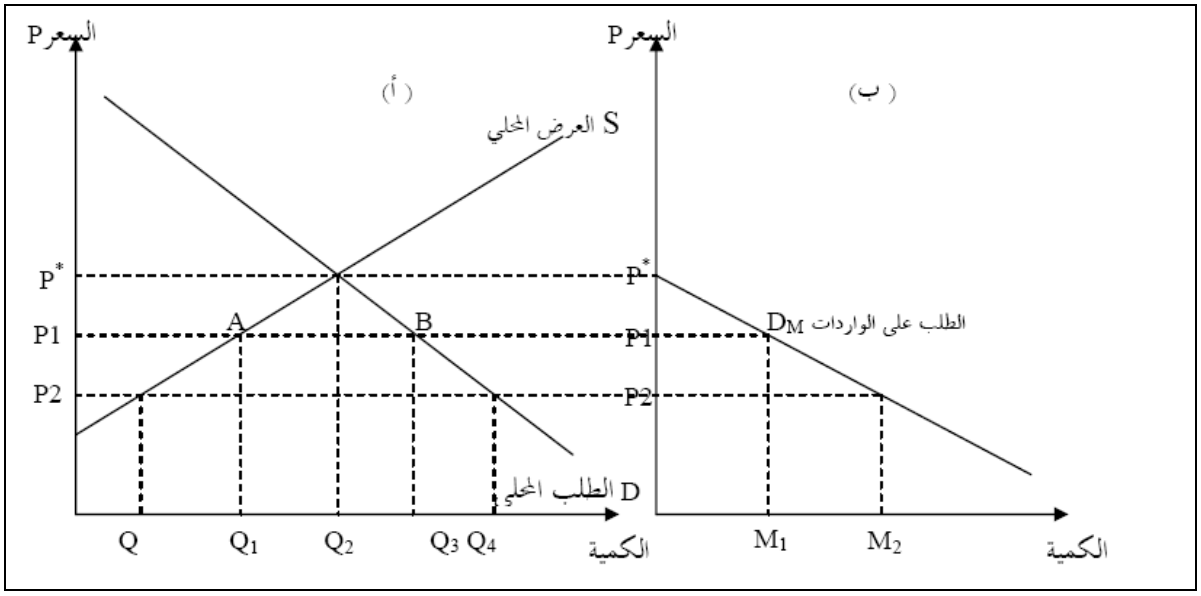

المصدر: مسغوني مني، مرجع سبق ذكره ص 104

في الشكل (أ) تم رسم منحنى الطلب المحلي والعرض المحلي عند نقطة التوازن بين العرض المحلي S والطلب المحلي D فإن السعر التوازني هو P^*، في ظل هذا التوازن ليس هناك أي مكان للاستيراد، أو بمعنى آخر أن الواردات تساوي صفرا، أما إذا افترضنا أن السعر العالمي قد تحقق عند أي سعر أقل من هذا السعر المحقق محليا، وهذا من شأنه فتح باب التجارة، حيث أنه من المفضل استيراد السلعة من الخارج، فإذا كان السعر المحقق هو P_1 فإن هذا السعر يتقابل مع منحنى العرض المحلي (S) عند النقطة A ومع منحنى الطلب المحلي عند النقطة B، لذا فإن الكمية التي يكون المنتجون على استعداد لعرضها محليا هي Q_1، في حين أن

الكمية التي يطلبها المستهلكون هي Q_3، وبناءا على ذلك يمكن القول أن هناك طلبا زائدا، حيث أن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة محليا وهي تعادل نفس الكمية في الشكل (ب)، والتي توضح كمية الواردات M_1 عند هذا السعر.

كما أنه إذا انخفض السعر العالمي إلى P_2 فإننا بذلك نحصل على نقطة جديدة يمكن بها تحديد العرض والطلب المحليين، وعند هذا السعر الجديد P_2 فإن الكمية المطلوبة ستكون Q_4، في حين أن الكمية المعروضة محليا هي Q، مما يستوجب استيراد $Q-Q_4$، فإنه يمكن استخراج منحنى كميات جديدة للواردات، وبإيصال هذه النقط التي تتعادل عندها هذه الواردات عند الأسعار المختلفة، يمكن استخراج منحنى الطلب على الواردات المبين في الشكل (ب)، ومن خلال هذا المنحنى يتضح أن ميله سالب حيث بارتفاع السعر تنخفض الكمية المستوردة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ثالثا: مناهج دراسة الطلب على الواردات:

هناك عدد من المناهج التي تهتم بدراسة الطلب على الواردات لكل منها افتراضاته الخاصة، وتتمثل أهم هذه المناهج في:

1- منهج البديل غير تام:

في هذه الحالة تعتبر السلعة المستوردة بديل غبر تام للسلعة المنتجة محليا، إذ تتميز هذه السلعة المستوردة عن السلعة المحلية بأنها تطلب لذاتها، وهنا يكون طلب المستهلك على السلعة بناءا على أن هذه السلعة تشبع حاجة في نفسه.

وتحديد الطلب بالمنفعة يعني الاعتماد على التحليل النيوكلاسيكي بهدف صياغة دالة الطلب للمستهلك، وتبدأ النظرية النيوكلاسيكية لسلوك المستهلك بدالة المنفعة التي تجعل إشباع المستهلك يعتمد على كميات السلع التي يستهلكها[1] أي:

$$U = f(x_1, x_2, ...x_i, ..; x_n)$$

حيث: U دالة منفعة المستهلك

x_i الكمية المستهلكة من السلعة i.

وبما أن هدف المستهلك هو تعظيم المنفعة U ، فإن مشتريات المستهلك يجب أن لا تتجاوز دخله، وهذا يعني أنه سيحاول تعظيم إشباعه من السلع المختلفة x_i في حدود ميزانية معينة، وذلك بناءا على القيد المحدد بدخله وأسعار السلع، ومعادلة هذا القيد هي: $\sum_{i=1}^{n} p_i x_i = Y$

p_i : أسعار السلع المختلفة i، سواء أسعار السلع البديلة أو السلع الأخرى.

[1] علي كساب، *النظرية الاقتصادية: التحليل الجزئي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004 ص 229.

Y : الدخل النقدي للمستهلك.

بعد تعظيم دالة المنفعة في ظل وجود قيد الميزانية يمكن التوصل إلى دالة طلب المستهلك j للسلعة i التي تتخذ الشكل التالي:

$$X_{ij} = f_j\left(P_1, P_2, ..., P_i, ..., P_n, y_j\right)$$

إذن طلب المستهلك يمثل دالة في سعر السلعة نفسها وأسعار السلع البديلة والمكملة لها وكذلك دخل المستهلك، إلا أن هناك صيغة أخرى يمكن التوصل إليها من خلال استخدام متوسط مرجح لكل أسعار السلع المستهلكة P حيث:

$$P = \sum_{i=1}^{n} w_i p_i$$

حيث w_i أوزان ثابتة بحيث يكون: $\sum_{i=1}^{n} w_i = 1$

وعليه فإن دالة الطلب للمستهلك j يمكن أن تأخذ الشكل التالي:

$$X_y = f_j\left(\frac{P_1}{P}, \frac{P_2}{P}, ..., \frac{P_i}{P}, ..., \frac{P_n}{P}, \frac{y_j}{P}\right)$$

حيث أن: $\left(\frac{P_i}{P}\right)$ هو متغير السعر النسبي.

$\left(\frac{y_i}{P}\right)$ هو متغير الدخل الحقيقي.

وإذا كانت الواردات في هذه الحالة هي البديل غير التام للسلع المحلية، فإنه يكون من المناسب تمييز السلع التي تعتبر بدائل تامة عن تلك التي لا تعتبر كذلك، وبنفس الطريقة السابقة يمكن التوصل إلى دالة الطلب الفردية على السلع المستوردة.

$$M_y = f_y\left(P_m, P_d, y_j\right)$$

حيث: P_m تمثل مستوى أسعار الواردات.

P_d تمثل أسعار السلع الأخرى، وهي في هذه الحالة السلعة المنتجة محليا.

y_j الدخل النقدي.

وبافتراض أن دخول الأفراد تتغير بنفس النسبة وأن كل فرد له نفس المرونة الدخلية وأن أسعار السلع المختلفة تتغير بنفس النسبة، فتصبح الدالة السابقة كالتالي:

$$M = f(P_m, P_d, y)$$

حيث أن: M : الطلب الكلي على الواردات.

Y : الدخل الوطني.

P_m ، P_d : أسعار السلع المنتجة محليا والمستوردة على الترتيب.

ويمكن كتابة علاقة الطلب بالصيغة التالية:

$$M = f\left(\frac{P_m}{P_d}, \frac{y}{P_d}\right)$$

وهذه الصياغة تم استخدامها بشكل واسع في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الطلب على الواردات في مختلف الدول.

وإذا كان الطلب على السلع من طرف المنتج، فالطلب على الواردات من المواد الخام والسلع غير النهائية والتي تعتبر مدخلات للنشاط الإنتاجي يمكن أن نعبر عنه بالدالة:

$$M = f(P_m, P_d, O)$$

أي:

$$M = f\left(\frac{P_m}{P_d}, \frac{O}{P_d}\right)$$

حيث:

M : الطلب الكلي على الواردات

O : مستوى الإنتاج

P_m : أسعار الواردات من المواد الخام للسلع غير نهائية.

P_d : أسعار المدخلات البديلة المنتجة محليا.

2- منهج فائض الطلب:

أدت الاختلافات في موازين مدفوعات الدول المتخلفة إلى الاهتمام بدراسة محددات حركة الواردات على أساس أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية، وهذا ما جعل السعر والدخل كمحددات طبقا للنظرية الكلاسيكية ليسا كافيين لتفسير الحركة الدورية للواردات، حيث أن هناك متغيرا مرتبطا بما يسمى بفائض الطلب يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، وبالتالي فإن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الذي يقتصر على الأسعار النسبية والدخل الحقيقي كمتغيرات مستقلة في دالة الطلب على الواردات يؤدي إلى حذف بعض المتغيرات التي قد تكون هامة في علاقة دالة الطلب ويمكن أن يؤدي إلى التحيز وضعف القدرة التنبؤية للنموذج.

ويقرر منهج فائض الطلب أنه إذا كانت السلع المستوردة بدائل تامة للسلع المنتجة محليا، فإن الواردات تمثل في هذه الحالة بفائض الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فإن منهج فائض الطلب يتضمن العرض المحلي ، وتصبح دالة الواردات على الشكل التالي:

$$M = Q_d - Q_s$$

حيث:

M: الواردات.

Q_d: الطلب المحلي.

Q_s: العرض المحلي(السلع المنتجة محليا).

فالواردات في هذا المنهج تطلب لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي، وحيث يفترض هذا المنهج أن الواردات هي بدائل تامة للمنتجات المحلية فلا يمكن أن يحدث اختلاف أسعارهما، وبالتالي لا يكون هناك متغير السعر النسبي، فالسلع المستوردة والسلع المحلية تعتبر بدائل تامة أو متكافئة بحيث أن المرونات السعرية لهما تكون عالية جدا، وبالتالي يمكن القول أن العرض المحلي في هذه الحالة–منهج فائض الطلب– له أثر مباشر على الواردات، بينما في حالة البديل غير التام فإن العرض المحلي يؤثر على الواردات من خلال تأثيره على الأسعار المحلية، وهذا ما يجعل أخذ العرض المحلي كأحد المتغيرات المفسرة في دالة الطلب على الواردات، وفي بعض دراسات الطلب على الواردات التي تتبع منهج فائض الطلب يمكن التوصل إلى المرونات المتعلقة بالطلب على الواردات من خلال علاقات الطلب والعرض المحليين.

$$e_m = -\frac{P}{Q_d - Q_s}.\frac{d(Q_d - Q_s)}{d(P)}$$

$$e_m = \left(-\frac{P}{Q_d - Q_s}.\frac{dQ_d}{dP}\right) - \left(\frac{P}{Q_d - Q_s}.\left(-\frac{dQ_s}{dP}\right)\right)$$

$$e_m = -\frac{P\frac{dQ_d}{dP}}{Q_m} + \frac{P\frac{dQ_s}{dP}}{Q_m}$$

وبضرب الحد الأول في $\frac{Q_d}{Q_d}$ والثاني في $\frac{Q_s}{Q_s}$، تصبح e_m :

$$e_m = -\frac{\frac{P}{Q_d}.\frac{dQ_d}{dP}.Q_d}{Q_m} + \frac{\frac{P}{Q_s}.\frac{dQ_s}{dP}.Q_s}{Q_m}$$

$$e_m = -\frac{Q_d}{Q_m}.e_d + \frac{Q_s}{Q_m}.e_s$$

حيث: e_d المرونة السعرية للطلب.

e_s : المرونة السعرية للعرض.

المطلب الثاني: ملامح نظرية حول محددات الطلب على الواردات

على المستوى النظري، تحفل النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة وتحليل سلوك الطلب على الواردات، وتشير هذه الأدبيات إلى أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات، ويتم مواجهة الطلب على الواردات من مصدرين هما :العرض الأجنبي ممثلا في الواردات، والعرض المحلي من البدائل، ويقرر بعض الاقتصاديين بأن معرفة محددات عرض الواردات تكون أكثر تعقيدا وصعوبة من محددات الطلب عليها ويتم تجاوز الصعوبات المتعلقة بتعريف دوال عرض الواردات بافتراض أن مرونة العرض لانهائية، وعليه يصبح مستوى الواردات التوازني مرتبط فقط بالتغيرات في الطلب ومع ذلك فإن هذا الافتراض ربما لا ينطبق على العرض المحلي من البدائل، وعند أخذ العرض المحلي في الاعتبار، فإن دوال الطلب على الواردات تمثل دوال طلب فائضة.

يقصد بمحددات الطلب على الواردات مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغيير ما في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير حجم الواردات إلى إجمالي الكمية المطلوبة منها في فترة زمنية معينة، بينما يشير هيكل الواردات إلى كل من التوزيع السلعي والجغرافي خلال فترة معينة، ومن هذا يمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

أولا: العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات

بالإضافة إلى المحددات التقليدية للطلب على أي سلعة، هناك محددات الطلب على الواردات بشكل خاص، وتتمثل أهم محددات حجم الطلب على الواردات في: الدخل،الأسعار،سعر الصرف،الصادرات، واحتياطات الصرف الأجنبية.

1- الدخل:

وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على

الواردات دالة في الدخل، وان ارتباطه بالواردات في اغلب الأحوال يكون طرديا .ويعلل الاقتصاديون أهمية الدخل في تحديد الواردات، بان الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وتحديدا نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة وان هذه الفرضية تنسحب على طلب الواردات، وبالتالي فان طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد.[1]

وبافتراض هذه الدالة خطية فإن: $M = a + by$

حيث يطلق على معامل الدخل b في هذه الدالة الميل الحدي للاستيراد، وهو يعبر عن مقدار الزيادة في الواردات الحقيقية التي تنتج عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة، ويقرر النموذج الكتري في التجارة أن القيمة المطلقة لعامل الدخل في دالة الطلب على الواردات لابد أن تكون أقل من الواحد، وتفسير ذلك أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة، ومن الممكن أن تكون مرونة الطلب للواردات بالنسبة للدخل مرونة سالبة طالما أن الواردات هي فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي، ويحدث ذلك إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الاستهلاك المحلي الدخلية، وبالرغم من ذلك، فإن الدراسات التطبيقية غالبا تؤكد عكس ذلك سيما وأن الباحثين عادة يفترضون أن معامل الدخل في معادلة طلب الواردات يأخذ إشارة موجبة على أساس أن الواردات هي سلع عادية في الاستهلاك، وفي هذه الحالة يترافق ارتفاع مستوى الدخل مع انخفاض الطلب على الواردات.حيث:

$$M = D - S$$

M ,D,S الواردات والعرض والطلب على التوالي.

ويأخذ التفاضل لهذه المعادلة بالنسبة للدخل y يمكن الحصول على المرونة الدخلية للطلب على الواردات

$$e_{m,y} = \left(D/M\right)\left(e_{d,y}\right) - \left(S/M\right)\left(e_{s,y}\right) = \left(D/M\right)\left(e_{d,y} - e_{s,y}\right) + \left(e_{s,y}\right)$$

حيث: $e_{d,y}$ المرونة الدخلية للطلب المحلي.

$e_{s,y}$ المرونة الدخلية للعرض المحلي.

وبالتالي فإن المرونة الدخلية للطلب على الواردات تكون سالبة عندما تحقق $e_{m,y}$ المتراجحة التالية:

[1] عابد العبدلي، ***محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ*** ،مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر،العدد 32،السنة 2007، ص 5.

$$\frac{D}{S} < \frac{e_{s,y}}{e_{d,y}}$$

وهذا يعني أنه لابد أن تكون قيمة مرونة العرض المحلي أكبر من قيمة مرونة الطلب المحلي بحيث أن النسبة بينهما تتعدى نسبة الطلب المحلي إلى العرض المحلي والتي تتعد الواحد الصحيح حيث أن:

$$\frac{D}{S} = 1 + \frac{M}{S}$$

ومن هنا يمكن القول، إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الطلب المحلي الدخلية، وفي هذه الحالة يترافق ارتفاع مستوى الدخل مع انخفاض الطلب على الواردات ،أي بمعنى أنه عندما يزيد الدخل الحقيقي فإن الإنتاج المحلي لما يمكن استيراده يمكن أن يزيد بأسرع من معدل زيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص حجم الواردات.

2- الصادرات:

يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين، أولهما أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الواردات.

أما الجانب الأخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها، وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية يلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية.

3- الأسعار:

تعتبر أسعار الواردات أيضا من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات، حيث أن دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة، بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة، حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعلل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب: أثر الإحلال في الاستهلاك، أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.أثر الدخل،حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الواردات.بالإضافة إلى أثر الإنتاج، أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب المواد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي الواردات.

4- سعر الصرف

إن التغيرات في سعر الصرف لها أثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات، حيث أن المرونات السعرية المنخفضة تطيل فترات التكييف أو التعديل.

5- تحرير التجارة:[1]

" فيما يتصل بمفهوم تحرير التجارة، والذي اكتسب حديثا اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين والمنظمات الدولية، يمكن لنا إلقاء الضوء بشكل مختصر حول أثرها على الواردات، ففي هذا الإطار يرى (Dornbusch: 1992) أن الأسعار المحلية للواردات ترتبط بمعدل سعر الصرف والسياسة التجارية من خلال الصيغة التالية $Pd = E.Pw\ (1+t)$

حيث(t) معدل الحماية الاسمي، و (Pd) مستوى الأسعار المحلية، و (Pw) مستوى الأسعار في العالم الخارجي، و(E) سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية، و في ظل ثبات الأسعار المحلية، فإن المتوقع أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تؤدي تدريجيا إلى زيادة الدخل الحقيقي دون إحداث اختلال في ميزان المدفوعات، الأمر الذي قد لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الواردات، وبالرغم من ذلك فإن الدول النامية التي غالبا ما تقاوم انخفاض قيمة عملاتها مما يؤدي ظاهريا إلى خفض تكاليف وارداتها أي انخفاض أسعار الواردات نسبة إلى الأسعار المحلية، وعلى ذلك فإن سياسة تحرير التجارة في الغالب تؤدي إلى ارتفاع في حجم الواردات."

6- احتياطي الصرف الأجنبي

تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.

[1] عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره ص 6.

ثانيا: العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات منها:

1- التكتلات الاقتصادية

تعمل مختلف التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال، كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

2- تكاليف النقل

من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملا هاما في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

3- الميزات النسبية والتنافسية للدول

الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة، كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها، ولاشك في أن الدول تتحه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع.

ثالثا: العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات

تتمثل العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات في:التغيرات الديمغرافية،التنمية الاقتصادية، هيكل الحماية الجمركية،سياسات توزيع الدخل.

1- التنمية الاقتصادية

يؤدي تنفيذ برامج وخطط التنمية وخاصة في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى السلع الاستثمارية والتي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج، وبذلك يزداد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات، كذلك فإن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، مما يترتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس أثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي، فتحدث تغيرات في نمط وسلوك استهلاك الأفراد، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في

الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة، وبالتالي يستلزم التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي، وعلى العكس فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

2- التغيرات الديمغرافية

تعتبر الزيادة الديمغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة، فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة، فإن الأمر يتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

3- سياسة توزيع الدخل:

تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى، فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات، وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد ، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهية.

4- طبيعة السياسات التجارية

يرى بعض الاقتصاديين أن الطلب على الواردات يتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة من خلال التعريفات الجمركية والقيود الأخرى مثل نظام الحصص والتراخيص والحظر فالسياسات التجارية المتعلقة بالرقابة على الواردات، على سبيل المثال، تؤدي إلى فجوة تفصل بين أسعار عارضي الواردات وبين أسعارها محليا، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات محليا، وبالتالي انخفاض حجم الواردات ومع ذلك يعتقد (Kindleberge1973) أن اثر ميزان المدفوعات ربما يجعل السياسة التجارية في نهاية الأمر تقود إلى زيادة حجم الواردات .فعلى سبيل المثال، التعريفات الجمركية تحد من الإنفاق على السلع الخارجية، ونتيجة لذلك يزداد الإنفاق على السلع المحلية على افتراض أن ما لا ينفق في الخارج لا يدخر محليا .وبالتالي فإن زيادة الإنفاق محلي الناتج عن تخفيض الإنفاق على الواردات، تفضي إلى زيادة الدخل محليا حتى يصل إلى مستوى يتطلب عنده المزيد من الإنفاق على الواردات بالقدر الذي يعيد توازن ميزان المدفوعات .وعليه يمكن القول أن انخفاض الواردات نتيجة لتعريفات الجمركية قد يقود في نهاية المطاف إلى فائض في الواردات[1].

المطلب الثالث: سياسة الاستيراد في الجزائر خلال الفترة 1990-2009

[1] عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره ص 6.

كان للأحداث الاقتصادية التي شهدها العالم والجزائر في نهاية الثمانينات الأثر البالغ في توجيه الاختيارات السياسية والاقتصادية الجزائرية للفترة المقبلة، ومن بين هذه الآثار تغيير سياسة التجارة الخارجية التي بدأت مع أزمة النفط في سنة 1986، التي دفعت بالسلطات العمومية إلى انتهاج سياسة تجارية خارجية أكثر تفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات دولية خارجية كثيرة توحي أنه لا مجال للانغلاق والاعتماد على قطاع المحروقات.

ولقد جاءت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي، في ظرف تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، والذي لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية وبالأخص تحرير عملية الاستيراد، والذي تم تحريره في الجزائر على مرحلتين: مرحلة التحرير التدريجي (1990-1993) ومرحلة التحرير الكلي (بداية من 1994).

أولا: مرحلة التحرير التدريجي للاستيراد (1990-1993)

بدأت عملية تحرير التجارة الخارجية بداية من 1990 من خلال الإشارة إليها في دستور 1989، وقد ظهرت عدة نصوص قانونية مكرسة لهذه السياسة تمثلت في قانون النقد والقرض الذي تم اعتماده في أبريل 1990 وقانون المالية الإضافي في أوت 1990، الذي تضمن إدخال نظام يتمثل في شركات الامتياز حيث يهدف من خلاله إلى تحسين العرض وتوفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني الأمر الذي ساعد على تفتيت احتكار الاستيراد، كما تم إلغاء تراخيص الاستيراد مع بقاء رقابة إدارية على بعض الواردات بسبب القيود التجارية، وأصبحت عملية الاستيراد تتم عبر البنوك.[1]

أدى هذا التوجه نحو الانفتاح بالمتعاملين الوطنيين إلى التوجه إلى استيراد السلع النهائية سهلة التوزيع وذات الربح السريع على حساب الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني، كما تعرضت المنتجات الوطنية إلى منافسة شديدة من قبل هذه المنتجات المستوردة. [2]

إن هذا الميل للاستيراد أثر بشكل كبير على رصيد الدولة من العملة الصعبة وزاد من عبء المديونية، مما أدى إلى سحب صلاحيات التمويل من البنك المركزي وأرجعت مباشرة إلى الحكومة، حيث أصدرت في هذه الفترة التعليمة 625 المؤرخة في 18 أوت 1992، والتي قامت بموجبها السلطات العمومية بحرمان

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، ***الجزائر،تحقيق الاستقرار والتمويل إلى اقتصاد السوق***،صندوق النقد الدولي،واشنطن 1998 ص 10.

[2] مفتاح حكيم، ***السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد*** ،مذكرة ماجستير،العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر 2003 ص 108.

الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي، [1] كما تم صياغة قوائم المنتجات الممكن استيرادها والتي تمثلت في:

- قائمة المواد الإستراتيجية : ويتعلق الأمر بالمواد الأساسية المرتبطة بالإنتاج وتطويره كالمواد الداخلة في إنتاج المحروقات أو الإنتاج الفلاحي أو المواد الاستهلاكية الأساسية.
- قائمة المواد المتعلقة بالإنتاج والاستثمار : وتتمثل في كل من مدخلات الجهاز الصناعي ومواد الصيانة والمدخلات المدعمة لنشاط التصدير.
- قائمة المواد موضوع التقييد : وهي التي اعتمدت غير ذات أولوية بالنظر لأهداف السياسة الاقتصادية، وهي مواد يمكن استيرادها باستعمال حساب خاص بالعملة الصعبة ومواد يمنع استيرادها إطلاقا ومنع حتى استعمال الحساب الخاص كالفواكه.

كما خضعت الواردات إلى:

- رسم استيراد يتكون من ست درجات
- ضريبة إضافية على قيمة الواردات
- رسم صافي بمعدل 2.4% على أساس إصلاح التعريفات الجمركية

ثانيا: مرحلة التحرير التام للاستيراد (بداية من 1994)

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من سنة 1994 إجراءات واسعة لتحرير عملية الاستيراد وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، ويتضمن الوجه الجديد لسياسة الاستيراد تفكيك الآليات الموضوعة سنة 1992، الذي تأسس بهدف التحكم في مصادر العملات الأجنبية.

وبموجب التعليمة رقم 13 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والتي أصدرها بنك الجزائر تم إلغاء التعليمة رقم 25 المقيدة لعمليات الاستيراد، وأعيد تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في فيفري 1991، ومن بين التدابير المتخذة بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية 1994، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، كما تم تخفيض الحماية الجمركية، وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات، فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% إلى 45% في جانفي 1997، بالإضافة إلى ذلك اقتصر الحظر بالنسبة للواردات على ثلاث فئات من السلع المستوردة (لأسباب دينية وصحية واجتماعية والسلع الموقوفة مؤقتا لغاية نهاية 1994، وهناك عشر سلع معظمها من المواد الغذائية

[1] كريم النشاشيبي وأخرون، مرجع سبق ذكره ص 10.

الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها نهاي ة 1994) حيث الغي عليها الحظر تماما خلال منتصف 1995.

لقد تم رفع كل الحواجز غير الجمركية (إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد والتي كانت تتطلب ترخيصا مسبقا) وتبسيط التعريفة الجمركية بتخفيض النسب إلى (0%، 5% ،15%،30%) منذ سنة 2002 [1] ، وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبصدور الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقوانين العامة المطبقة في عملية استيراد وتصدير السلع (المادة 2)، أصبحت عمليات الاستيراد تتم بحرية تامة، ويستثنى من مجال تطبيق هذا الأمر عمليات تصدير واستيراد المنتجات التي تخل بالأمن والنظام والأخلاق.

- تخضع عمليات تصدير واستيراد المنتجات إلى مراقبة الصرف طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- يمكن أن تأسس تراخيص لاستيراد المنتجات أو تصديرها وهذا بهدف تسيير أي إجراء يتخذ بموجب أحكام هذا الأمر أو الاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها.

- يجب أن تكون المنتجات المستوردة مطابقة للمواصفات المتعلقة بنوعية المنتجات وأمنها، خاصة القانون رقم 89-02 الصادر في 07 فيفري 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، المرسوم التنفيذي رقم 90-366 الصادر في 10 نوفمبر 1990 المتعلق بوسم وعرض المنتجات المنزلية غير الغذائية والقانون 04-04 الصادر في 23 جوان 2004 المتعلق بالتقييس، والأمر الصادر في 15 جوان 2002 المحدد لطرق تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك المتعلق باستيراد السلع المقلدة.

وطبقا لروح الأمر رقم 03-04 تم اعتماد المرسوم التنفيذي رقم 05-458 الصادر في 30 نوفمبر 2005 المحدد لكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية، المنتجات والسلع الموجهة للبيع على حالتها. كما خصص الأمر رقم 05-05 الصادر في 25 جويلية 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي،المادة 13 التي نصت على أنه " لا يمكن أن تمارس نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات الموجهة للبيع على حالتها إلا من الشركات التي يساوي أو يفوق رأسمالها 20 مليون دج". وعلى هذا الأساس أصبحت الشركات التجارية التي تقوم بنشاط الاستيراد ملزمة باحترام الشروط الثلاثة التالية:

- امتلاك البنية التحتية المناسبة للتخزين والتوزيع.
- امتلاك إمكانيات النقل المناسبة لخصوصيات النشاط.
- امتلاك إمكانيات مراقبة النوعية والمطابقة والمراقبة الصحية والمراقبة البيطرية والنباتية الصحية للمواد المستوردة قبل بيعها.

[1] الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2001 ص 3.

المبحث الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر(1990-2009)

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تحليل تطور الواردات الجزائرية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي وكذا تحليل البنية السلعية للواردات، ثم بنية التوزيع الجغرافي لها والاتجاهات التي اتخذتها هذه البنية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل الناتج المحلي والواردات

حسب معطيات الجدول رقم (1) (الملحق الأول)، فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تطورا متسارعا دون تراجع حيث بلغ في سنة 2009 حوالي 10919300 مليون دج، أي تضاعف بحوالي 80 مرة منذ سنة 1990، في حين أن معدل نموه عرف تذبذبا من سنة لأخرى، وقد شهدت سنة 1991 أكبر معدل نمو الناتج المحلي بلغت نسبته حوالي 49%.

الشكل رقم (2-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990- 2009 (مليون دج)

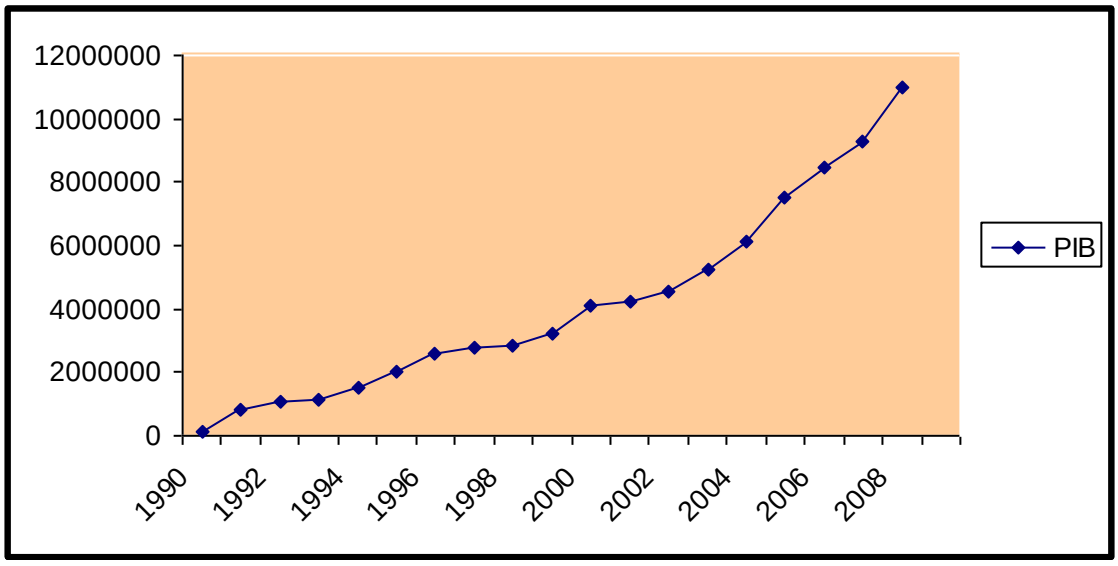

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 1.

لقد انتقلت قيمة الواردات من 87017 مليون دج سنة 1990 إلى 2 854 805 مليون دج سنة 2009 وذلك بمتوسط معدل نمو قدره 19.94% ، حيث سجلت الواردات أعلى نسبة نمو خلال الفترة تقدر بـــ 65% سنة 1994، وذلك يرجع لتطبيق إجراءات واسعة لتحرير عمليات الاستيراد في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من سنة 1994 وذلك تطبيقا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي

من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية، ومن ثم فتح حدودها أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية.

إن نمو معدل الواردات في سنة 1999 بقي دون تغير عما كان عليه في 1998 في حدود 10% بينما بلغ معدل نمو الصادرات ما يزيد عن 44% برصيد ايجابي قدر بـــ 224157 مليون دج وبمعدل تغطية تجاوز 137.6.

الشكل رقم (2-4): تطور قيمة الواردات ومعدلات النمو السنوي لها خلال الفترة 1990-2009

(مليون دج)

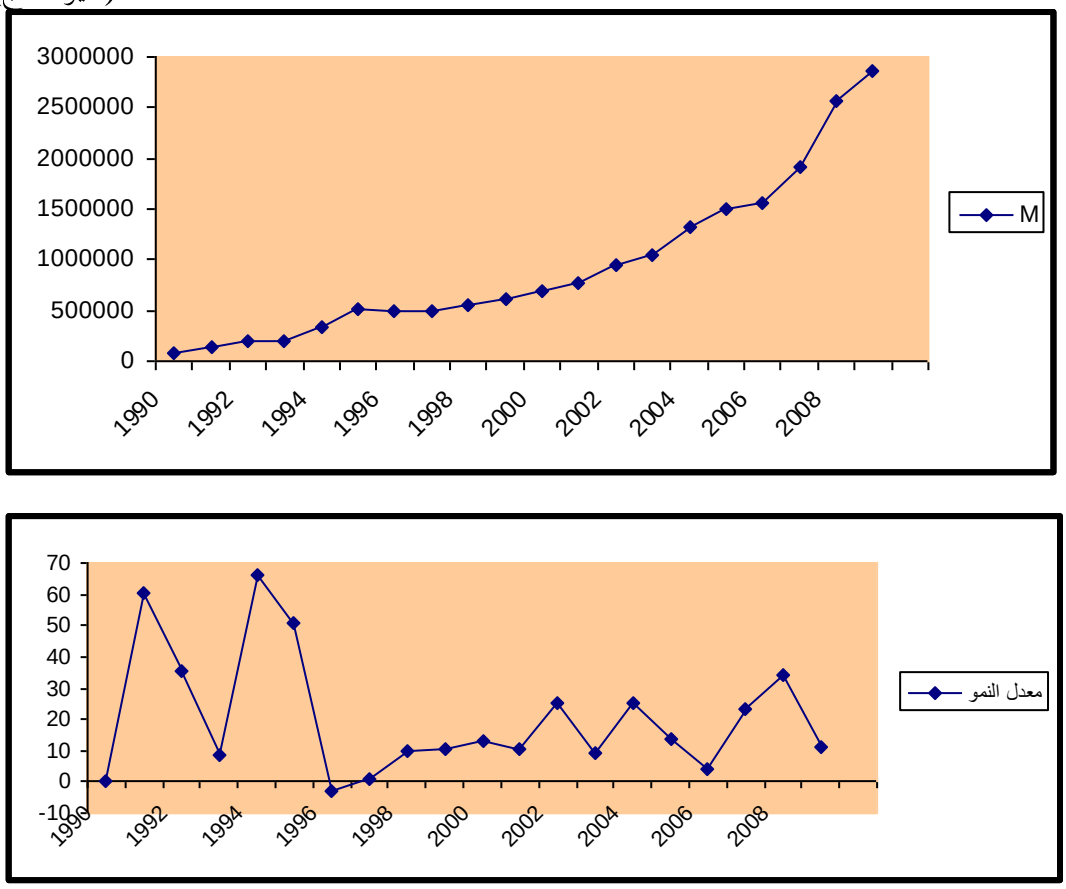

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

وبمقارنة الواردات مع الناتج المحلي، نلاحظ أن أعلى نسبة بلغتها كانت 25% في سنة 1995، وهذا يعكس ارتفاع معدل نفاذ (اختراق) الواردات للاقتصاد المحلي مما يدل على نزعة الاقتصاد نحو الاقتصاد العالمي، ومع ذلك انخفضت هذه النسبة بعد ذلك لتبقى قيمتها ما بين 16.7% و 21.5% ، وهذا يمكن تفسيره ارتفاع الناتج المحلي والواردات بنسب متقاربة.

الشكل (2-5): معدل نفاذ الواردات إلى الاقتصاد المحلي(نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)

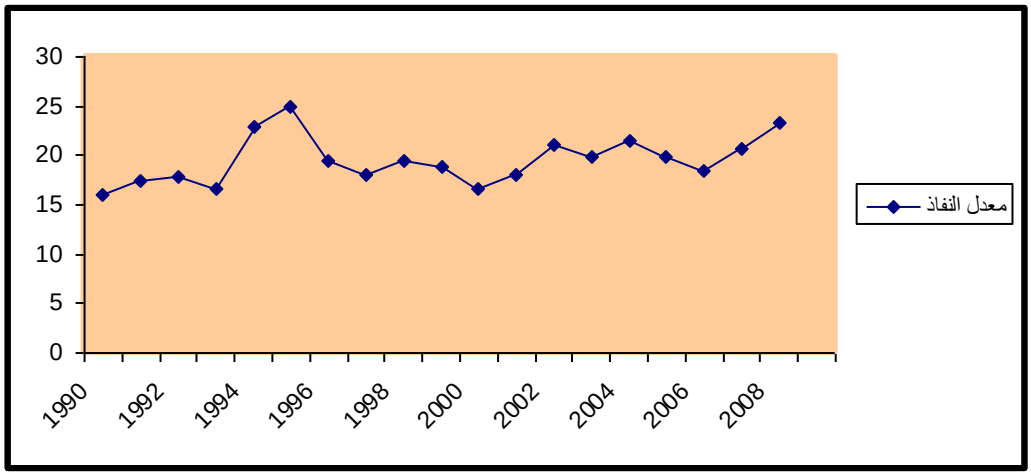

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

يمكن قياس المنافسة من خلال السوق الداخلية وذلك بمعرفة ما هي نسبة الطلب الداخلي للجزائر المضمونة من السلع المستوردة أو تلك النسبة من السلع المنتجة محليا،

فمعدل السوق الداخلية (اختراق الواردات) هو عبارة عن نصيب المشتريات من الخارج (الواردات) على استهلاك السوق الداخلي المعبر عنها بالإنتاج المحلي زائد الواردات مطروحا منها الصادرات، مقام الكسر هذا يسمى بالطلب الداخلي ويحسب كما يلي:

معدل الاختراق= الواردات/ الإنتاج+الواردات-الصادرات

وحسب الجدول(1 من الملحق رقم 01) فإن معدل اختراق الواردات سجل أكبر قيمة له سنة 2006 حيث بلغت قيمته 25.8% في حين أقل نسبة له كانت 12.45% سنة 2007، وارتفاع هذا الأخير يعني أن حركة متغيرات التجارة الدولية هي أكبر من حركة متغيرات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل معدل اختراق الواردات يرتفع، كما نسجل تذبذبه من سنة إلى أخرى حيث يعود ذلك إلى تذبذب أسعار صادرات البترول التي لها تأثير على الواردات.

كما يتضح أن معدل التغطية كان يفوق 100 خلال هذه الفترة ماعدا سنتي 1994 و 1995 حيث سجل الميزان التجاري عجزا نتيجة لنمو الواردات بمعدل أسرع من نمو الصادرات، فقد بلغ معدل التغطية 94.6 و 97.1 على التوالي، ومن جهة أخرى سجلت سنة 2006 أكبر معدل تغطية بلغت قيمته 257، ويعود ذلك إلى الارتفاع في قيمة الصادرات التي بلغت 3979000 مليون دج بمعدل نمو قدربـــ 16.30% في حين لم يتعدى معدل نمو الواردات 4.5% لنفس السنة.

المطلب الثاني: تحليل البنية السلعية للواردات

سنحاول في هذا المطلب التعرف على هيكل الواردات الجزائرية من خلال دراسة كل مجموعة سلعية على حدى، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لها وما طرأ عليها من تغير خلال فترة الدراسة.

حيث يتم تصنيف المنتجات المستوردة في المجموعات التالية:

المواد الأولية والنصف مصنعة: وتتمثل في المواد الأولية ومواد الطاقة زائد تموينات صناعية.

السلع التجهيزية: تتمثل في الآلات ومواد التجهيز والتي تضم السلع التجهيزية الصناعية والزراعية.

السلع الاستهلاكية: وتشمل المواد الغذائية ومواد استهلاكية صناعية والتي تضم السلع المعمرة والسلع غير معمرة.

سلع غير محددة: وتشمل السلع والخدمات التي لا تنتمي لأي مجموعة من المجموعات السلعية السابقة.

أولا: الواردات من المواد الأولية ونصف مصنعة

تعتبر هذه المجموعة من أكبر المجموعات السلعية في هيكل الواردات الجزائرية من حيث الأهمية النسبية لها في إجمالي الواردات، حيث تتراوح نسبتها ما بين حوالي 29% و 49% من جملة الواردات خلال هذه الفترة.

وحسب الجدول(2) من(الملحق الأول)، فإن الواردات من المواد الأولية تحتل الصدارة خلال الفترة 1991-1999 والتي عرفت تزايدا مطردا سنة 1991 بقيمة 53947 مليون دج بنسبة ارتفاع قدرت بـــ 94.7% عن سنة 1990، وبلغت أكبر نسبة لها في إجمالي الواردات سنة 1993 قدرت بـــ 49.28% أي بقيمة 101032 مليون دج.

الشكل (2-6): تطور الواردات من المواد الأولية ونصف مصنعة خلال الفترة 1990-2009

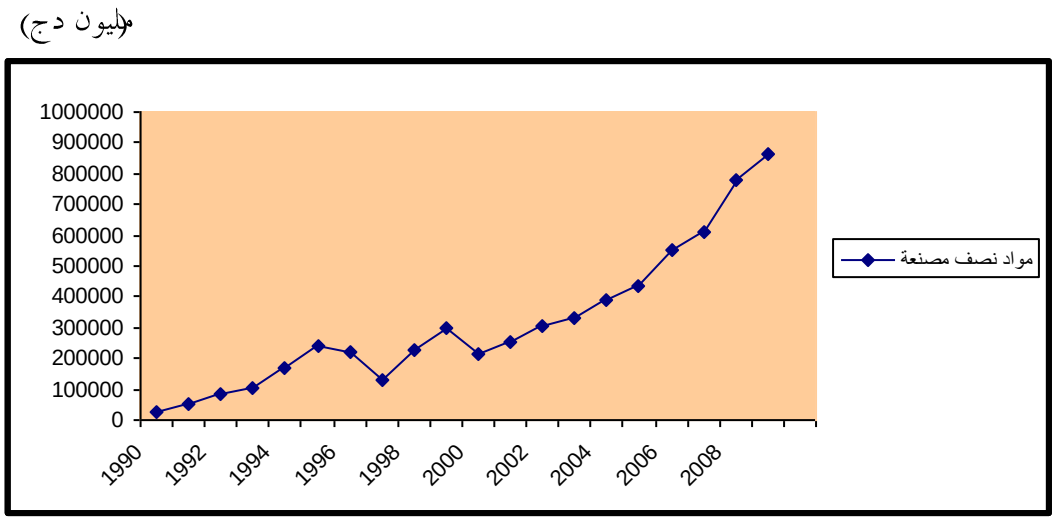

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

الشكل (2-7): الأهمية النسبية والنمو السنوي لواردات المواد الأولية ونصف مصنعة خلا ل الفترة 1990-2009

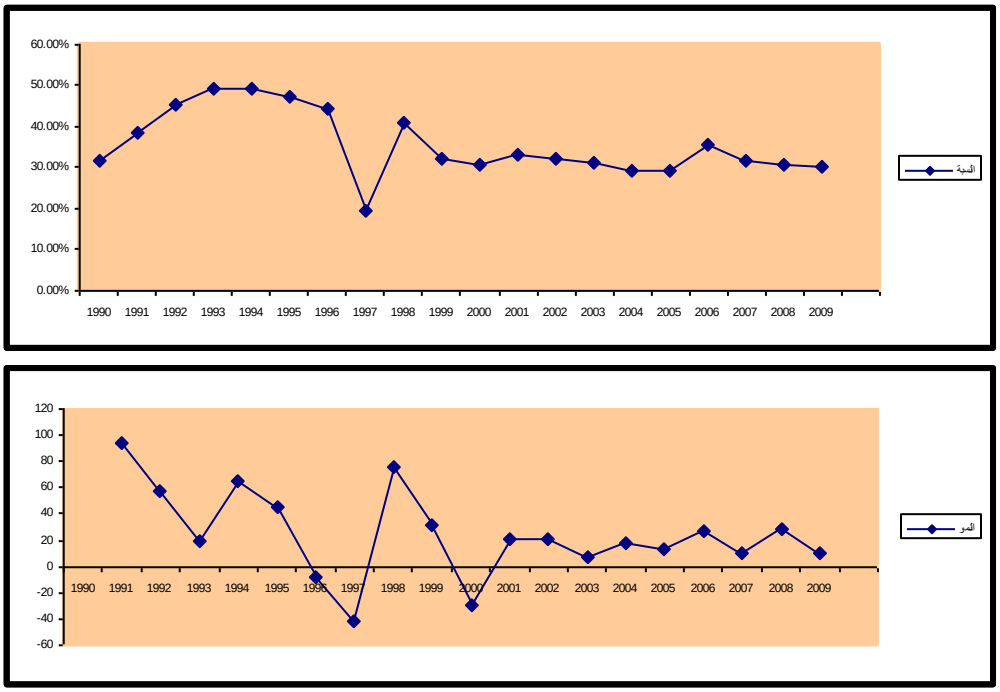

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 1.

أما خلال الفترة 2000-2009 احتلت الواردات من المواد الأولية ونصف مصنعة المرتبة الثانية في هيكل الواردات بعد سلع التجهيز، حيث استمرت في الارتفاع من حيث القيمة بمعدل متوسط بلغ 15.45%.

ثانيا: الواردات من السلع التجهيزية

تشمل الواردات من السلع التجهيزية الآلات وسلع التجهيز من آلات نسيج، منتجات،محركات ،آلات للحفر والتسوية وعتاد النقل، بالإضافة إلى سلع غير مصنعة.

ولقد احتلت الواردات من مواد التجهيز خلال الفترة 1992-1999 المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الواردات، حيث عرفت تزايدا من حيث القيمة وتناقصا من حيث النسبة وصلت قيمتها إلى 21.31% سنة 1994 مقابل 35.09% و 43.8% سنتي 1991 و 1990 على التوالي.

الشكل (2-8): تطور الواردات من السلع التجهيزية خلال الفترة 1990-2009

(مليون دج)

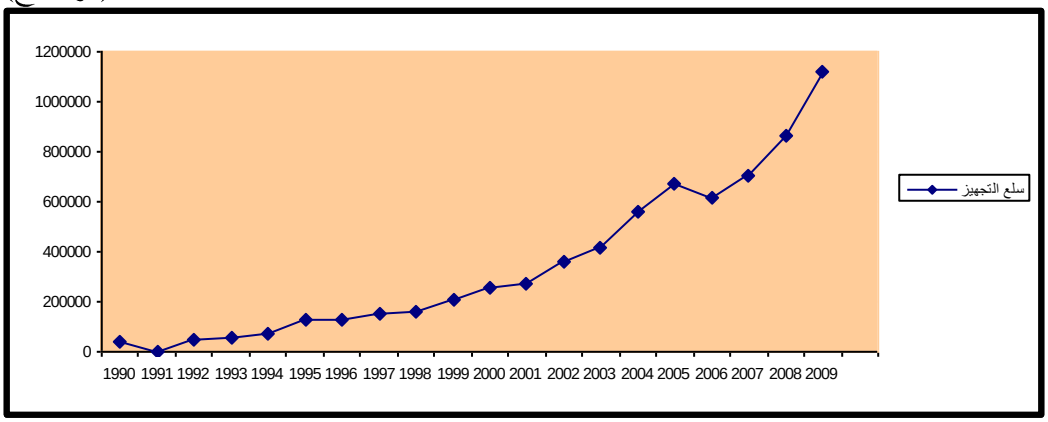

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

الشكل (2-9): الأهمية النسبية والنمو السنوي لواردات السلع التجهيزية خلال الفترة 1990-2009

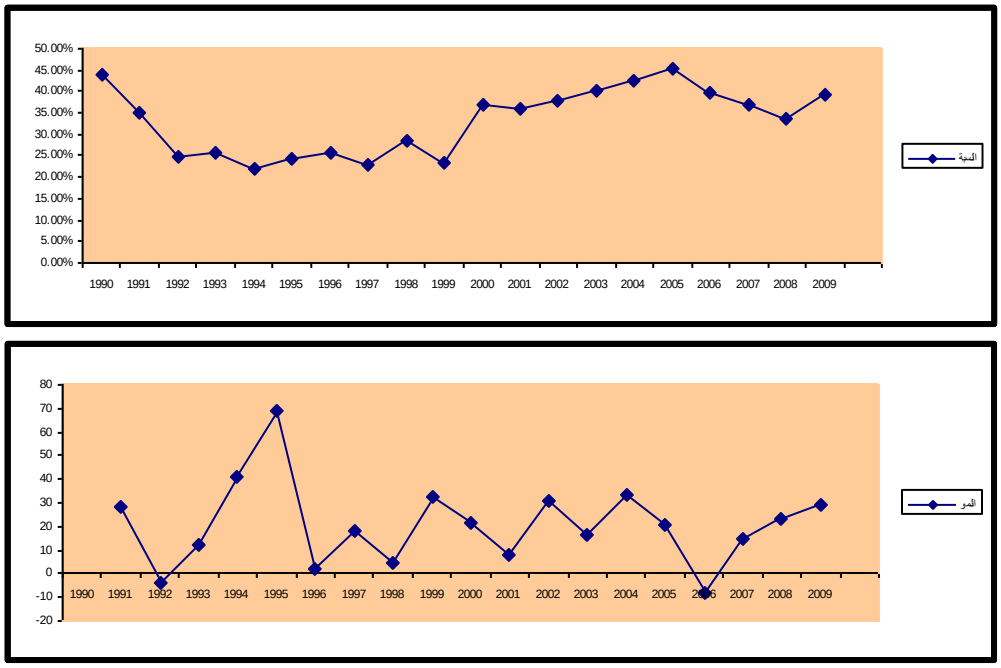

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

وبداية من سنة 2000 نجد أن مجموعة مواد التجهيز تحتل الصدارة في البنية السلعية للواردات، حيث يتضح من الشكل (2-9) النمو المستمر والأهمية النسبية لهذه السلع من إجمالي الواردات، فقد وصلت نسبتها إلى 45.12% سنة 2005 بقيمة 673960 مليون دج، هذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي والمنشات القاعدية مفسرة بسياسة الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات ومخطط الإنعاش الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها المخططات الاقتصادية.

ثالثا: الواردات من السلع الاستهلاكية

تمثل هذه المجموعة أهمية كبيرة في هيكل الواردات، وهي تضم الواردات من المواد الغذائية التي تتكون من المواد الأساسية المخصصة للصناعة والمخصصة للاستهلاك النهائي ومواد ألحق بها التحويل بالإضافة إلى مواد استهلاكية صناعية معمرة وغير معمرة، وهي بذلك تشمل على عدد من السلع الأساسية والتي تمثل أهمية كبيرة للمستهلك.

الشكل (2-10): تطور الواردات من السلع الاستهلاكية خلال الفترة 1990-2009

(مليون دج)

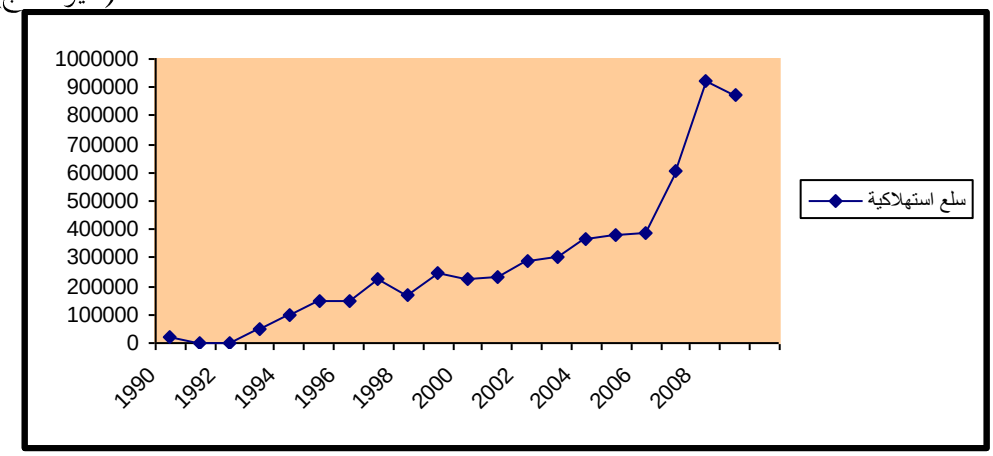

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 1.

خلال الفترة 1992-2000 احتلت الواردات من السلع الاستهلاكية المرتبة الثانية م ن حيث الأهمية النسبية في إجمالي الواردات الجزائرية من العالم الخارجي، حيث عرفت تزايدا من حيث القيمة والنسبة، وكانت أكبر قيمة لها سنة 2000 قدرت بـــ 224514 مليون دج بنسبة 32.5% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة الواردات من المواد الغذائية الناتجة عن إتباع سياسة العجز المسجل في الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى تأثير سياسة تحرير الاستيراد برفع القيود الجمركية.

وخلال الفترة 2001-2009 تراجعت الواردات من السلع الاستهلاكية من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الواردات رغم تزايد قيمتها من سنة إلى أخرى بمعدل نمو متوسط قدر بـــ 16.21%، وأصبحت مجموعة السلع الاستهلاكية تحتل المرتبة الثالثة في هيكل الواردات الجزائرية، ويعود السبب في زيادة الواردات خلال هذه الفترة إلى زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل.

الشكل (2-11):الأهمية النسبية والنمو السنوي لواردات السلع الاستهلاكية خلا ل الفترة 1990-2009

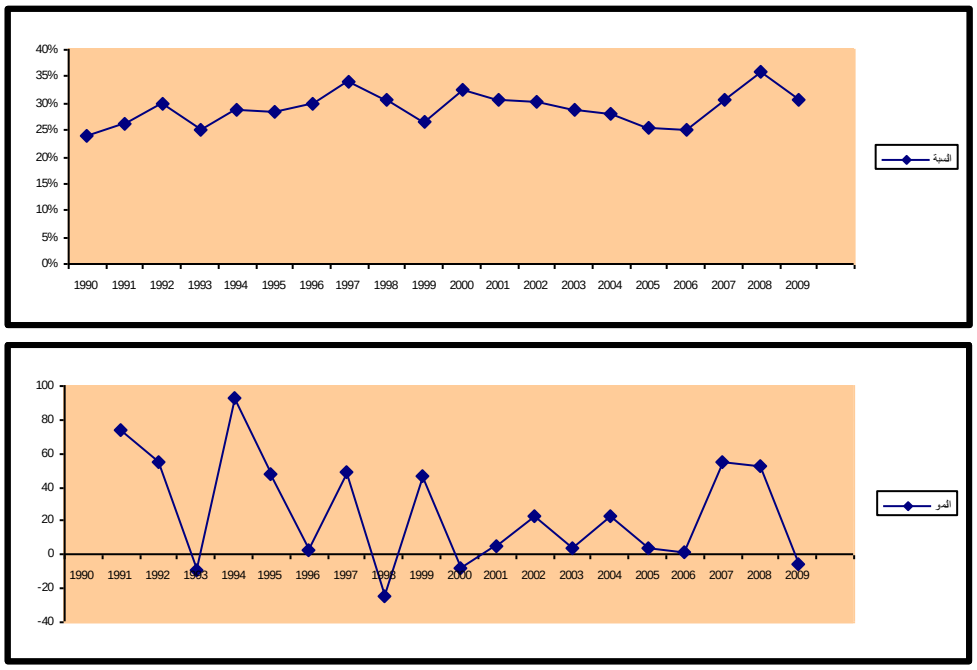

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

المطلب الثالث: تطور التوزيع الجغرافي للواردات

سنقوم في هدا المطلب بتحليل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق والدول (الأكثر أهمية)

1- مجموعة دول الاتحاد الأوروبي

تمثل دول الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للجزائر، حيث تمثل الواردات الجزائرية منها أكثر من نصف إجمالي الواردات من العالم الخارجي خلال طول فترة الدراسة بنسبة 56.97% من إجمالي الواردات، وكانت أكبر نسبة سنة 1992 بقيمة 63.7%، حيث سجلت قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي حوالي 119272 مليون دح، أما من حيث القيمة فقد تضاعفت الواردات طول الفترة ماعدا سنة 2006 وذلك نتيجة الارتفاع الطفيف في الواردات من جهة وارتفاع الأهمية النسبية للدول الإفريقية والأسيوية خلال هذه السنة من جهة أخرى.

وتعود أهمية المجموعة الأوروبية في الواردات لعدد من الأسباب منها:

- تضم مجموعة من الدول التي تساهم بقدر كبير قي قيمة الصادرات العالمية وتعد الجزائر أحد الأسواق لمنتجاتها.

- ترتبط الجزائر مع دول المجموعة بعدد من الاتفاقيات خاصة إنشاء منطقة التجارة الحرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، حيث تم توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001 والذي دخل حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005.

الشكل (2-12): تطور الواردات من المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1990-2009

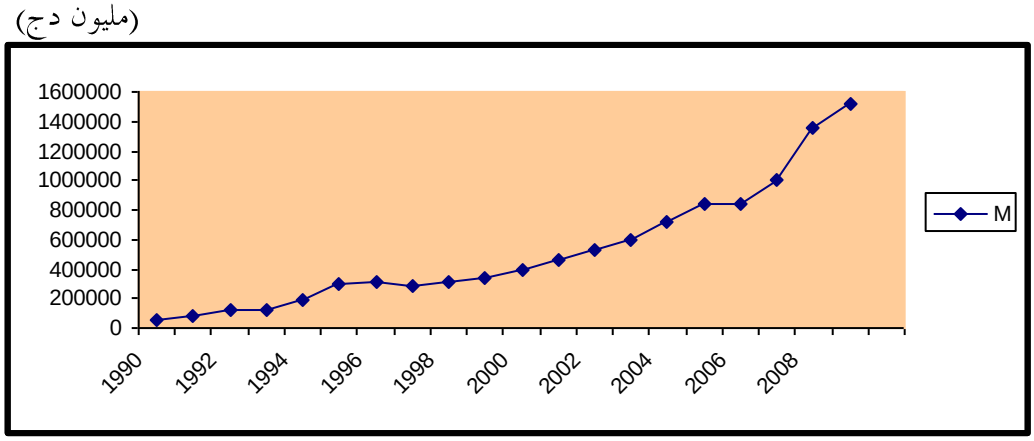

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

الشكل (2-13): الأهمية النسبية والنمو السنوي للواردات من المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1990-2009

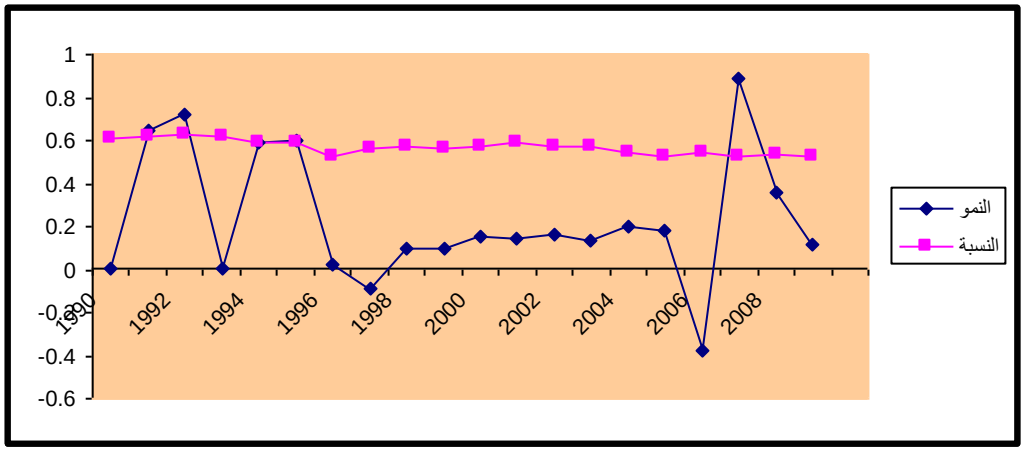

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

أما من خلال دول هذه المجموعة فنجد سيطرة فرنسا من إجمالي الواردات من الإتحاد الأوروبي بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أكبر نسبة لها سنة 1994 بـــ 25.7% أي بقيمة 84057 مليون دح، ثم تليها في المرتبة الثانية إيطاليا بنسبة تتراوح مابين 7% و14%، وبعد ذلك تأتي ألمانيا بنسبة تتراوح مابين 6% و11% من إجمالي الواردات من اللإتحاد الأوروبي.

2- مجموعة دول أمريكا الشمالية

تبقى مجموعة دول أمريكا الشمالية تمثل المرتبة الثانية من حيث إجمالي الواردات الجزائرية من العالم الخارجي، إلا أن الأهمية النسبية بدأت في التراجع بداية من سنة 1999 حيث انخفضت من 17% إلى 7.9% سنة 2009 رغم ارتفاع قيمة الواردات التي بلغت 225530 مليون دح، وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المجموعة حصة الأسد بنسبتتراوحت بين 14.8% و 5.21% خلال الفترة.

الشكل (2-14): تطور الواردات من مجموعة دول أمريكا الشمالية خلال الفترة 1990-2009

(مليون دج)

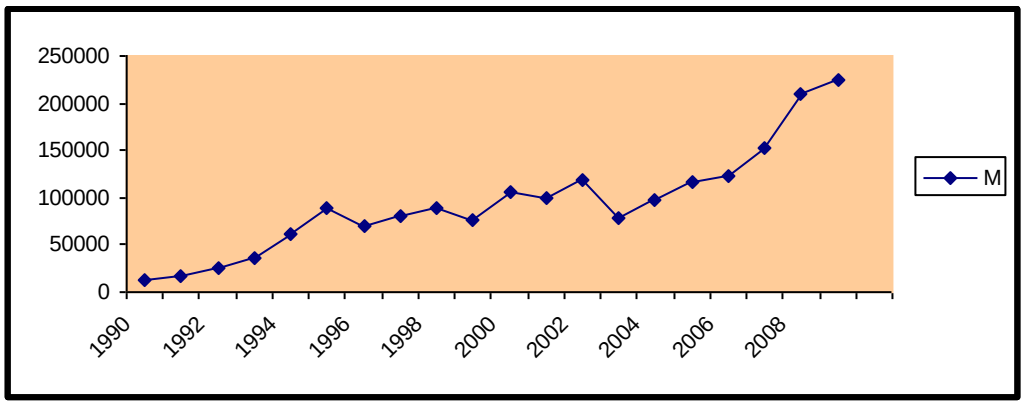

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

الشكل (2-15): الأهمية النسبية والنمو السنوي للواردات من مجموعة دول أمريكا الشمالية خلال الفترة 1990-2009

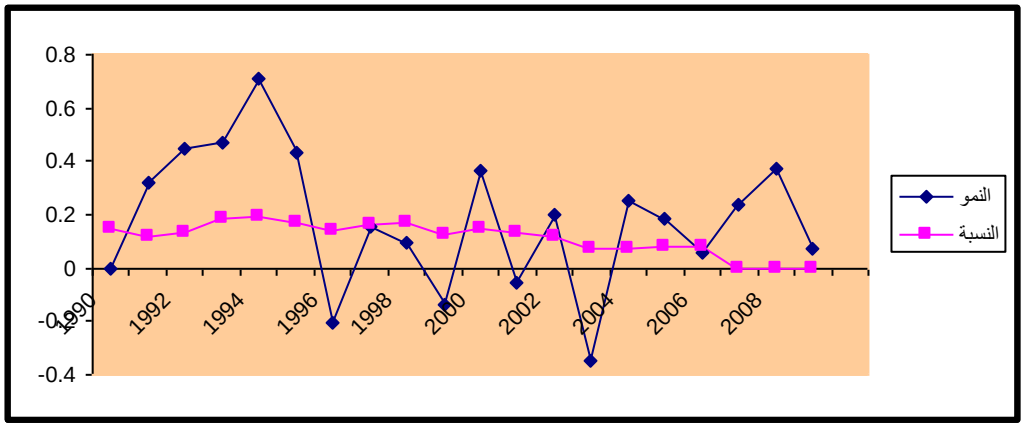

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

3- مجموعة الدول العربية

بلغ مجموع الواردات من مجموعة الدول العربية سنة 1997 ما قيمته 19495مليون دح أي 3.8% من إجمالي الواردات، في حين لم تتعدى نسبتها 1.5% خلال السنوات السابقة لتتراجع بعد ذلك خلال السنوات 98-99-2000، لتشهد ارتفاعا بعد سنة 2000 بنسبة تراوحت ما بين 3.9% و1.28%.

الشكل (2-16): تطور الواردات من مجموعة الدول العربية خلال الفترة 1990- 2009

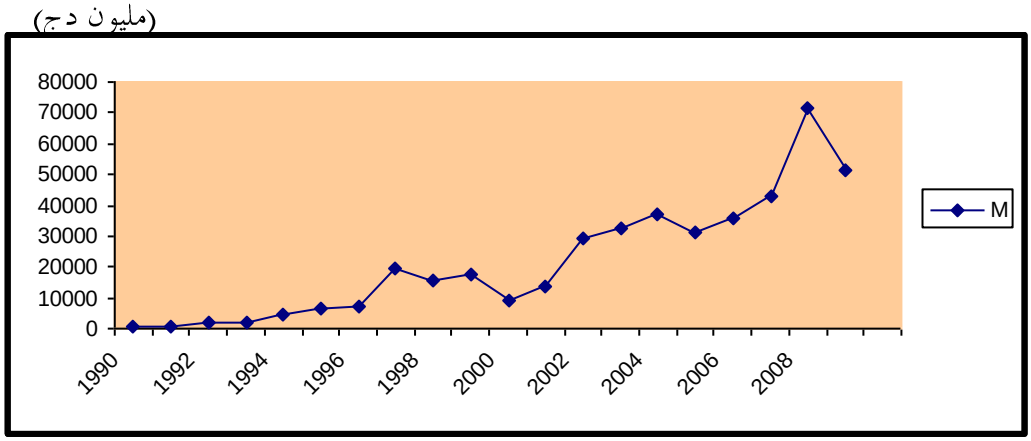

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

الشكل (2-17) الأهمية النسبية والنمو السنوي للواردات من مجموعة الدول العربية خلال الفترة 1990-2009

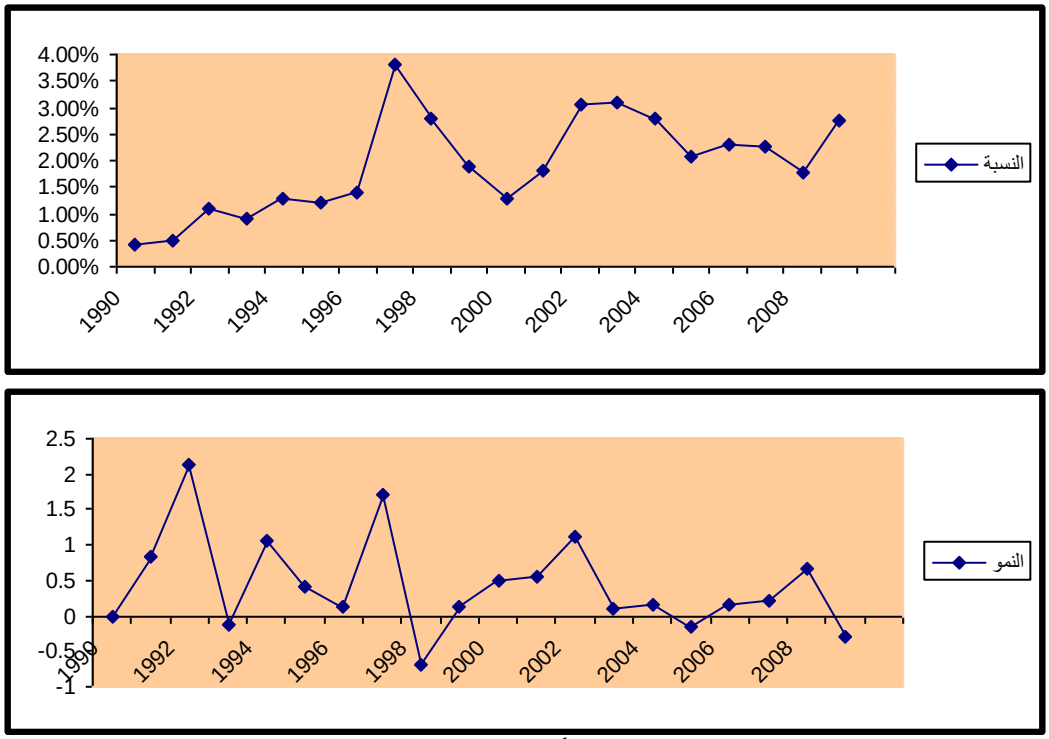

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

إلا أن الأهمية النسبية للواردات من مجموعة الدول العربية تبقى منخفضة جدا بالمقارنة مع باقي المجموعات، ويرجع ذلك إلى طبيعة البنية السلعية للواردات في الجزائر والتي تمثل فيها السلع التجهيزية والمواد النصف مصنعة الحصة الكبيرة في حين أن السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة وفي نفس الوقت قليلة الحجم سواء المصنعة منها أو الغذائية مما يصعب تسويقها، بالإضافة إلى الحواجز الجمركية بين الدول العربية والتي تحد من حرية المبادلات.

4- مجموعة دول المغرب العربي

تنحصر الواردات الجزائرية من دول المغرب العربي بصورة أساسية مع تونس والمغرب، ولقد شهدت نسبة الواردات من هذه المجموعة تراجعا ابتداء من سنة 1994 بعد أن سجلت أكبر قيمة لها قدرت بنسبة 2.8% أي بقيمة 9346% من إجمالي الواردات في حين لن تتعدى 1.1% بعد ذلك، أما نصيب باقي الدول الأخرى من الواردات مثل ليبيا وموريتانيا فهي محدودة لا تكاد تذكر.

5- مجموعة الدول الأسيوية

بلغت قيمة الواردات من هذه الدول 500162 مليون دج في سنة 2009 أي تمثل حوالي 19.28% من جملة الواردات، وذلك بالمقارنة بـــ 5733 سنة 1990 (أي 6.6% من إجمالي الواردات)، وقد تضاعفت الواردات عدة مرات خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل نمو الواردات من هذه المجموعة حوالي 29.6 % .

الشكل (2-18): تطور الواردات من مجموعة الدول الأسيوية خلال الفترة 1990-2009

(مليون دج)

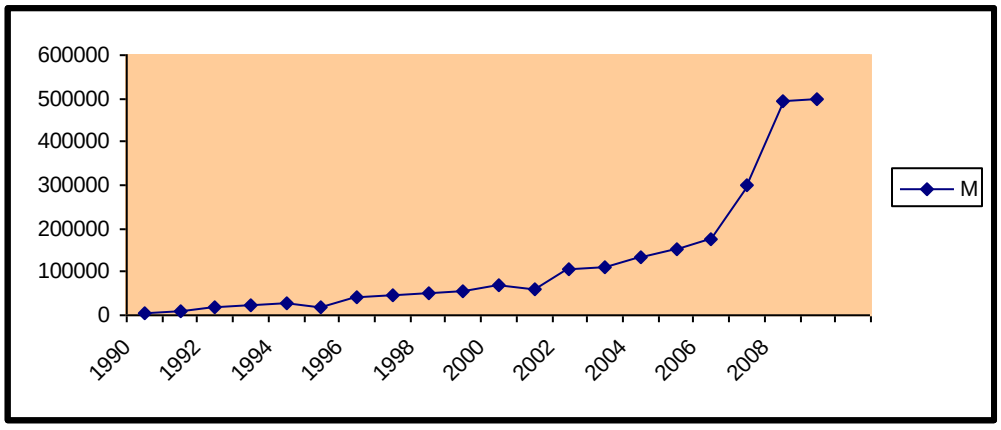

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 1.

الشكل (2-19):الأهمية النسبية والنمو السنوي للواردات من مجموعة الدول الأسيوية خلال الفترة 1990-2009

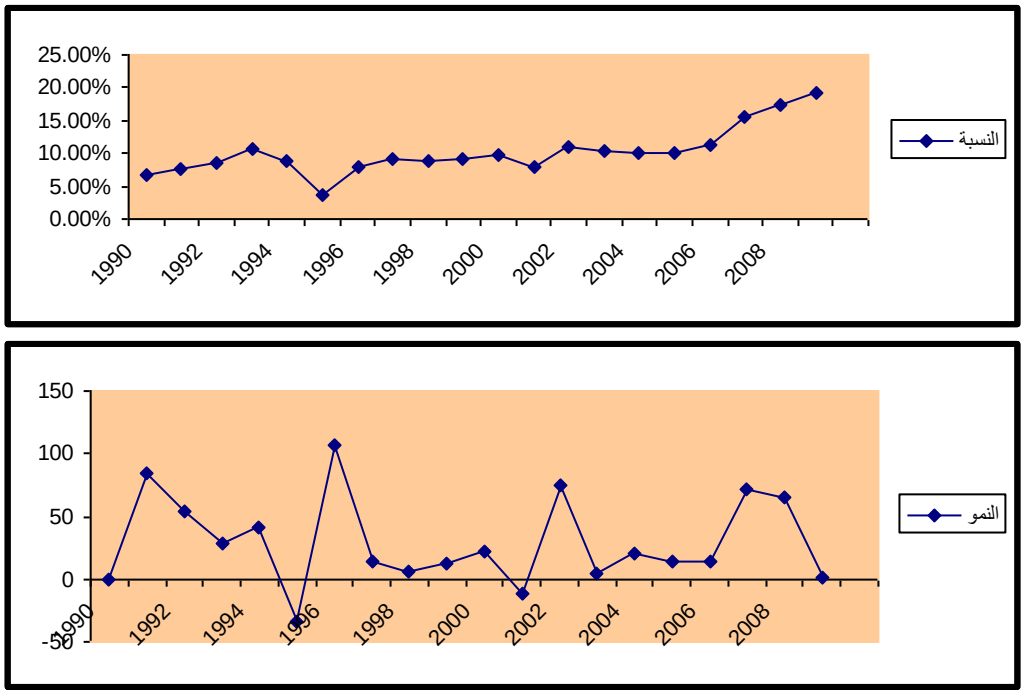

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم1.

وتمثل الصين واليابان أهم دول هذه المجموعة، حيث تضم هذه المجموعة معظم الدول حديثة التصنيع والتي تحقق معدلات نمو مرتفعة بالمقارنة مع باقي دول العالم، وتعتمد اقتصادياتها على التصدير إلى الخارج بشكل كبير إلى جانب امتلاكها لأسطول نقل بحري تجاري كبير يؤدي إلى انخفاض تكلفة النقل منها.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل تقديم بعض الملامح النظرية المتعلقة بالطلب على الواردات وكذا دراسة وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة، وقد جاء هذا الفصل في مبحثين:

أولهما عن ماهية الطلب على الواردات، وأهم المناهج التي اهتمت بدراسة الطلب على الواردات، والتي تمثلت في منهج البديل غير التام الذي يفترض أن السلعة المستوردة ليست بديلا للسلعة المحلية وإنما تطلب لذاتها، ومنهج فائض الطلب الذي يفترض أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية، وبالتالي تطلب لتلبية فائض الطلب المحلي، كما عرضنا أهم محددات الطلب على الواردات، بالإضافة إلى السياسة الاستيرادية الجزائرية خلال فترة الدراسة،حيث سعت الجزائر إلى تحرير عملية الاستيراد على فترتين، فترة التحرير التدريجي من 1990 إلى 1993، وفترة التحرير التام بداية من سنة 1994.

وثانيهما عن تطور الواردات والبنية السلعية والتوزيع الجغرافي لها، حيث خلصنا إلى:

- بلغ متوسط معدل النمو السنوي للواردات مقدرة بالدينار الجزائري خلال فترة الدراسة 19.94% ، في حين بلغ هذا المعدل 9.25% في حالة التقدير بالدولار الأمريكي، حيث يمثل الفرق الذي قيمته 10.69% المتوسط السنوي لمعدل تخفيض الدينار مقابل الدولار خلال الفترة.
- قدر أكبر معدل إختراق الواردات بـــ 25.8% في سنة 2006، وهو يدل على أن حركة متغيرات التجارة الخارجية هي أكبر من متغيرات الاقتصاد الوطني.
- تميزت البنية السلعية للواردات بأنها ثابتة تقريبا في حدود 65% موجهة للصناعة خاصة منها سلع التجهيز، وحوالي 34% للاستهلاك خاصة السلع الغذائية خلال فترة الدراسة مما يبين تبعية الاقتصاد الوطني للخارج.
- أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للواردات، فنجد سيطرة المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين مع الجزائر والمتمثلة في كل من الإتحاد الأوروبي بحوالي 56.97% من إجمالي الواردات، وأمريكا الشمالية في المرتبة الثانية بمتوسط نسبة تقدر بـــ 12.43%.

الفصل الثالث
تقدير دالة الطلب على
الواردات في الجزائر

تمهيـــد:

شهدت الثمانينات ثورة في تحليل السلاسل الزمنية باعتبارها تمثيلا للسلوك غير المستقر للمتغيرات الاقتصادية الكلية، ويندرج في هذا السياق نموذج تصحيح الخطأ، حيث سيتم في هذا الفصل استعراض منهجية الدراسة و النتائج الإحصائية والقياسية التي تم الحصول عليها لتقدير محددات الطلب على الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 -2009 ، وذلك باستخدام الأسلوب الحديث في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والتعرف على الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات.

نتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

المبحث الثاني: تقدير نموذج الدراسة والنتائج القياسية

المبحث الأول: السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

تعتبر السلاسل الزمنية فرعا من فروع الاقتصاد القياسي، حيث تتطلب النمذجة القياسية دراسة السلاسل الزمنية الناتجة عن مختلف التصرفات، كما هو الحال في نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، لأنها أصبحت أكثر النماذج الديناميكية ملائمة في أبحاث القياس الاقتصادي الحديثة، كما أن لها درجة عالية لقابلية التجريب والاختبار.

المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية

تعد السلاسل الزمنية من الأساليب الإحصائية المهمة، حيث تستخدم في أغراض التنبؤ بالظواهر التي تتغير بمرور الزمن في كثير من المجالات، كما تبين السلاسل الزمنية التغير الذي يحدث في قيم متغير ما بدلالة الزمن سواء كان هذا التغير منتظم أو غير منتظم.

أولا: مفهوم السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية على أنها عبارة عن متوالية من القيم لمتغير إحصائي (ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية) مرتبة حسب الزمن بطريقة منتظمة (أسبوعية،شهرية أو سنوية...).[1]

إن الغرض من دراسة وتحليل السلاسل الزمنية هو:[2]

- فهم ونمذجة عشوائية للظاهرة المشاهدة.
- التنبؤ عن القيم المستقبلية للظاهرة العشوائية.
- التحكم بالظاهرة العشوائية إن أمكن ذلك.

نميز بين نوعين من السلاسل الزمنية:

نموذج تجميعي:

تكون المركبات المكونة للسلسلة الزمنية المدروسة مستقلة عن بعضها البعض أي:

$X_t = T_t + S_t + C_t + \varepsilon_t$ ، وعند تمثيلها بيانيا فإن عناصرها تكون محصورة بين خطين متوازيين (هزات ثابتة الشدة).

[1] Hocine Hamdani ,***statistique descriptive*** ,1ed,OPU Alger 1999 p230.

[2] عدنان ماجد عبد الرحمان يسرى ، ***طرق التنبؤ الإحصائي***،الجزء الأول،السعودية 2002 ص 10.

نموذج جدائي:

تكون فيها مركبات السلسلة الزمنية مرتبطة مع بعضها البعض حيث: $X_t = T_t \times S_t \times C_t \times \varepsilon_t$ ، وعند تمثيلها بيانيا فإن عناصرها تكون غير ثابتة.

كما قد نجد سلسلة زمنية مختلطة (تجميعية جدائية).

يمكن معرفة طبيعة نموذج السلسلة الزمنية انطلاقا من حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، فإذا كان هذين الأخيرين ثابتين عبر وحدة الزمن (مستقلان) فإن السلسلة تكون تشكل نموذجا تجميعيا، وفي حالة العكس نقول أن السلسلة تشكل نموذجا جدائيا.[1]

ثانيا: المؤشرات الأساسية والوسيطية للسلاسل الزمنية[2]

1- المؤشرات الأساسية للسلسلة الزمنية

وهي مجموعة من المؤشرات تقيس سرعة تغير الظاهرة المدروسة خلال فترة زمنية معينة، أهمها التغير المطلق، معدل النمو ومعدل الزيادة، إن حساب هذه المؤشرات قائم على مبدأ المقارنة فيما بين مستويات السلسلة الزمنية، وعادة ما تجري هذه المقارنة بالنسبة لمستوى معين من السلسلة الزمنية، يسمى بمستوى الأساس، وغالبا ما يكون متوسط مستوى الظاهرة لعدة فترات زمنية، خاصة عند السلاسل الزمنية شديدة التقلبات.

1-1- التغير المطلق:

يبين مقدار وحدات الزيادة أو النقصان في مستوى الظاهرة مقارنة بفترة الأساس، إذن فالتغير المطلق هو عبارة عن الفرق بين مستوى الظاهرة في فترة المقارنة Y_t ومستوى الظاهرة في فترة الأساس Y_{i-t} أي:

$$\Delta = Y_t - Y_{t-i}$$

حيث: t وحدة زمنية، i دليل الفترة الخاص بالسلسلة الزمنية، وبالتالي $t-i$ هو مجال زمني يخص امتداد فترة المقارنة.

فإذا كان مستوى الظاهرة قد تناقص فإن $\Delta < 0$، وبالتالي Δ يميز هنا التناقص المطلق لمستوى الظاهرة، في حين $\Delta > 0$ يميز التزايد المطلق.

---

[1] R.Borbonnais et M.Terraza , ***Analyse des séries temporelles en économie***, PUF Paris 1998 p 15.

[2] سعيد هتهات، ***دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر*** ، مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية تخصص دراسات اقتصادية،جامعة ورقلة 2006 ص 131.

1-2- نسبة النمو T:

يبين المقدار الذي يزيد أو يقل به مستوى الظاهرة في فترة المقارنة بمستواها في فترة الأساس معبرا عنه بنسبة مئوية: $T = \frac{Y_t}{Y_{t-i}}$ ، ونقول أنه إذا كان مستوى الفترة الأساس هو 100 فقد أصبح في فترة المقارنة $T\%$.

1-3- معدل الزيادة T_c:

يعبر عن المقدار النسبي للزيادة مقارنة بسنة الأساس: $T_c = \frac{Y_t - Y_{t-i}}{Y_{i-t}} = \frac{Y_t}{Y_{t-i}} - 1 = T - 1$

أي معدل الزيادة هو عبارة عن معدل النمو ناقصا 100، ونقول هنا أن مستوى الظاهرة قد زاد أو نقص في فترة المقارنة مقارنة بمستواه في سنة الأساس بـــ $T_c\%$.

2- المؤشرات الوسيطية للسلسلة الزمنية

مع مرور الزمن لا تتغير مستويات السلسلة الزمنية فقط، بل تتغير مقاييس ديناميكيتها، فالزيادة الزمنية تتغير من فترة زمنية إلى أخرى، وكذلك معدل النمو ومعدل الزيادة، لهذا ومن أجل تعميم خصائص هذا التطور نستخدم المقاييس المتوسطة للسلاسل الزمنية.

إن المؤشرات الوسيطية للسلاسل الزمنية تخضع تماما لنظرية المتوسطات، أي أن المتوسط يكون معياريا إذا كانت الظاهرة خلال الفترة المحسوب لها هذا المتوسط مستقرة نسبيا، أو تتطور خلالها الظاهرة بشكل منتظم، أما المتوسط الذي يتم حسابه لفترة تميزت بمراحل مختلفة من تطور الظاهر، فيكون غير تمثيلي واستخدامه يجب أن يكون مقرونا بالحذر، وهذه أهم المؤشرات الوسيطية للسلاسل الزمنية.

2-1- المستوى المتوسط للسلسلة الزمنية $\bar{Y}$:

وهو عبارة عن مجموع عدد مستويات السلسلة الزمنية مقسمة على عددها أي: $\bar{Y} = \frac{\sum_{i=1}^{n} Y_t}{n}$ حيث:

Y_t هي مستويات السلسلة الزمنية، $(t = 1.2.3.....n)$، n عدد هذه المستويات، عمليا يجب التفرقة بين حساب هذا المؤشر لسلسلة زمنية مجالية وتقويمية، فإذا كانت مستويات السلسلة الزمنية مجالية، فإن المسألة بسيطة حيث يحسب المستوى المتوسط بجمع مستويات هذه السلسلة مباشرة وقسمته على n، أما عند السلسلة التقويمية فإنه ينبغي أولا الحصول على المستوى المتوسط للظاهرة خلال كل فترة، أي جمع مستوى الظاهرة في بداية الفترة مع مستواه في نهاية الفترة وقسمة المجموع على اثنان، ومتوسط مستوي السلسلة الزمنية في هذه الحالة يحسب كالتالي:

$$\bar{Y} = \frac{\frac{Y_1 + Y_2}{2} + \frac{Y_2 + Y_3}{2} + \frac{Y_3 + Y_4}{2} + ... + \frac{Y_{n-1} + Y_n}{2}}{n-1}$$

وهذه الصيغة يمكن كتابتها باختصار:

$$\overline{Y} = \frac{\frac{Y_1}{2} + Y_2 + Y_3 + Y_4 ..... + Y_{n-1} + \frac{Y_n}{2}}{n-1}$$

وتعتبر الصيغة الأخيرة هي الصيغة المختصرة لحساب متوسط مستوى السلسلة الزمنية لمستويات تقويمية.

2-2- متوسط الزيادة المطلقة $\overline{\Delta}$:

وهو مؤشر يبين مقدار الوحدات التي زاد بها أو نقص مستوى معين للسلسة الزمنية مقارنة مع المستوى السابق له في المتوسط خلال وحدة زمنية معينة شهر أو سنة أو.....الخ.

هذا المؤشر يميز السرعة المتوسطة المطلقة لنمو مستويات الظاهرة، وهو دوما مؤشر مجال يحسب عن طريق قسمة الزيادة الكلية الحاصلة في كل فترة على عدد هذه الزيادات، فإذا اعتبرنا n هو عدد مستويات السلسلة الزمنية فإن:

$$\overline{\Delta} = \frac{Y_n - Y_1}{n-1} \quad \text{أو} \quad \overline{\Delta} = \frac{\sum_{t=1}^{n-1} \Delta_t}{n-1}$$

2-3- نسبة النمو الوسطية $\overline{T}$:

يبين المقدار النسبي المتوسط الذي زاد أو نقص به مستوى الظاهرة مقارنة بالمستوى السابق في المتوسط خلال وحدة زمنية (في المتوسط سنويا،في المتوسط شهريا...)، يحسب هذا المؤشر أحيانا بطريقة الوسط الحسابي، أي بجمع معدلات النمو المسجلة خلال فترات السلسلة الزمنية (حيث عدد معدلات النمو هو $n-1$) وقسمة مجموعها على عددها أي:

$$\overline{T} = \frac{\sum_{t=1}^{n-1} T_t}{n-1}$$

وغالبا ما تستعمل صيغة الوسط الهندسي لحساب معدلات النمو الوسطي وفقا لما يلي:

$$\overline{T} = \sqrt[(n-1)]{T_1 \times T_2 \times T_3 \times .....T_{n-1}}$$

يمكن فك هذه الصيغة بالتعويض عن قيم T_t $(t = 1.2.3.....n-1)$ لنحصل على:

$$\overline{T} = \sqrt[(n-1)]{\frac{Y_2}{Y_1} \times \frac{Y_3}{Y_2} \times \frac{Y_4}{Y_3} \times ..... \times \frac{Y_{n-1}}{Y_{n-2}} \times \frac{Y_n}{Y_{n-1}}}$$

2-4- معدل الزيادة الوسطي $\overline{T_c}$:

يعبر عن المقدار النسبي المتوسط للزيادة أو النقصان مقارنة بالمستوى السابق في المتوسط خلال وحدة زمنية معينة معبرا عنه بنسبة معينة(في المتوسط سنويا،في المتوسط شهريا....)، ونقول أن مستوى الظاهرة قد زاد (أو نقص) في المتوسط في كل فترة من الفترات الزمنية المعنية بـــ $\overline{T_c}\%$، ويحسب هذا المؤشر بطرح 100 من معدل النمو الوسطي أي: $\overline{T_c} = \overline{T} - 100$

ثالثا: مركبات السلسلة الزمنية

يمكن القول بشكل عام أن التغيرات التي تطرأ على ظاهرة ما خلال فترة من الزمن هي محصلة عدة عوامل، ولا يمكننا أن نعزوها إلى عامل واحد من هذه العوامل، وإنما يكون نتيجة هذه العوامل مجتمعة، وبتحليلنا للسلسة الزمنية نتعرف على مقدار هذه التغيرات وإدراك طبيعتها واتجاهها، ويصبح في الإمكان القيام بالتقديرات والتنبؤات المستقبلية الضرورية، وهذه العوامل أو العناصر أو مكونات التغير هي الأربعة التالية:

1- الاتجاه العام:[1]

يعرف الاتجاه العام للسلسلة الزمنية بأنه عبارة عن مقدار الاندفاع في الزيادة أو النقصان أو الثبوت في قيم ظاهرة ما خلال فترة زمنية معينة.

إن الهدف من قياس الاتجاه العام للسلسلة الزمنية هو تشخيص العوامل المؤثرة في الاتجاه العام للسلسلة ومقارنة ذلك مع اتجاه السلسلة الأصلية، وتحديد عامل النمو على مستوى السلسلة الذي يعد الأساس في عملية التنبؤ بسلوك الظاهرة قيد الدراسة في المستقبل، إضافة إلى ذلك أن قياس الاتجاه العام يساعدنا على إزالة أو استبعاد أثره من قيم الظاهرة كي نتمكن من دراسة مكونات السلسلة الأخرى، وللكشف عن هذه المركبة نستعمل بعض الاختبارات الهامة:

طريقة الاختبارات الحرة:

تستعمل هذه الطريقة للكشف عن مركبة الاتجاه العام إن وجدت، وسميت بالاختبارات الحرة نظرا لأن المتغير العشوائي e_t لا يخضع لأي توزيع احتمالي علما أنه من بين فرضيات النموذج الانحداري البسيط أن المتغير العشوائي يخضع للتوزيع الطبيعي $e_t \to N(0,\sigma^2)$، ومن بين الاختبارات الحرة اختبار تعاقب الإشارات ويستعمل للكشف عن مدى عشوائية السلسلة الزمني ة ويدعى باختبار العشوائية، فإذا كانت السلسلة الزمنية عشوائية معنى ذلك أنه لا توجد مركبة الاتجاه العام والعكس صحيح.

[1] محمد عبد العال النعيمي-حسن ياسين طعمة ، ***الإحصاء التطبيقي***، الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان 2008 ص 331.

ونظرا لبساطة هذا الاختبار فإننا نكتفي بأحد الاختبارات الهامة وهو اختبار معامل الارتباط الرتبي، حيث يعتبر هذا الاختبار من أحسن الاختبارات الإحصائية الحرة وبالتالي سنركز عليه في الكشف عن مركبة الاتجاه العام، ولتطبيق هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- وضع رتب لقيم السلسلة الزمنية R_t من أصغر قيمة إلى أكبر قيمة.
- حساب معامل الارتباط الرتبي بين عنصر الزمن T ورتب قيم السلسلة الزمنية R_t .

$$r = \frac{COV(R_t, T)}{SDT.SDR_t}$$

وحسب علاقة سبيرمان نكتب علاقة معامل الارتباط الرتبي بالشكل:

$$r = 1 - \frac{6\sum dt^2}{n(n^2-1)}$$

حيث: $D_t = T - R_t$

نقارن بين القيمة المحسوبة لمعامل الارتباط الرتبي والقيمة المجدولة لنف س المعامل، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نقول أن السلسلة الزمنية تحتوي على مركبة الاتجاه العام بالإضافة إلى المركبة العشوائية، وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة فإن هذا يدل على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة الزمنية.

لإزالة الاتجاه العام هناك عدة طرق من بينها:[1]

ا- طريقة الانحدار: إذا كان الاتجاه العام خطيا فإن السلسلة بعد إزالة الفصلية(إن وجدت) سيبقى فيها الاتجاه العام والعشوائية فقط وبالتالي تكون من الشكل:

$$T_t = \alpha_0 + \alpha_1 t \quad / \quad X_t = T_t + \varepsilon_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$$

وبالتالي لإزالتها من السلسلة نقوم بالفرق: $\varepsilon_t = X_t - (\alpha_0 + \alpha_1 t)$ وبالتالي لا تبقى إلا المركبة العشوائية، هذا إذا كانت السلسلة الزمنية تجميعية، وأما إذا كان الاتجاه العام غير خطي في صورة كثير حدود مثلا:

$$T_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \alpha_2 t^2 \quad / \quad X_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \alpha_2 t^2 + \varepsilon_t$$

وبالتالي بالفرق نجد: $\varepsilon_t = X_t - (\alpha_0 + \alpha_1 t + \alpha_2 t^2)$

[1] بن قالة اسماعيل ، ***دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري(بين 1970-2001) والتنبؤ بها (للفترة الممتدة بين 2002-2006)***، مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية تخصص دراسات اقتصادية،جامعة ورقلة 2005 ص 39.

ب- طريقة الفروقات: حيث تستخدم الفروقات من الدرجة الأولى أو الثانية لإزالة الاتجاه العام، حيث إذا كانت السلسلة من الشكل: $X_t = T_t + \varepsilon_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$ وبإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لدينا:

$$X_{t-1} = T_{t-1} + \varepsilon_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1(t-1) + \varepsilon_{t-1}$$

وبالتالي ينتج: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1} = \alpha_1 + (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})$

$\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ أصبحت سلسلة مستقرة.

2- المركبة الموسمية:

وهي ناتجة عن تأثير عوامل خارجية على متغير ما بطريقة منتظمة، وهي تغيرات تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة كشهر معين أو فصل معين أو يوم من أيام السنة، ويتم قياس التغيرات الموسمية بهدف استبعاد أثر هذا النوع من التغيرات من قيم الظاهرة المدروسة، والحصول على مشاهدات معدلة للظاهرة ومخلصة من أثر التغيرات الموسمية.

لكشف المركبة الفصلية نستعمل أحد الاختبارات الأكثر تداولا ألا و هو اختبار كروسكل واليس Kruskall-wallis و يرمز له بالرمز kW و يستعمل للكشف عن الفصلية فقط و تعطى علاقته بـــ:

$$KW = \frac{12}{T(T+1)} \sum_{i=1}^{p} \frac{R_t}{n_i} - 3(T+1) \rightarrow X^2_{(p-1)}$$

R_i : مجموع رتب الفصل.

n_i : عدد القيم أو المشاهدات المقابلة للفصل و تكون في أغلب الأحيان عدد السنوات.

p : دورية المركبة الفصلية.

حيث أنه:

إذا كان $n_i \succ 5$ فإن المركبة الفصلية غير موجودة، و هذا المقدار يتبع توزيع كاي مربع بـــ (p-1) درجة حرية.

أما إذا كان $KW > \chi^2_{(\alpha, p-1)}$ فإن السلسلة الزمنية تحتوي على المركبة الفصلية.

3- التغيرات الدورية:[1]

تعرف التغيرات الدورية بأنها التحركات طويلة الأمد التي تتكرر صعودا أو نزولا على خط الاتجاه العام للسلسلة الزمنية لظاهرة ما.

إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التغيرات الدورية في السلاسل الزمنية للظواهر ذات الطابع الاقتصادي أو التجاري هي الأسباب الاقتصادية، مما يطلق على هذا النوع من التغيرات بالدورات الاقتصادية.

4- التغيرات العشوائية:

تعبر هذه المركبة عن التغيرات التي يصعب التحكم فيها و ضبطها و هي ناتجة عن عوامل غير منتظمة و لا علاقة لها بعنصر الزمن مثلا: انخفاض الإنتاج نتيجة خلل في وسائل الإنتاج أو نتيجة الإضرابات...الخ، في هذه الحالة تكون المركبة العشوائية ناتجة عن عوامل غير هامة و مستقلة .

رابعا: الكشف عن خصائص الاستقرار

1- خصائص الاستقرار:

يقال أن السلسلة الزمنية المشاهدة $\{X_1, X_2, ..., X_{n-1}, X_n\}$ مستقرة إذا حققت الشروط التالية:[2]

$$E(X_t) = constente = \mu, \forall t$$
$$V(X_t) = \gamma(0)$$
$$COV(X_t, X_{t+h}) = E[(X_t - \mu)] = \gamma_h$$

2- اختبار الإستقرار:

توجد عدة معايير تستخدم في اختبار الاستقرار ونجد منها المعايير التالية:دالة الارتباط الذاتي واختبار الجذور الأحادية.

2-1- دالة الارتباط الذاتي:

توضح هذه الدالة الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة حيث الارتباط الذاتي من الدرجة k هو:[3]

[1] محمد عبد العال النعيمي-حسن ياسين طعمة، مرجع سبق ذكره ص 373.

[2] عدنان ماجد عبد الرحمان يسرى ، مرجع سبق ذكره ص 12.

[3] بن قالة إسماعيل ، ،مرجع سبق ذكره ص 42.

$$P_k = \text{cov}(X_t, X_{t-k}) / \sqrt{V(X_t)}\sqrt{V(X_{t-k})}$$
$$= E(X_t - \mu)(X_{t-k} - \mu) \Big/ \sqrt{E(X_t - \mu)^2}\sqrt{E(X_{t-k} - \mu)^2}$$
$$= y_k / y_0$$

حيث يتم تقدير y_k و y_0 حسب العينة المأخوذة لنجد:

$$\overline{P}_k = \hat{y}_k / \hat{y}_0$$
$$\hat{y}_k = (1/T)\sum(X_t - \overline{X})(X_{t-k} - \overline{X}) \ ، \quad \hat{y}_0 = (1/T)\sum(X_t - \overline{X})^2 \ ، \ \overline{Y} = (1/T)\sum Y_t$$

حيث T حجم العينة.

ويتراوح معامل الارتباط الذاتي P_k بين -1 و+1 كأي معامل ارتباط، ويتطلب استقرار السلسلة أن يكون $P_k = 0$ أو قريب منه، وفي حالة تمتع بيانات سلسلة بالاستقرار فإن معاملا ت الارتباط الذاتي للعينة تكون تابعة لتوزيع طبيعي وسطه الحسابي 0 وتباينه $\frac{1}{n}$ (nحجم العينة)، وبالتالي فإن حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة $n \geq 30$ تكون: $IC = \{\pm 1.96\sqrt{1/n}\}$ والاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \hat{P}_k = 0 \\ H_1 : \exists \hat{P}_k \neq 0 \end{cases}$$
$$\forall K = 1.2.3.....m$$

إذا كان $\hat{P}_k$ ينتمي إلى IC فإننا نقبل H_0 وهذا يعني أن السلسلة مستقرة.

إذا كان $\hat{P}_k$ لا ينتمي إلى IC فإننا نقبل H_1 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

2-2- اختبار الجذور الأحادية غير مستقرة:

هذا الاختبار لا يسمح فقط بالكشف عن مركبة الاتجاه العام، وإنما زيادة على ذلك يوضح لنا أيضا الطريقة المثلى لاستقرار السلسلة الزمنية.[1]

2-2-1- اختبارات الجذور الأحادية لديكي و فولر(Dickey-Fuller 1979)

يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة نماذج وهي:

- نموذج انحداري من الدرجة الأولى: $[1]: X_t = \phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$
- نموذج انحداري زائد ثابت(c): $[2]: X_t = \phi_1 X_{t-1} + C + \varepsilon_t$
- نموذج انحداري زائد اتجاه (bt): $[3]: X_t = \phi_1 X_{t-1} + bt + C + \varepsilon_t$

مع: ε_i تشويش أبيض يتبع التوزيع الطبيعي $N(0.\delta)$

مبدأ الاختبار

[1] R.Bourbonnais , ***Econométrie*** , $6^{éme}$ édition,DONOD,Paris 2005 p 231.

$$\begin{cases} H_0 : \phi_1 = 1 \\ H_1 : |\phi_1| < 1 \end{cases}$$

القرار: إذا تحققت الفرضية الصفرية نقول عن السلسلة أنها غير مستقرة مهما يكن النموذج.

2-2-2- اختبارات الجذور الأحادية المعدلة لـــ(Dickey-Fuller 1981)

في الاختبار السابق الأخطاء (ε_t) عبارة عن تشويش أبيض ومنه تكون هذه الأخيرة غير مرتبطة، ولإصلاح هذا أدخل كل من Dickey و Fuller عامل التأخير.

ويعتمد (ADF) على النماذج التالية:

$$[4]: \Delta X_t = PX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5]: \Delta X_t = PX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

$$[6]: \Delta X_t = PX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_1 \Delta X_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$$

حيث نقارن القيم الحرجة مع مختلف قيم ستودنت المتحصل عليها عن طريق تقدير العوامل، ومنه نقبل بالفرضية الصفرية إذا كانت القيمة t لستيودنت أكبر من القيمة المجدولة وفي هذه الحالة تكون السلسلة في وضع تصادفي.

2-2-3- اختبار فيليبس وبيرون (phillips-perron) 1988

يبنى هذا الاختبار على تصحيح لا معلمي لإحصائية ديكي فولر، ومن أجل الأخذ بعين الاعتبار اختلاف تباين الأخطاء، يتم هذا الاختبار عبر 4 مراحل هي:

1- تقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية (MCO) للنماذج الأساسية لاختبار ديكي وفولر وحساب الإحصائيات المناسبة، وليكن e_t مقدر الأخطاء.

2- تقدير التباين المسمى بتباين على الأمد القصير والمعطى كما يلي:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

3- تقدير عامل التصحيح S_t^2 والمسمى التباين على الأمد الطويل المؤسس انطلاقا من بنية التباين المشترك (covariance) لبواقي النماذج السابقة المقدرة بحيث تقودنا التحويلات المنشأة إلى توزيعات متشابهة (identique) لتوزيعات ديكي فولر، أما الصيغة الرياضية لعامل التصحيح هي كما يلي:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين للأمد الطويل يجب تحديد عدد التأخير l (troncature de Newey-WEST)

والمقدر بدلالة عدد المشاهدات كما يلي: $l \approx 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$

4- حساب إحصائية فيليبس-بيرون والتي تعطى بالصيغة التالية:

$$t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k}.\frac{\left(\hat{\phi}_1 - 1\right)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$

إذا كان k=1 فإن e_t تمثل تشويشا أبيضا.

أما إذا كان $K \neq 1$ فإن هذه القيمة تقارن بقيمتان حرجتان لجدول (Mackinnon)

2-2-4- اختبار KPSS (1992):

يستخدم هذا الاختبار مضاعف لاقرنج والمبني على أساس الفرضية الصفرية للاستقرارية، وبعد تقدير كل من النموذجين 2و3، نقوم بحساب المجموع الجزئي للبواقي والذي يساوي: $S_t = \sum_{t=1}^{t} e_t$ ، ونقدر التباين على الأمد الطويل.

ثم نحسب إحصائية (LM) والتي تعطى كما في الصيغة التالية: $LM = \frac{1}{S_t^2}.\frac{\sum_{t=1}^{n} S_t^2}{n^2}$

إذا كانت القيمة المحسوبة للإحصائية السابقة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض فرضية العدم أي أن السلسلة تصادفية.

المطلب الثاني: التكامل المشترك

لقد ظهرت تقنية التكامل المشترك من طرف قرانجر Granger سنة 1983 ، ومن طرف Engel et Granger سنة 1987، وقد اعتبره الاقتصاديون مفهوما جديدا له أهمية كبيرة في مجال القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية.[1]

أولا: عموميات عن التكامل المشترك

1- خصائص رتبة التكامل:[2]

نقول أن السلسلة x_t متكاملة من الرتبة "d" إذا ما تطلب جعلها مستقرة "d"من الفروق.

- لتكن السلسلة x_t مستقرة والسلسلة y_t متكاملة من الرتبة "1".

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(0) \\ y_t \to I(1) \end{array}\right\} \Rightarrow x_t + y_t \to I(1)$$

- لتكن السلسلتان x_t و y_t سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة "d".

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(d) \\ y_t \to I(d) \end{array}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(d^*)$$

(d^*) عادة ما تكون تساوي (d)، لكن في بعض الحالات نجد $d^* < d$

- لتكن x_t و y_t سلسلتان مختلفتان في رتبة التكامل:

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(d_1) \\ y_t \to I(d_2) \end{array}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(d_2) \quad \text{حيث } d_1 < d_2$$

لتكن x_t و y_t سلسلتان، إذا كان لهما اتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى، ثم اتجاه نمو متباعد في الفترة الثانية، فالسلسلتان ليستا في تكامل مشترك.

إذا كان للسلسلتين x_t و y_t، اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة، فالسلسلتان في تكامل مشترك.

---

[1] R.Bourbonnais ,référence déja cité, p 277.

[2] Damodar N.Gujarati, ***Econométrie,*** traduction da la $4^{éme}$ édition américaine par Bernard Bernier, $1^{ére}$ édition ,Paris 2004 p 776.

2- شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين x_t و y_t في تكامل متزامن إذا تحقق الشرطان التاليان:

- السلسلتان x_t و y_t لهما اتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل "d".

- التوفيقة الخطية لهاتين السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين، أي إذا كان: $\left.\begin{matrix} x_t \to I(d) \\ y_t \to I(b) \end{matrix}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(d-b)$ حيث $d \geq b \geq 0$

ونكتب: $x_t, y_t \to CI(d.b)$ و (α, β) شعاع الإدماج " vecteur de Cointégration ".

3- التكامل المشترك بين k متغيرة:

ليكن لدينا نموذج قياسي يحتوي على k متغيرة مفسرة حيث:[1]

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات x_t و y_t غير مستقرة $(i = 1 \ldots\ldots k)$، مثلا ذات رتبة تكامل من الدرجة الأولى، في هذه الحالة يكون هناك احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإذا وجدت توفيقة خطية مستقرة لهذه المتغيرات، فإن هذه المتغيرات في تكامل مشترك، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج يمكن حساب البواقي: $e_t = y_t - \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_{1t} + \ldots\ldots\ldots + \hat{\beta}_k x_{kt}$

إذا كانت البواقي مستقرة، فإننا نقبل فرضية وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، وشعاع الإدماج يعطى بالشكل التالي: $\left[1, -\hat{\beta}_0, -\hat{\beta}_1, \ldots\ldots, -\hat{\beta}_k\right]$

بصفة عامة إذا كان لدينا نموذج بمتغير واحد و k متغيرة تفسيرية، أي أن هناك k+1 متغيرة فإنه من المحتمل وجود أشعة إدماج مستقلة خطيا تعبر عن علاقة التكامل المشترك وعدد أشعة الإدماج تسمى: رتبة التكامل المشترك.

إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل، من المحتمل في هذه الحالة وجود شعاع إدماج وحيد وهو أمر ممكن، أما إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فمن المؤكد أن شعاع التكامل ليس وحيد،

عمليا لاختبار فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات يجب إجراء الاختبار على k+1 متغيرة، بعدها في حالة وجود التكامل المشترك بينها يمكننا إجراء الاختبار على مختلف التوليفات بين هذه المتغيرات لتعيين نوع علاقة التكامل المشترك.

[1] R.Borbounnais , référence déja cité , p284

ثانيا: اختبار التكامل المشترك[1]

ترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة، حيث يشير كل من (Engle and Granger 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر فإن السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي يمكن لنا استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون هذا الانحدار زائفا، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل.

وعند نهاية المرحلة الأولى من التقدير لأنجل وقرانجر، نقوم بالتحقق ما إذا كانت الأخطاء المقدرة للعلاقة الستاتيكية مستقرة، ولإثبات فرضية التكامل المشترك وبالتالي صحة علاقة المدى الطويل، نلجأ إلى بعض اختبارات التكامل المشترك.

1- اختبار أنجل وقرانجر:

يبدأ هذا الاختبار أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي:

$$X_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 X_{2t} + \alpha_3 X_{3t} + ...\alpha_n X_{nt} + \varepsilon_t \quad ..... (2-1)$$

وتسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $(\hat{E}_t)$، هذان الاختباران مرتبطان مباشرة باختبارات الجذور الأحادية لديكي فولر بحيث نقوم باختبار استقرار البواقي المقدرة للعلاقة (2-1) المقدرة بطريقة المربعات الصغرى (MCO) .

اختبار DF : $\Delta\hat{\varepsilon}_t = \phi.\hat{\varepsilon}_{t-1} + u_t \qquad (\phi = \varphi - 1 \rightarrow AR(1))$

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \phi.\hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_{t=1}^{p} \theta_t \Delta\varepsilon_{t-1} + u_t$$

اختبار ADF: $(\phi = \varphi - 1 \rightarrow AR(P))$

ونقبل الفرضية: $H_0 : \phi = 0$ عندما يكون $t^* < t_\phi$ (النظرية).

ونقبل الفرضية $H_1 : \phi < 0$ عندما يكون $t^* > t_\phi$ (النظرية)، أي أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة.

2- اختبار التكامل المشترك بدلالة داربون واتسون CRDW

يستخدم هذا الاختبار إحصائية داربون واتسون المحسوبة من العلاقة الستاتيكية تحت فرضية $H_0 : \phi = 1$ عندما تكون $DW \leftarrow 0$ ، هذا يعني عدم وجود التكامل المشترك، لأن التذبذبات العشوائية تأخذ مسارا عشوائيا، ونقبل الفرضية H_1 فقط عندما يكون DW كبيرا بما فيه الكفاية.

[1] بختي فريد، ***دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر***، مذكرة ماجستير اقتصاد وإحصاء تطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء 2005 ص 154.

3- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن – جسلس:

يتميز هذا الاختبار عن اختبار أنجل وجرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود علاقة تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح جوهانس-جسلس اختبار إحصائيتين وهما:الأول: اختبار الأثر حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q)مقابل الفرض البديل $(q=r)$ ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{trace}(r) = -r\sum_{i=r+1}^{p} In\left(1-\hat{\lambda}_i\right)$$

حيث تمثل$(\lambda r+1,.....\lambda n)$ أقل المتجهات الكامنة$(p-r)$ وتشير فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن(r)، والثاني اختبار القيمة الكامنة العظمى، ويحسب من الصيغة التالية:

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -T\ln\left(1-\hat{\lambda}_{r+1}\right)$$

ويقوم هذا الاختبار على اختبار فرضية العدم القائلة بوجود (r) شعاع التكامل المشترك ضد وجود (r+1) شعاع، وتسمى هذه الإحصائية بإحصائية القيم الذاتية العظمى،

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

أولا: مفهومه [1]

لتوضيح نموذج تصحيح الخطأ نستخدم معادلة التوازن التالية:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t$$

حيث تمثل Y المتغير التابع وتمثل X متجه من المتغيرات المفسرة .فإذا كانت مجموعة المتغيرات X وY في حالة توازن يكون الفرق يساوي صفر G=0

$$G_t = Y_t - \alpha - \beta X_t$$

وعندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة G_t تقيس البعد عن التوازن بين X وY، ويعرف ذلك بخطأ التوازنDisequilibrium ، ففي حالة تواجد خطأ التوازن يمكن افتراض أنY لها علاقة مع X و مع القيم المتباطئة من X وY ويمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \delta_0 \Delta X_t - \mu(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}) + u_t$$

حيث تمثلΔ الفروق الأولى، وتوضح المعادلة أعلاه أن التغير فيY يعتمد على التغير فيX وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة Y_{t-1} أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة Y_t سوف تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ (μ).أي أن النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة Y للعودة إلى الوضع التوازني، ولذلك يسمى نموذج تصحيح الخطأ.

كذلك يتضح من المعادلة أن δ_0 وB تقيس معالم الأجل القصير والأجل الطويل ،وتقيس (μ) سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل.أي تشير الى التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

وعند تقدير هذه المعادلة تضاف قيم متباطئة كمتغيرات مفسرة بحيث لا يحتوى الخطأ العشوائي أي ارتباط ذاتي عندما تضاف قيم عالية التباطؤ و يعدل النموذج إلى ما يلي:

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^{k-1} \Psi_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k-1} \delta_i \Delta X_{t-1} - \mu(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}) + u_i$$

[1] غدير بنت سعد الحمود ، ***العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص***، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود،السعودية 2004 ص 81.

وتحت افتراض التكامل المشترك، فإن الانحدار البسيط سيفي بالغرض ليقدم نتائج متسقة لمعامل الأجل الطويل على الرغم من وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة والخطأ العشوائي، حيث تقدر المعادلة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وكذلك تقدير العلاقة طويلة الأجل يتم بطريقة المربعات الصغرى العادية أيضًا، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باختبار استقرار المتغير العشوائي .لكن مع ظهور طريقة المعقولية العظمى المطورة من قبل يوهانسون ويوسيليوس أصبح بالإمكان الحصول على تأثير الأجل القصير والأجل الطويل، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وتحليل التكامل المشترك للعديد من المتغيرات الاقتصادية لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك.

ثانيا: طرق تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

إذا كانت لدينا n متغيرة متكاملة من نفس الدرجة، فإنه يمكن إيجاد شعاع تكامل متساوي واحد والعكس، أما إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة بدرجات مختلفة، فإنه يوجد عدة أشعة للتكامل المتساوي وعليه توجد طريقتان لتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

1- طريقة انجل وقرانجر: يتم تطبيقها في مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى: التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) للعلاقة على الأمد الطويل وحساب البواقي: $e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 X_{1t} - \ldots\ldots\ldots - \hat{B}_k X_{kt}$

المرحلة الثانية: التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية لعلاقة النموذج الديناميكي (على الأمد القصير)

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta X_{1t} + \alpha_2 \Delta X_{2t} + \ldots\ldots\ldots + \alpha_k \Delta X_{kt} + y_1 e_{t-1} + u_t$$

ويجب أن يكون المعامل y_1 سالبا لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.

2- طريقة المعقولية العظمى لجوهانسن:

ليكن المسار VAR(P) ونرمز له بالرمز X_t لبعد (N.1) والمعرف كما يلي:

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

يمكننا كتابته على الشكل VCEM وذلك كما يلي:

$$X_t - X_{t-1} = A_0 + (A_1 - I) X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

$$\Leftrightarrow \Delta X_t = A_0 + (A_1 - I)(X_{t-1} - X_{t-2}) + (A_2 + A_1 - I) X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

[1] R.Borbounnais , référence déja cite, p286

$$\Leftrightarrow \Delta X_t = A_0 + (A_1 - I)\Delta X_{t-1} + (A_2 + A_1 - I)(X_{t-2} - X_{t-3}) + \ldots\ldots\ldots + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

وهكذا لنصل في النهاية لتمثيل VCEM ذو العلاقة التالية:

$$\Delta X_t = B_0 + B_1 \Delta X_{t-1} + B_2 \Delta X_{t-2} + \ldots\ldots + B_{p-1} \Delta X_{t-p-1} + \Pi X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث B_i مصفوفات بدلالة المصفوفات A_i

$$\Pi = \sum_{k=1}^{p} A_k - I$$

وبصيغة عامة فإن المصفوفة Π تساوي:

$$\Pi = \sum_{k=1}^{p} A_k - I = \alpha' B$$

حيث: α قوة الذاكرة المتجه نحو التوازن على الأمد البعيد.

β مصفوفة، حيث الأشعة العمودية.

رتبة المصفوفة Π تحدد عدد علاقات التكامل المتساوي الموجودة بين N متغيرة للشعاع X ونرمز له بالرمز r.

$$1 \le r \le N - 1$$

ومنه توجد علاقة تكامل متساوي والتمثيل VCEM صالح:

$$\Delta X_t = B_0 + B_1 \Delta X_{t-1} + \ldots\ldots + B_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \alpha u_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $u_t = BX_{t-1}$

ونلجأ إلى اختبار عدد علاقات التكامل المتساوي، حيث تعتمد على تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta X_t = B_0 + B_1 \Delta X_{t-1} + \ldots\ldots + B_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \Pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولمعرفة عدد علاقات التكامل المتساوي يقترح جوهانسن(1950) حساب الإحصائية التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{K} \log(1 - \lambda_i)$$

حيث: n : عدد المشاهدات

λ_i : القيمة الذاتية رقم للمصفوفة

K : عدد المتغيرات

r : رتبة المصفوفة

وهذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي(يشبه χ^2) مجدولة من طرف Johansenوjuselius سنة 1990.
ويتم القرار كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : r = q \\ H_1 : r > q \end{cases}$$
$$q = 0,1,2,.....,K$$

القرار: نرفض H_0 إذا كانت λ_{trace} أكبر من القيمة المجدولة وننتقل إلى $q+1$

K=r لا يوجد تكامل متساوي لأن جميع المتغيرات مستقرة I(0)

المبحث الثاني: تقدير نموذج الدراسة والنتائج القياسية

إن الهدف من البحث هو تقدير محددات الطلب على الواردات خلال الفترة 1990-2009 أي مرحلة تحرير التجارة الخارجية، وذلك باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية، من نماذج التكامل والمشترك ونماذج تصحيح الخطأ، حيث يتم تبيين مدى تأثير المتغيرات المحددة لحجم الطلب على الواردات في المديين القصير والطويل.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات وصياغة النموذج

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في بعض الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أننا نجد أن الدخل والأسعار النسبية يعتبران عاملان رئيسيان في دوال الطلب على الواردات، وتبدأ صياغة هذا النموذج في الدراسة على أن متغير كمية الواردات (M_t) المعبر عنها بقيمة الواردات بالأسعار الجارية مقسومة على الرقم القياسي لأسعار الواردات، دالة في كل من الدخل ممثلا بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي(Y_t)، أسعار الواردات التي تمثل الرقم القياسي لقيمة الوحدة من الواردات (Pm_t)، ومؤشر الأسعار المحلية ممثلا بمؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك(Pd_t)، وعليه تكون صياغة النموذج كالأتي:

$$M_t = f(Y_t, Pm_t, Pd_t)$$

ونظرا لاحتمال ظهور مشكلة الارتباط المتعدد في تقدير هذا النموذج بين الأسعار أو مؤشر الأسعار المحلية والدخل المحلي، يتم قسمة الطرف الأيمن على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وفق الصيغة التالية:

$$M_t = f\left(\frac{Y_t}{Pd_t}, \frac{Pm_t}{Pd_t}\right)$$

أي أن قيمة الواردات الحقيقية دالة في كل من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية (نسبة مؤشر أسعار الواردات إلى مؤشر الأسعار المحلية).

وفيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير محددات الطلب على الواردات يقترح (Khan and Ross 1977,Salas 1982) أن الصياغة اللوغارتمية الخطية لها أفضلية على الصياغة الخطية، وعلى ضوء ما تقدم من استعراض لصياغة النموذج وتحديد المتغيرات، فقد تبين أفضلية الصياغة اللوغارتمية واختيار ثلاثة محددات تفسيرية لتقدير النموذج الأساس لمحددات الطلب على واردات الجزائر، وينطوي على العلاقة طويلة المدى وفق الأتي:

$$LnM_t = \alpha_0 + \alpha_1 LnPIB_t + \alpha_2 LnRP_t + \alpha_3 LnTCV_t + \varepsilon_t$$

حيث:

LnM_t : اللوغاريتم النيبيري للواردات الحقيقية من السلع والخدمات، وتم الحصول على القيمة الحقيقية بقسمة قيمة الواردات على مؤشر أسعار الواردات.

$LnPIB_t$: اللوغاريتم النيبيري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$LnRP_t$: اللوغاريتم النيبيري للأسعار النسبية، وهو مؤشر أسعار الواردات كنسبة من مؤشر الأسعار المحلية ممثل بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

$LnTCV_t$: اللوغاريتم النيبيري لمعدل التغطية.

ε_t : حد الخطأ العشوائي مع افتراض تحقيقه الخواص الإحصائية التقليدية.

وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغارتمية، فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن تكون علاقاتها الاتجاهية $\alpha_2.\alpha_3 < 0$ ، $\alpha_1, > 0$ حيث تعبر (α_1) عن مرونة الواردات بالنسبة للدخل الفردي، ومن المتوقع أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وقد تكون هذه العلاقة عكسية إذا انتهجت الدولة سياسة تنموية لإحلال الواردات حيث يترافق ارتفاع مستوى الدخل مع انخفاض الطلب على الواردات، وفيما يتعلق بالمعامل (α_2) فتمثل مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية، وحسب نظرية الطلب فإن ارتفاع أسعار الواردات تؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، بينما ارتفاع الأسعار المحلية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات كنسبة إلى الأسعار المحلية والطلب الحقيقي على الواردات، وبالنسبة للمعامل (α_3) تمثل مرونة الواردات بالنسبة لمعدل التغطية.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات

قبل التعرض لدراسة أي نموذج قياسي أو علاقة، فإنه من الضروري التعرف على خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير وذلك عن طريق دراسة درجة استقرارها وتكاملها.

واختبارات الاستقرار هي لفحص درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف الذي يعني أن وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها.

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك سنقوم أولا باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، حيث يتم ذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة أو ما يسمى اختبار Dickey-Fuller. والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الواردات،الأسعار النسبية، الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التغطية.

أما درجة التكامل فهي تختبر ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات $I \to (0)$ أو مستقرة في الاختلاف الأول $I \to (1)$ أو في الاختلاف الثاني $I \to (2)$ ويتم معرفة درجة التكامل بإجراء اختبار ديكي – فولر، فإذا كان الاختلاف الأول مستقر والدالة غير مستقرة في المستويات يقال أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I \to (1)$ وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية الاقتصادية غير المستقرة متكاملة من الدرجة الأولى.

نستعمل برنامج Eviews0.7 لتحليل السلاسل الزمنية، حيث نحدد في البداية درجة التأخير لهذه السلاسل كما يلي:

الجدول رقم (3-1): تحديد درجة التأخير للسلاسل الزمنية

السلسلة	درجة التاخير	السلسلة(الفرق الأول)	درجة التأخير
LnM_t	3	$DLnM_t$	1
$LnPIB_t$	1	$DLnPIB_t$	1
$LnRP_t$	3	$DLnRP_t$	0
$LnTCV_t$	1	$DLnTCV_t$	2

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

نتائج اختبار الاستقرارية بالنسبة للمتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة مبينة في الجداول التالية:

1- السلسلة الأولى LnM_t : تمثل قيمة الواردات

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ LnM_t

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القـــرار**
النموذج [4]	1.12	- 1.96	قبول H_0
النموذج [5]	1.68	- 3.05	قبول H_0
النموذج [6]	- 1.35	- 3.69	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (3-1) منحنى تطور LnM_t

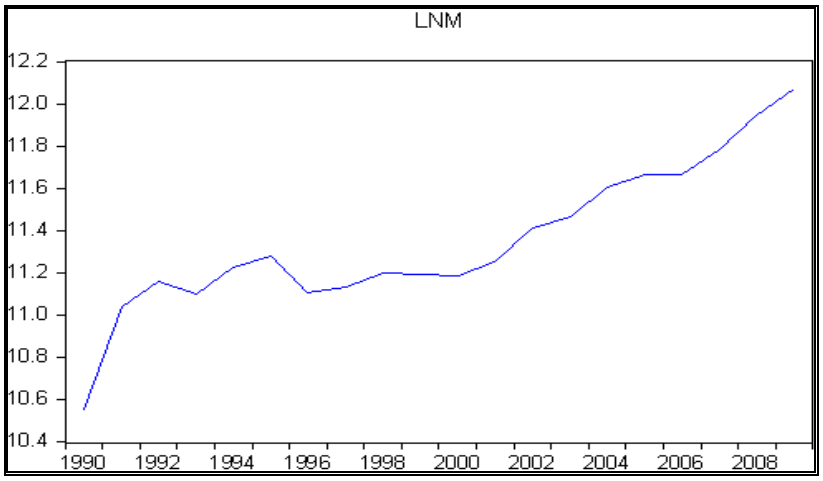

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن جميع الإحصائيات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ $DLnM_t$

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القـــرار**
النموذج [4]	2.81 -	1.96 -	رفض H_0
النموذج [5]	4.06 -	3.05 -	رفض H_0
النموذج [6]	4.89 -	3.69 -	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (3-2) منحنى تطور $DLnM_t$

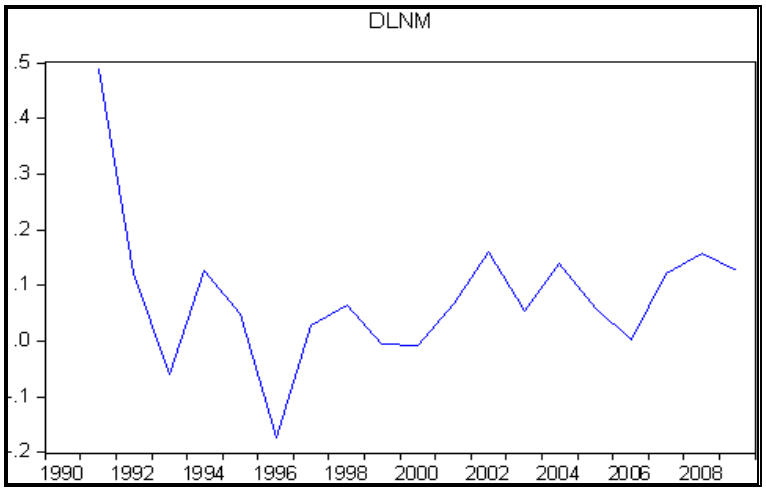

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن جميع الإحصائيات أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

2- السلسلة الثانية $LnPIB_t$: تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-4): نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ $LnPIB_t$

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القـــرار**
النموذج [4]	1.73	1.96 -	قبول H_0
النموذج [5]	0.57	3.05 -	قبول H_0
النموذج [6]	2.53 -	3.69 -	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (3-3) منحنى تطور $LnPIB_t$

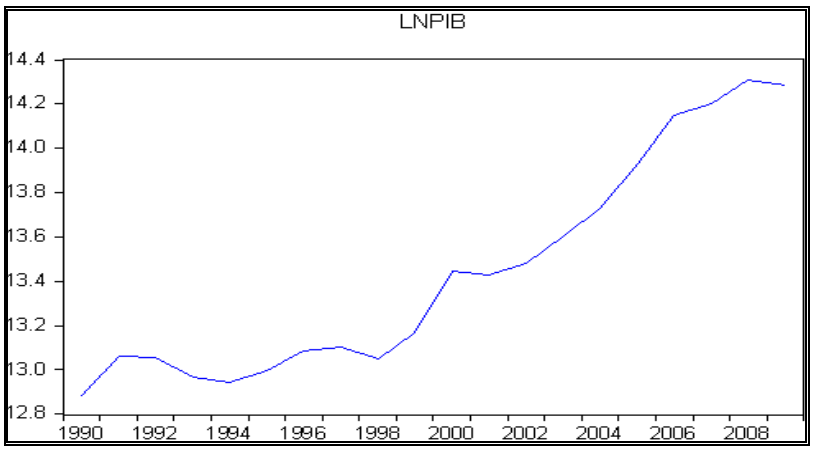

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن جميع الإحصائيات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-5): نتائج اختبار ديكي-فولر DF لـ $DLnPIB_t$

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القـــرار**
النموذج [1]	2.68 -	1.96 -	رفض H_0
النموذج [2]	3.27 -	3.05 -	رفض H_0
النموذج [3]	3.77 -	3.69 -	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (3-4) منحنى تطور $DLnPIB_t$

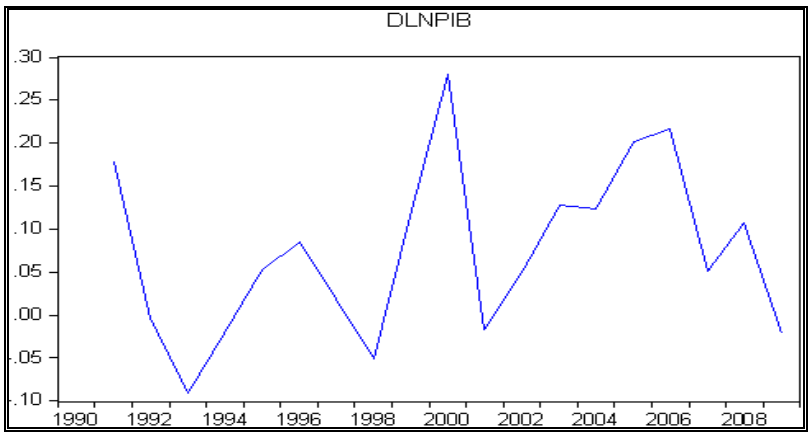

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن جميع الإحصائيات أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

3- السلسلة الثالثة $LnRP_t$: تمثل الأسعار النسبية للواردات

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-6): نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ $LnRP_t$

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القـــرار**
النموذج [4]	2.87	1.96 -	قبول H_0
النموذج [5]	0.28	3.05 -	قبول H_0
النموذج [6]	2.06 -	3.69 -	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (3-5) منحنى تطور $LnRP_t$

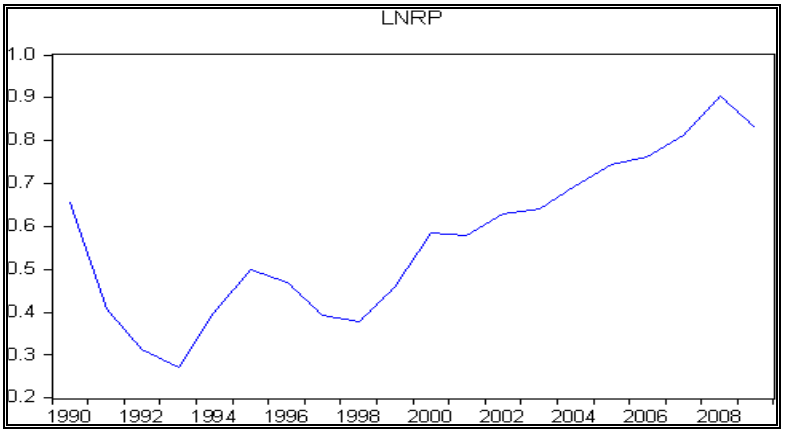

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن جميع الإحصائيات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3–7): نتائج اختبار ديكي–فولر ADF لـ $DLnRP_t$

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القـــرار**
النموذج [4]	3.77 -	1.96 -	رفض H_0
النموذج [5]	5.59 -	3.05 -	رفض H_0
النموذج [6]	5.21 -	3.69 -	رفض H_0

من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (3–6) منحنى تطور $DLnRP_t$

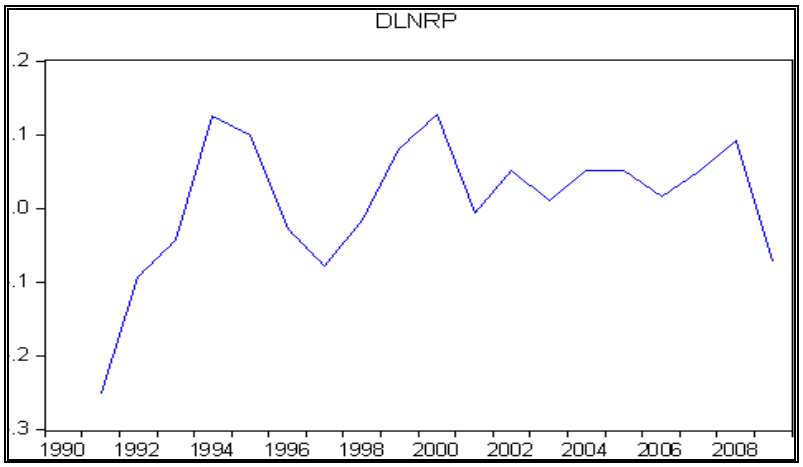

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن جميع الإحصائيات أقل من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

4– السلسلة الرابعة $LnTCV_t$ **: تمثل معدل التغطية**

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3–8): نتائج اختبار ديكي–فولر ADF لـ $LnTCV_t$

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القـــرار**
النموذج [4]	0.34 -	1.96 -	قبول H_0
النموذج [5]	2.01 -	3.05 -	قبول H_0
النموذج [6]	3.13 -	3.69 -	قبول H_0

من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (3-7) منحنى تطور $LnTCV_t$

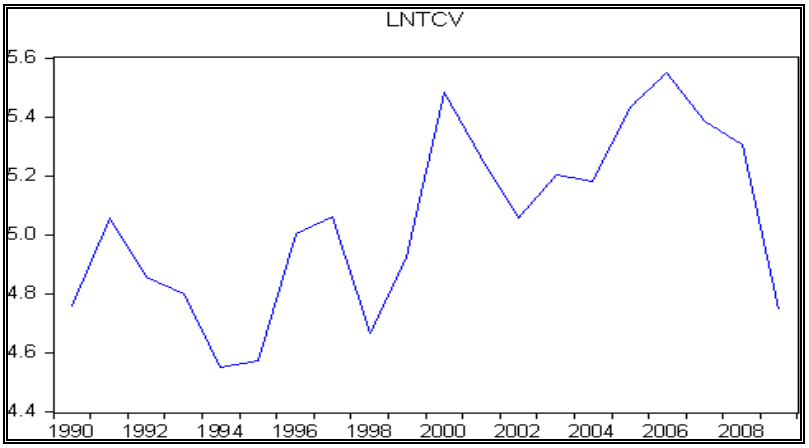

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن جميع الإحصائيات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-9): نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ $DLnTCV_t$

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القـــرار**
النموذج [4]	4.09 -	1.96 -	رفض H_0
النموذج [5]	3.94 -	3.05 -	رفض H_0
النموذج [6]	3.81-	3.69 -	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (3-8) منحنى تطور $DLnTCV_t$

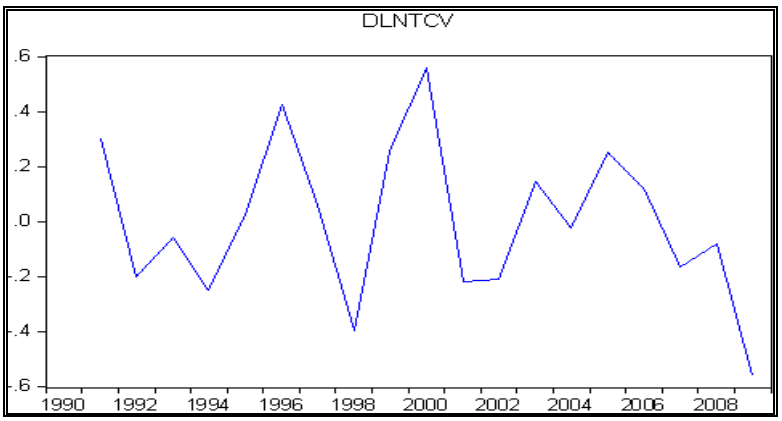

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن جميع الإحصائيات أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

وعليه فباستعراض البيانات المتعلقة باختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي فولر)، يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة في المستوى العام، وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات المستخدمة في التقدير، أتضح أن جميعها أصبحت مستقرة، ومن ثم تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة، مما يبرر المضي قدما في إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ.

$$LnM_t \to I(1),\ LnPIB_t \to I(1),\ LnRP_t \to I(1),\ LnTCV_t \to I(1)$$

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للطلب على الواردات

بعد التعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تأتي الخطوة التالية وهي تقديرات واختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ذات درجة التكامل المتماثلة (التي تحتوي نفس الجذر) وتقدير نموذج الأجل القصير.

أولا: تقدير دالة الطلب على الواردات في الأجل الطويل

طريقة أنجل- جرانجر تتكون من خطوتين، الخطوة الأولى بعمل انحدار للنموذج ثم الاحتفاظ بالبواقي واختبار مدى استقرارها، ثم يتم إدخالها في معادلة المدى القصير بفترة إبطاء واحدة بعد تسكين بقية المتغيرات. وبتطبيق ذلك، تم التوصل لنتيجة الخطوة الأولى كما في الشكل أدناه:

الشكل رقم(3-9): تقدير معادلة الطلب على الواردات طويل الأجل

Dependent Variable: LNM
Method: Least Squares
Date: 03/16/11 Time: 13:07
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB	1.149235	0.067937	16.91628	0.0000
LNRP	-0.665604	0.152089	-4.376417	0.0005
LNTCV	-0.397900	0.061049	-6.517752	0.0000
C	-1.820456	0.775084	-2.348720	0.0320

R-squared	0.974157	Mean dependent var	11.35154
Adjusted R-squared	0.969312	S.D. dependent var	0.353854
S.E. of regression	0.061988	Akaike info criterion	-2.546884
Sum squared resid	0.061481	Schwarz criterion	-2.347738
Log likelihood	29.46884	Hannan-Quinn criter.	-2.508009
F-statistic	201.0428	Durbin-Watson stat	1.325685
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

ومن ثم نقوم باستخلاص البواقي وتسميتها ECM واختبار درجة استقرارها باختبار ADF كما موضح في الجدول التالي:

الجدول (3–10):اختبار درجة تكامل بواقي الخطوة الأولى

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القـــرار**
النموذج [4]	3.36 -	1.96 -	رفض H_0
النموذج [5]	3.64 -	3.05 -	رفض H_0
النموذج [6]	3.75-	3.69 -	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews

نتيجة الإختبار تخبرنا بأن متغير البواقي متكامل من الدرجة صفر، وهذا يتماشى مع افتراضات انجل جرانجر لوجود التكامل المشترك، مما يعني عدم توازن بين الطلب على الواردات والعوامل المؤثرة فيه في الأجل القصير، وبالتالي يمكننا الاستمرار في بقية خطوات مدخل أنجل جرانجر لمعرفة سرعة تكييف الطلب على الواردات للتغيرات في عوامله.

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها متكاملة تكاملا مشتركا، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات وكل من الناتج المحلي الإجمالي،الأسعار النسبية،معدل التغطية، وحسب (Engle and Grager 1987) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحضى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، والشكل التالي يوضح نتائج عملية التقدير:

الشكل رقم(3-10): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DLNM
Method: Least Squares
Date: 03/16/11 Time: 12:48
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNPIB	1.210908	0.109142	11.09479	0.0000
DLNRP	-0.400618	0.119480	-3.353018	0.0044
DLNTCV	-0.377677	0.048139	-7.845514	0.0000
ECM(-1)	-0.737700	0.206108	-3.579193	0.0027

R-squared	0.893746	Mean dependent var	0.079918
Adjusted R-squared	0.872495	S.D. dependent var	0.129436
S.E. of regression	0.046219	Akaike info criterion	-3.126190
Sum squared resid	0.032043	Schwarz criterion	-2.927361
Log likelihood	33.69881	Hannan-Quinn criter.	-3.092541
Durbin-Watson stat	1.769964		

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

ثالثا: تقييم النموذج إحصائياً وقياسياً واقتصادياً:

المعايير الإحصائية والقياسية التي سوف تستخدم لتقييم نموذج الدراسة تتضمن اختبارات لمعرفة مدى كفاءة النموذج في تحليل الطلب على الواردات خلال فترة الدراسة، الاختبارات الإحصائية التي سوف تستخدم هي: اختبار T لمعرفة مدى معنوية معلمات النموذج المقدر، إحصائية F لاختبار المعنوية الكلية،معامل التحديد المصحح R^2 لقياس القوة التفسيرية للمتغيرات الداخلة في النموذج تحت الدراسة. أما الاختبارات القياسية فتتمثل في اختبار مدى وجود مشكلة ارتباط خطي في النموذج واختبار DW و LM لبيان أثر الارتباط الذاتي في النموذج، واختبار مجموع المربعات التراكمي CUSUM of Squares لمعرفة مدي ثبات معلمات النموذج المقدرة عبر الزمن.

إن نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد شكل دالة الطلب على الواردات في المدى القصير ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى يعمل النموذج على افتراض حالة توازن الطلب على الواردات في المدى الطويل (يحددها شكل المتغيرات)، وأن دالة الطلب على الواردات في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكييفها ويقيس سرعة العودة إلى التوازن.

تقدير معادلة الطلب على الواردات في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ موضح بالجدول رقم (3-10) حيث يتضح أن النموذج يفسر حوالي 87.24% من التغيرات الحادثة في الطلب على الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة في المدى القصير، وهذا دلالة على أن العوامل المفسرة (الناتج المحلي الإجمالي،الأسعار

النسبية،معدل التغطية) هي العوامل ذات التأثير الأكبر على دالة الطلب على الواردات في الجزائر حيث كانت قيمة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ تساوى 0.8724.

عند استصحاب قيمة T لقياس المعنوية الفردية للمتغيرات الداخلة في نموذج الطلب على الواردات في الجزائر قصير الأجل، وجدنا أن كل المتغيرات ذات معنوية إحصائية بدرجة معنوية 5%، مما يدل على حقيقة معلمات هذه المتغيرات.

$$F_{k-1/n-k} = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/n-k} = 42.51$$

عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة F المحسوبة كانت 42.51، وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على الطلب على الواردات في الجزائر.

النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الرتبة 1 حيث كانت قيمة D.W تساوي 1.77 وهي تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء $[1.584,2.416]$عند درجة معنوية 1%، كما يبين اختبار Breuch-Godfrey للارتباط الذاتي عدم وجود أي من أنواع الارتباط الذاتي، حيث كانت

$$nR^2 = 3.108 \prec \chi_{(2)} = 5.99$$

الاحتمال المقابل لإحصائية Jaque-Bera يساوي 0.40 وهو أكبر من 0.05 وعليه فإن توزيع البواقي طبيعي.

من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء نستعمل إختبار ARCH حيث لدينا:

$nR^2 = 0.835 \succ \chi^2_{(8)} = 5.99$ ، ومنه نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء.

لاختبار مدى استقرار نموذج تصحيح الخطأ تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي CUSUM of Squares وأتضح أن النموذج يتصف بالإستقرار في معظم فترات الدراسة كما يوضح شكل الاختبار الموضح بالشكل أدناه:

الشكل رقم(3-11): اختبار استقرار دالة الطلب في الأجل القصير

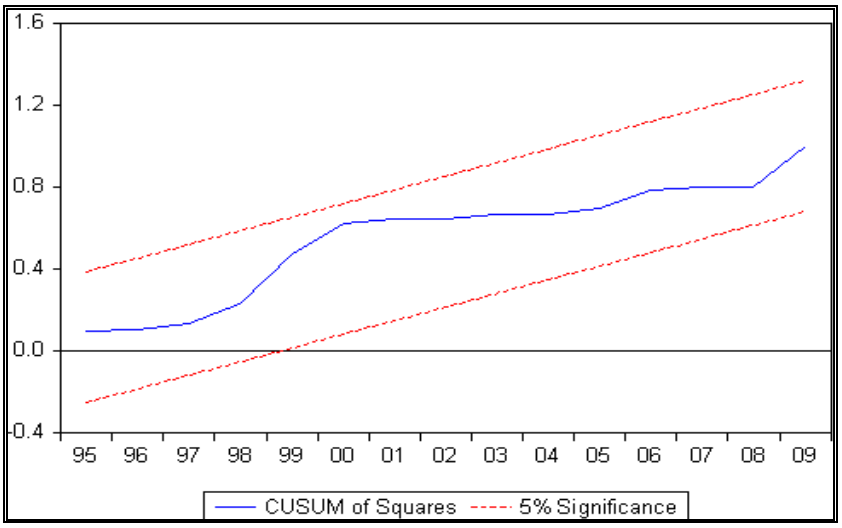

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews

من خلال نتائج التقدير أعلاه، إن معامل حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب الإشارة والذي يعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة الواردات الفعلية في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، ولذلك فإنه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال، وهذا تأكيد أيضا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتبلغ معلمة التعديل (-0.7377)، وهي تشير إلى أن الواردات تتعدل في الفترة بما يعادل 73.77%من اختلال قيمتها التوازنية في الفترة ، أي أنها تستغرق نحو 1.35 سنة نحو قيمتها التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في النموذج وهي تمثل سرعة التعديل للتوازن.

ومن خلال تقدير النموذج نحصل على مرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات المفسرة على المدى الطويل والقصير كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3-11): مرونات الواردات

المتغيرات	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
الناتج المحلي الإجمالي	1.21	1.149
الأسعار النسبية	0.4-	0.665-
معدل التغطية	0.377 -	0.397 -

من إعداد الطالبة

نلاحظ من الجدول أن مرونة الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المرونة الدخلية) في المدى الطويل تساوي (1.149) ، والمرونة السعرية تساوي (0.665)، في حين أن مرونة الواردات بالنسبة لنسبة الصادرات إلى الواردات تساوي (0.384) ، أي أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% يؤدي –مع ثبات العوامل الأخرى–في المدى القصير إلى زيادة الطلب على الواردات بنسبة 1.21%، أما في المدى الطويل فتزداد الواردات بـــ 1.149% ، وبالنسبة لمعدل تغطية حجم الصادرات للطلب على الواردات، فإن ارتفاع المعدل بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات بنسبة 0.397% و 0.377% في الأجلين الطويل والقصير على الترتيب، ومن جهة أخري فبالنسبة لأثر الأسعار النسبية فإن ارتفاع أسعار الواردات بمعدل 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب علي الواردات بنسبة 0.665% الطويل و0.4% في المدى القصير.

خلاصة

بعد تقدير دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، اتضح أن أهم العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات هي كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التغطية، الأسعار النسبية، حيث تم فحص مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار الجذور الأحادية لديكي-فولر، وكشفت نتائج الاختبار عن سكون السلاسل الزمنية في الفروق الأولى مما يعني تكاملها من الدرجة الأولى، وللتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل، تم استخدام طريقة انجل وقرانجر، حيث دل على وجود تكامل مشترك عند انحدار الواردات على كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغطية والأسعار النسبية ، ومن ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ حيث دلت نتائج التقدير على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها من استخدام نموذج تصحيح الخطأ يتبين أن أهم العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2009 ، تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يليه الأسعار النسبية ثم معدل تغطية الصادرات للواردات.

الخاتـــمة

إن الهدف من الدراسة هو محاولة معرفة أهم محددات الطلب على الواردات الجزائرية، مستخدمين في ذلك تقنيات قياسية حديثة تمثلت في تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1990-2009، حيث تميزت هذه الفترة بالتوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية الجزائرية، وكمدخل تأصيلي للموضوع تعرضنا في البداية إلى بعض الملامح النظرية الهامة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على الطلب على الواردات، فقد أشرنا إلى أهمية عدة متغيرات تفسيرية كالدخل والأسعار النسبية كمحددات رئيسية للطلب على الواردات، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات التجارية المتبعة من طرف الدول تلعب دورا أساسيا في التأثير على حجم وطبيعة وارداتها من العالم الخارجي.

لقد تميزت السياسة التجارية في الجزائر خلال فترة الدراسة بالتحرير الجزئي بداية من سنة 1990، ثم توجهت إلى التحرير التام منذ سنة 1994، ومن خلال استعراض خصائص وتطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة (1990-2009)، تبين لنا الأهمية التي تكتسيها الواردات من خلال التأثير على الاقتصاد الوطني، فمع تحرير التجارة الخارجية تزايد حجم الواردات بشكل مستمر.

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، وانتهت إلى استخلاص النتائج التالية:

- تمثلت أهم المناهج التي اهتمت بدراسة الطلب على الواردات (اشتقاق دوال الطلب عليها)، في كل من منهج البديل غير التام الذي يفترض أن السلعة المستوردة ليست بديلا للسلعة المحلية ، ومنهج فائض الطلب الذي يفترض أن الطلب على الواردات يكون من أجل تلبية فائض الطلب المحلي.

- بلغ متوسط معدل النمو السنوي للواردات مقدرة بالدينار الجزائري خلال فترة الدراسة 19.94% ، حيث ارتفعت قيمة الواردات من 87017 مليون دج سنة 1990 إلى 2 854 805 مليون دج سنة 2009، هذا ما يعكس مدى أهمية الواردات بالنسبة للاقتصاد الوطني. أما فيما يخص معدل نفاذ الواردات إلى الاقتصاد المحلي فهو مستقر نسبيا وذلك في حدود 20%.

- تمثل الواردات من سلع التجهيز والمواد الأولية والنصف مصنعة أهمية كبيرة في إجمالي الواردات الجزائرية من العالم الخارجي، تراوحت نسبة كل منهما مابين 21% و 49% من جملة الواردات، وقد كان لسياسة الإحلال محل الواردات، والتي ركزت بصورة أساسية على السلع الاستهلاكية، الدور الكبير في ذلك حيث أدت إلى زيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج المستوردة، مما نتج عنه ارتفاع قيمة الواردات من سلع التجهيز والمواد الأولية.

- إن سياسة الإحلال محل الواردات والإستراتيجية الصناعية المصاحبة لها لم تؤدي إلى خفض الواردات بصورة مطلقة، وإنما أدت إلى تغيير البنية السلعية لها، بحيث حلت الواردات من سلع التجهيز الصناعية

والمواد الأولية والنصف مصنعة محل الواردات من السلع الاستهلاكية التي كانت تسيطر على هيكل الواردات الإجمالية قبل التسعينيات.

– فيما يخص التوزيع الجغرافي للواردات، فنجد سيطرة المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين مع الجزائر على حساب باقي المجموعات، والمتمثلة في كل من الاتحاد الأوروبي بحوالي 56.97% من إجمالي الواردات، وأمريكا الشمالية في المرتبة الثانية بمتوسط نسبة تقدر بـــ 12.43%. وقد كان ذلك نتيجة لعدد من الأسباب أهمها الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

– تتزايد أهمية الواردات من الدول الأسيوية الغير عربية بشكل كبير، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لها لأكثر من ست مرات خلال الفترة 1990-2009، ويرجع ذلك إلى كون هذه المجموعة تضم معظم الدول حديثة التصنيع والتي تعتمد اقتصادياتها على التصدير إلى الخارج بشكل كبير إلى جانب امتلاكها لأسطول نقل بحري تجاري كبير يؤدي إلى انخفاض تكلفة النقل منها.

– بينت نتائج التقدير الارتباط الطردي بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الطلب على الواردات، فقد قدرت مرونة الواردات بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي بـــ 1.149 في الأجل الطويل مقابل 1.21 في الأجل القصير، هذا يدل على أن برامج التنمية لم تفلح بإحلال الناتج المحلي محل الواردات التي استمرت في التزايد مع ارتفاع مستويات الدخل، كما أن ارتفاع المرونة الدخلية ناتج عن ارتفاع الأسعار المحلية بسبب رفع الإعانات الإنتاجية تمهيدا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج نتيجة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية.

– من جهة أخرى، نلاحظ الارتباط السالب ذو المرونة الضعيفة بين الواردات الكلية الحقيقية والأسعار النسبية، وهذا يوضح تكامل المنتوج المستورد مع المنتوج الوطني، وهذا أمر منطقي في حالة الاقتصاد الجزائري، إذ يعتبر هذا الأخير اقتصاد مستهلك أكثر منه اقتصاد منتج، فهو لا يملك منتوج يمكن بواسطته منافسة المنتجات الأجنبية.

– أظهر تقدير مرونات الطلب على الواردات الجزائرية نتائج تتفق مع ما توصل إليه عدد من الدراسات السابقة عن الواردات لدول أخرى من انخفاض في المرونات السعرية مقارنة بالمرونات الدخلية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكننا صياغة مجموعة من التوصيات التي نعتقد أن من شأنها المساهمة في تنظيم عملية الاستيراد بشكل عام، الذي يتطلب وجود مجموعة من الإجراءات والسياسات والتنظيمات التي ينبغي إعدادها بكل كفاءة، وهذه التوصيات هي:

– ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من أجل تخفيف الاعتماد على عوائد المحروقات، حيث تعتبر هذه الأخيرة المصدر الرئيسي الممول للواردات الجزائرية.

– لابد من الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير متغير الناتج المحلي الإجمالي على الواردات عند صياغة السياسات التجارية ، ذلك نظرا لأهميته كمحدد للواردات في المدى الطويل، لأنه من ناحية يفضي إلى استتراف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، ومن ناحية أخرى لاسيما في حالة انخفاض عوائد المحروقات قد تكون له أثار سلبية على ميزان المدفوعات.

– تبين من خلال هذه الدراسة أن الواردات أكثر مرونة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي منها بالنسبة للأسعار النسبية ومعدل التغطية ، الأمر الذي يتطلب وجوب التحكم في تطور الاستهلاك باقتصار الدعم على محدودي الدخل والعمل على رفع إنتاجية الفرد الجزائري.

– اعتماد سياسة اقتصادية من شأنها دعم وتشجيع الإنتاج الوطني، ذلك من خلال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وخلق بدائل للسلع المستوردة تدريجيا مع حماية الصناعات الناشئة.

– ضرورة ترشيد العملية الاستيرادية وتوجيهها بطريقة تمكن من تحقيق الأهداف المنشودة بأكبر قدر ممكن.

– إن تحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني لا يتوقف على القيام بإجراءات وتدابير اقتصادية كتخفيض العملة وتحرير الأسعار، لكنه يتوقف على إصلاح يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكمي والنوعي المطلوبين من أجل مواجهة الإنتاج المستورد، ولا يتحقق ذلك في ظل تهميش القطاع الفلاحي والصناعي خارج المحروقات.

– توفير الشروط الملائمة التي تشجع الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال إقامة مشاريع مشتركة من شأنها أن توفر الخبرة والبنى التحتية اللازمة للمستثمر المحلي، وتقليل المخاطر أمامه مما يزيد من فرص التنمية في البلاد.

وفي الأخير ومن بحثنا تمكنا من استنباط أفاق البحث التالية:

– تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في الجزائر.

– أثر سياسة الواردات على ميزان المدفوعات.

المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب :

1- إيمان عطية ناصف.هشام محمد عمارة ، ***مبادئ الاقتصاد الدولي*** ، المكتب الجامعي الحديث،مصر 2007

2- جاسم محمد، ***التجارة الدولية***، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،الأردن 2006

3- جودة عبد الخالق ، ***الاقتصاد الدولي***، دار النهضة العربية،القاهرة 1992

4- حاتم سامي عفيفي ، ***التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير*** ، الجزء الأول،الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة 1993

5- خلاف عبد الجابر خلاف ، ***القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في طريق النمو*** ، دار الفكر العربي،القاهرة بدون سنة نشر

6- رشاد العصار،عليان شريف ، ***التجارة الخارجية***، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر،عمان 2000

7- زايري بلقاسم ، ***اقتصاديات التجارة الدولية***، دار الأديب للنشر والتوزيع،الجزائر 2006

8- زينب حسين عوض الله، ***الاقتصاد الدولي***، دار الجامعة الجديدة،مصر 2005

9- كامل بكري، اقتصاد دولي، الدار الجامعية،مصر 2003

10- محمد إبراهيم منصور،علي مسعود عطية ، ***الاقتصاد الدولي-مدخل السياسات*** ، دار المريخ للنشر،الرياض،السعودية 2007

11- محمد محمد الغزالي ***مشكلة الإغراق***، دار الجامعة الجديدة،مصر 2007

12- محمد سيد عابد ، ***التجارة الدولية***، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،1999

13- محمد عبد العال النعيمي-حسن ياسين طعمة ، ***الإحصاء التطبيقي*** ، الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان 2008

14- محمد عبد العزيز عجمية ، ***الاقتصاد الدولي*** ، بدون ناشر 2000

15- محمود يونس ، ***اقتصاديات دولية***، الدار الجامعية،الإسكندرية 2000

16- مصطفى محمد عز العرب، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية،سنة 1988

17- عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شها ب، ***أساسيات الاقتصاد الدولي*** ، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية 1998

18- عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شها ب، ***أساسيات الاقتصاد الدولي*** ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،لبنان 2003

19- عبد الرحمان يسرى أحمد، ***الاقتصاديات الدولية***، الدار الجامعية، مصر 2007

20- عبد المطلب عبد الحميد ، ***السياسات الاقتصادية*** ، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة 1997

21- عبد الفتاح أبو شرار ، ***الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات*** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن 2007

22- عدنان ماجد عبد الرحمان يسرى ، ***طرق التنبؤ الإحصائي***،الجزء الأول،السعودية 2002

23- علي كساب، ***النظرية الاقتصادية:التحليل الجزئي***، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2004

24- عمر صخري، ***التحليل الاقتصادي الكلي***، الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005

25- عمر صخري، ***مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي*** ،طبعة 7،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2006

26- طالب محمد عوض ، ***التجارة الدولية-نظريات وسياسات***، مطبعة النور،الأردن 1995

27- صبحي نادريس قريصة،مدحت محمد العقاد، ***النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية*** ، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان 1998

2- المذكرات:

1- بختي فريد، ***دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر*** ،مذكرة ماجستير اقتصاد وإحصاء تطبيقي،المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء 2005

2- بن قالة إسماعيل ، ***دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري(بين 1970-2001) والتنبؤ بها (للفترة الممتدة بين 2002-2006)***، مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية تخصص دراسات اقتصادية،جامعة ورقلة 2005

3- بوطمين سامية ، ***انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة*** ، مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي،الجزائر 2001

4- مفتاح حكيم، ***السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد*** ،مذكرة ماجستير،العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر 2003

5- مسغوني منى، ***علاقة سياسات الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة بين 1970-2001***، مذكرة ماجستير،العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية،جامعة ورقلة 2005

6- نعوم عبد العزيز، ***مساهمة نماذج Var في نمذجة التراكم الخام للجزائر للفترة 1970-2003***
،مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية تخصص دراسات اقتصادية،جامعة ورقلة 2006

7- غدير بنت سعد الحمود ، ***العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص*** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود،السعودية 2004

8- سعيد هتهات، ***دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر***، مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية تخصص دراسات اقتصادية،جامعة ورقلة 2006

9- شاعة عبد القادر" ***الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض*** " مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر 2006

3- المجلات والتقارير:

1- عابد العبدلي، ***محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ***،مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر،العدد 32،السنة 2007

2- كريم النشاشيبي وآخرون، ***الجزائر،تحقيق الاستقرار والتمويل إلى اقتصاد السوق*** ،صندوق النقد الدولي،واشنطن 1998

4- المراسيم والقوانين:

1- الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1990، القانون المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 1990./04/14

2- الجريدة الرسمية لسنة 1995 المتعلقة بالتصريح المسبق للاستيراد.

3- الجريدة الرسمية رقم 82 لسنة 1995.

4- الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2001

5- الأمر 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض.

6- الأمر رقم 05-05 الصادر في 25 جويلية 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Anne hanaut.El Mouloub Mouloud ,***économie internationale***, longloit PAO FAB 2002

2- Damodar N.Gujarati, ***Econométrie,*** traduction da la $4^{éme}$ édition americaine par Bernard Bernier, $1^{ére}$ édition ,Paris 2004

3- Hocine Hamdani ,***statistique descriptive*** ,1ed,OPU Alger 1999

4- Jean-pierre Bibeau, ***introduction à l'économie internationale***,2édition ,gaètan morin éditeur,canada 1993

5- Kada Akacem, ***Comptabilite Nationale***,OPU,Alger 1990

6- Karim larson.Jenny Wilkstrom, ***the development of foreign trade in the Baltic countries***, master thesis international business .2001

7- Lazary .***le commerce internationale.*** Paris 2005

8- Renaud Bouret ,***Relation économique internationale***, McGraw-Hill éditeurs,canada 1993

9 -R.Bourbonnais et M.Terraza , ***Analyse des séries temporelles en économie***, PUF Paris 1998

10 -R.Bourbonnais , ***Econométrie*** , $6^{éme}$ édition,DONOD,Paris 2005

الملاحـــق

الملحق رقم 01: إحصائيات عن الواردات

الجدول رقم (1):

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الواردات	نسبة نمو الواردات إلى الناتج	معدل اختراق الواردات	معدل تغطية الواردات
1990	540478	87017	%16.1	%16.5	116.7
1991	799800	139240	%17.4	%19.3	157.5
1992	1050900	188547	%17.9	%18.9	128.9
1993	1162200	205034	%16.6	%17.2	121.5
1994	1487404	340142	%22.9	%21.9	94.6
1995	2004992	513192	%25.0	% 25.2	97.1
1996	2570029	498325	%19.4	%20.1	148.7
1997	2780168	501580	%18	%20.3	157.9
1998	2830491	552358	%19.5	% 20	106.6
1999	3238197	610673	%18.9	%20.3	137.6
2000	4123514	690425	%16.7	%22	240
2001	4257048	764862	%18.0	%21.7	193.5
2002	4541873	957040	%21.1	%13.67	156.9
2003	5266822	1047441	%19.8	%12.74	181.9
2004	6127454	1314400	%21.5	%13.44	177.8
2005	7498628	1493645	%19.9	%26.6	229.1
2006	8460500	1558540	%18.4	%25.8	257
2007	9306244	1916829	%20.59	%12.45	218
2008	11078231	2572033	%23.39	%13.53	201
2009	10919300	2 854 805	%25.05	%13.65	115

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم(2) : تطور البنية السلعية للواردات خلال الفترة 1990-2009

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
بنية الواردات										
1- سلع استهلاكية	20887	36432.5	5062.7	51019	98397	145964	149553	222767	168960	247230
- النسبة	%24	%26.17	%29.84	%24.92	%28.93	%28.44	%30.01	%34	%30.59	26.6%
منها: مواد غذائية	16907	30860	50695.6	47555.3	93515.3	132963	136859	144272	148799	182411
- النسبة	%19.4	%22.16	%26.89	%23.19	%27.49	%25.91	%27.46	%22	%26.94	20.7%
2- سلع التجهيز	38122	48853.6	46894	52601	73980	124742	127576	150506	157429	208762
- النسبة	%43.8	%35.09	%24.87	%25.66	%21.75	%24.31	%25.60	%23	%28.5	23.5%
3- مواد أولية و	27707	53947	85172	101032	166759	242081	220986	128306	225969	298710
نصف مصنعة										
- النسبة	%31.8	%38.74	%45.17	%49.28	%49.03	%47.17	%44.35	%19.6	%40.91	%32
منها: الطاقة	840	3392	2379.5	2679	1761	5137.6	5529	7630	7256	10122
	%0.97	%2.44	%1.26	%1.31	%0.52	%1	%1.11	%1.1	%1.31	%1
4- سلع غير محددة	301	7.4	217.4	309.8	1005.4	404.4	209.3	-		-
إجمالي الواردات	87017	139241	188547	205034	340142	513193	498326	653481	552359	610673

المصدر: المديرية العامة للجمارك

تابع للجدول رقم (2)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
بنية الواردات										
1- سلع استهلاكية – النسبة	224514 %32.5	234847.8 %30.7	288329 %30.1	299558.9 %28.6	367993 %28	382824 %25.6	389561 %25	603910 %30,51	923283 %35,99	872398 %30,56
منها: مواد غذائية – النسبة	167013 %24.19	169992 %22.2	204480 %21.37	203072 %19.39	245329 %18.66	243101 %16.28	251311 %16.12	343661 %17.93	507947 %19.79	425968 %14.92
2- سلع التجهيز – النسبة	254500 %36.86	275586 %36.03	360918 %37.71	419193 %40.02	558922 %42.52	673960 %45.12	617092 %39.59	705655 %36,82	867312 %33,6	1116783 %39,12
3- مواد أولية و نصف مصنعة – النسبة	211317 %30.61	254370 %33.26	307504 %32.13	328688 %31.28	387483 %29.48	436860 %29.5	551858 %35.41	607264 %31,68	781438 %30,73	865614 %30,32
منها: الطاقة النسبة	9427 %1.37	10272 %1.34	10889 %1.14	7408 %0.71	10892 %0.83	12336 %0.83	13322 %0.85	22495 %1.17	38460 %1.5	39861 %1.4
4- سلع غير محددة	95.5	58.3	287.7	–	–	–	–	–		–
إجمالي الواردات	690426	764862	957040	1047441	1314400	1493645	1558541	1916829	2572033	2 854 805

الجدول رقم (3): التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1990–2009

السنوات مجموعات الدول	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاتحاد الأوروبي	52509	86635	119272	119585	190041	304451	311480	284484	311384	343256
النسبة	%60.7	%62.2	%63.2	%61.7	%58.7	%59.3	%52.5	%56.7	%57.3	%56.2
دول أوروبية أخرى	9244	15177	14598	13642	32257	34149	34346	47052	54533	
أمريكا الشمالية	12873	17033	24700	36377	62080	88984	70422	81407	88987	77003
النسبة	%14.8	%12	%13	%18.7	%19	%17	%14	%16	%17	%12.6
أمريكا الجنوبية	2247	5013	4042	3729	7834	17562	19533	10962	10895	
النسبة	%2.8	%3.6	%2	%1.2	%2.4	%3.4	%3.9	%2	%2	-
دول المغرب العربي	1219	3063	4857	4965	9346	9455	6809	1387	1413	2383
النسبة	%1.4	%2.2	%2.5	%2.5	%2.8	%1.8	%1.3	%0.2	%0.2	%0.3
مجموعة الدول العربية	380	701	2198	1913	4534	6340	7202	19495	15555	17590
النسبة	%0.4	%0.5	%1.1	%0.9	%1.3	%1.2	%1.4	%3.8	%2.8	%1.89
دول إفريقيا	380	701	2198	1913	4534	6340	7202	19495	15555	
النسبة	%0.4	%0.5	%1.1	%0.9	%1.3	%1.2	%1.4	%3.8	%2.8	-
دول أسيا	5733	10568	16284	20828	29266	19495	40461	46318	49344	55571
النسبة	%6.6	%7.59	%8.6	%10.7	%8.9	%3.8	%8	%9.2	%8.9	%9.1
بقية العالم	992	2622	2114	2998	3064	5224	3898	3537	4690	-
إجمالي الواردات	87017	139240	188547	193744	326121	513192	498325	501580	552356	610673

السنوات مجموعات الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاتحاد الأوروبي النسبة	396215 %57.3	454776 %59.2	529040 %57.2	601269 %57.4	719078 %54.7	847287 %52.6	847222 %54.36	1000777 %52.21	1359577 %53.15	1517329 %52.86
دول أوروبية أخرى	–	–	–	130914	147742	180628	130119	–	–	–
أمريكا الشمالية النسبة	105023 %15.0	99551 %12.96	119411 %12.0	78130 %7.46	97765 %7.44	115982 %7.77	122975 %7.89	152388 %7.95	209620 %8.15	225530 %7.90
أمريكا الجنوبية النسبة	19394 %2.81	30210 %3.95	38733 %4.05	56325 %5.38	30792 %6.88	98947 %6.62	101777 %6.53	115968 %6.05	122429 %5.52	157585 %4.75
دول المغرب العربي النسبة	2725 %0.4	5579 %0.7	10127 %1	9302 %0.89	12345 %0.84	15898 %1.06	17105 %1.1	19743 %1.03	31379 %1.00	28548 %1.22
مجموعة الدول العربية النسبة	8823 %1.28	13821 %1.8	29106 %3.04	32406 %3.09	37066 %2.8	30933 %2.07	35762 %2.29	43129 %2.25	71246 %1.79	51101 %2.77
دول إفريقيا النسبة	8954 %1.3	6625 %0.87	6935 %0.72	10994 %1.05	11949 %0.91	14799 %0.99	17879 %1.15	15910 %0.84	22891 %1.00	28548 %0.89
دول أسيا النسبة	67510 %9.78	60102 %7.86	104887 %10.9	109987 %10.5	132578 %10.09	151742 %10.2	173986 %11.2	299600 %15.63	495888 %17.52	500162 %19.28
بقية العالم	4787	7088	10133	18111	65504	99408	111647	–	–	–
إجمالي الواردات	689585	767887	957039	1047441	1314399	1493644	1558540	1916829	2572033	2854805

المصدر: المديرية العامة للجمارك

الملحق رقم02: معادلات اختبار جذور الوحدة والتقدير

أولا: متغير الواردات **lnM**:

Augmented Dikey-Fuller Unit Root Test on lnM

ADF Test Statistic	1.127266	1% Critical Value*	-2.7275
		5% Critical Value	-1.9642
		10% Critical Value	-1.6269

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:09
Sample(adjusted): 1994 2009
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	0.003006	0.002667	1.127266	0.2817
D(LNM(-1))	0.288109	0.260209	1.107219	0.2899
D(LNM(-2))	-0.192433	0.248639	-0.773947	0.4539
D(LNM(-3))	0.313056	0.163143	1.918906	0.0791

R-squared	0.266632	Mean dependent var	0.060584
Adjusted R-squared	0.083290	S.D. dependent var	0.084247
S.E. of regression	0.080662	Akaike info criterion	-1.984779
Sum squared resid	0.078076	Schwarz criterion	-1.791632
Log likelihood	19.87823	Durbin-Watson stat	1.627333

ADF Test Statistic	1.684457	1% Critical Value*	-3.9228
		5% Critical Value	-3.0659
		10% Critical Value	-2.6745

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:10
Sample(adjusted): 1994 2009
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	0.172781	0.102574	1.684457	0.1202
D(LNM(-1))	-0.030731	0.310187	-0.099073	0.9229
D(LNM(-2))	-0.390081	0.261226	-1.493269	0.1635
D(LNM(-3))	0.293951	0.152893	1.922590	0.0808
C	-1.907763	1.152280	-1.655641	0.1260

R-squared	0.412928	Mean dependent var	0.060584
Adjusted R-squared	0.199447	S.D. dependent var	0.084247
S.E. of regression	0.075379	Akaike info criterion	-2.082279
Sum squared resid	0.062501	Schwarz criterion	-1.840845
Log likelihood	21.65823	F-statistic	1.934260
Durbin-Watson stat	1.684958	Prob(F-statistic)	0.174783

ADF Test Statistic	-1.352400	1% Critical Value*	-4.6712
		5% Critical Value	-3.7347

		10% Critical Value	-3.3086

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:11
Sample(adjusted): 1994 2009
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	-0.240352	0.177723	-1.352400	0.2060
D(LNM(-1))	0.194872	0.264581	0.736531	0.4783
D(LNM(-2))	-0.264877	0.216075	-1.225854	0.2483
D(LNM(-3))	0.426691	0.133301	3.200947	0.0095
C	2.510903	1.921973	1.306420	0.2207
@TREND(1990)	0.022599	0.008603	2.626740	0.0253

R-squared	0.652615	Mean dependent var	0.060584
Adjusted R-squared	0.478922	S.D. dependent var	0.084247
S.E. of regression	0.060814	Akaike info criterion	-2.481993
Sum squared resid	0.036984	Schwarz criterion	-2.192272
Log likelihood	25.85594	F-statistic	3.757300
Durbin-Watson stat	2.300727	Prob(F-statistic)	0.035603

Augmented Dikey-Fuller Unit Root Test on D(lnM)

ADF Test Statistic	-2.813030	1% Critical Value*	-2.7158
		5% Critical Value	-1.9627
		10% Critical Value	-1.6262

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 10/31/10 Time: 09:46
Sample(adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-0.721047	0.256324	-2.813030	0.0131
D(LNM(-1),2)	0.085471	0.173573	0.492421	0.6296

R-squared	0.349502	Mean dependent var	0.000369
Adjusted R-squared	0.306136	S.D. dependent var	0.119900
S.E. of regression	0.099875	Akaike info criterion	-1.659673
Sum squared resid	0.149624	Schwarz criterion	-1.561648
Log likelihood	16.10722	Durbin-Watson stat	1.812738

ADF Test Statistic	-4.061687	1% Critical Value*	-3.8877
		5% Critical Value	-3.0521
		10% Critical Value	-2.6672

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 10/31/10 Time: 09:47
Sample(adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-1.138201	0.280229	-4.061687	0.0012
D(LNM(-1),2)	0.230715	0.161772	1.426179	0.1757
C	0.065263	0.026719	2.442554	0.0284

R-squared	0.543878	Mean dependent var	0.000369
Adjusted R-squared	0.478717	S.D. dependent var	0.119900
S.E. of regression	0.086567	Akaike info criterion	-1.897003
Sum squared resid	0.104915	Schwarz criterion	-1.749965
Log likelihood	19.12453	F-statistic	8.346759
Durbin-Watson stat	1.583394	Prob(F-statistic)	0.004107

ADF Test Statistic	-4.891284	1% Critical Value*	-4.6193
		5% Critical Value	-3.7119
		10% Critical Value	-3.2964

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 10/31/10 Time: 09:48
Sample(adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-1.261655	0.257940	-4.891284	0.0003
D(LNM(-1),2)	0.152271	0.149717	1.017055	0.3277
C	-0.027847	0.050322	-0.553372	0.5894
@TREND(1990)	0.008921	0.004241	2.103805	0.0554

R-squared	0.659727	Mean dependent var	0.000369
Adjusted R-squared	0.581203	S.D. dependent var	0.119900
S.E. of regression	0.077592	Akaike info criterion	-2.072370
Sum squared resid	0.078268	Schwarz criterion	-1.876319
Log likelihood	21.61514	F-statistic	8.401549
Durbin-Watson stat	1.795639	Prob(F-statistic)	0.002310

ثانيا: متغير الناتج المحلي الحقيقي lnPIB

Augmented Dikey-Fuller Unit Root Test on (lnPIB)

ADF Test Statistic	1.734570	1% Critical Value*	-2.7057
		5% Critical Value	-1.9614
		10% Critical Value	-1.6257

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIB)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:13
Sample(adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB(-1)	0.003974	0.002291	1.734570	0.1020
D(LNPIB(-1))	0.190893	0.246138	0.775551	0.4493

R-squared	0.046000	Mean dependent var	0.068108
Adjusted R-squared	-0.013625	S.D. dependent var	0.099097
S.E. of regression	0.099770	Akaike info criterion	-1.667468
Sum squared resid	0.159263	Schwarz criterion	-1.568538
Log likelihood	17.00721	Durbin-Watson stat	1.663844

ADF Test Statistic	0.579605	1% Critical Value*	-3.8572
		5% Critical Value	-3.0400
		10% Critical Value	-2.6608

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIB)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:13
Sample(adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB(-1)	0.035633	0.061477	0.579605	0.5708
D(LNPIB(-1))	0.122888	0.284451	0.432017	0.6719
C	-0.420110	0.815206	-0.515342	0.6138

R-squared	0.062596	Mean dependent var	0.068108
Adjusted R-squared	-0.062391	S.D. dependent var	0.099097
S.E. of regression	0.102141	Akaike info criterion	-1.573907
Sum squared resid	0.156493	Schwarz criterion	-1.425512
Log likelihood	17.16516	F-statistic	0.500823
Durbin-Watson stat	1.672585	Prob(F-statistic)	0.615814

ADF Test Statistic	-2.536431	1% Critical Value*	-4.5743
		5% Critical Value	-3.6920
		10% Critical Value	-3.2856

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIB)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:14
Sample(adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB(-1)	-0.322005	0.126952	-2.536431	0.0237
D(LNPIB(-1))	0.217347	0.230100	0.944576	0.3609
C	4.037462	1.597964	2.526628	0.0242
@TREND(1990)	0.032139	0.010514	3.056812	0.0085

R-squared	0.437817	Mean dependent var	0.068108
Adjusted R-squared	0.317349	S.D. dependent var	0.099097
S.E. of regression	0.081876	Akaike info criterion	-1.974083
Sum squared resid	0.093852	Schwarz criterion	-1.776222
Log likelihood	21.76675	F-statistic	3.634311
Durbin-Watson stat	2.074014	Prob(F-statistic)	0.039680

Augmented Dikey-Fuller Unit Root Test on D(lnPIB)

ADF Test Statistic	-2.683637	1% Critical Value*	-2.7057
		5% Critical Value	-1.9614
		10% Critical Value	-1.6257

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:15
Sample(adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIB(-1))	-0.533627	0.198845	-2.683637	0.0157

R-squared	0.291787	Mean dependent var	-0.011060
Adjusted R-squared	0.291787	S.D. dependent var	0.125363
S.E. of regression	0.105499	Akaike info criterion	-1.606269
Sum squared resid	0.189212	Schwarz criterion	-1.556804
Log likelihood	15.45642	Durbin-Watson stat	1.775070

ADF Test Statistic	-3.273726	1% Critical Value*	-3.8572
		5% Critical Value	-3.0400
		10% Critical Value	-2.6608

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:16
Sample(adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIB(-1))	-0.797087	0.243480	-3.273726	0.0048
C	0.052044	0.030448	1.709245	0.1067

R-squared	0.401137	Mean dependent var	-0.011060
Adjusted R-squared	0.363708	S.D. dependent var	0.125363
S.E. of regression	0.099999	Akaike info criterion	-1.662869
Sum squared resid	0.159998	Schwarz criterion	-1.563939
Log likelihood	16.96582	F-statistic	10.71728
Durbin-Watson stat	1.663853	Prob(F-statistic)	0.004776

ADF Test Statistic	-3.775549	1% Critical Value*	-4.5743
		5% Critical Value	-3.6920
		10% Critical Value	-3.2856

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:17
Sample(adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIB(-1))	-0.963856	0.255289	-3.775549	0.0018
C	-0.014158	0.050848	-0.278445	0.7845
@TREND(1990)	0.007562	0.004763	1.587591	0.1332

R-squared	0.487288	Mean dependent var	-0.011060
Adjusted R-squared	0.418926	S.D. dependent var	0.125363
S.E. of regression	0.095562	Akaike info criterion	-1.707076
Sum squared resid	0.136981	Schwarz criterion	-1.558681
Log likelihood	18.36369	F-statistic	7.128083
Durbin-Watson stat	1.762675	Prob(F-statistic)	0.006669

ثالثا: متغير معدل التغطية lnTCV:

Augmented Dikey-Fuller Unit Root Test on lnTCV

ADF Test Statistic	-0.344011	1% Critical Value*	-2.7057
		5% Critical Value	-1.9614
		10% Critical Value	-1.6257

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTCV)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 10:14
Sample(adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTCV(-1)	-0.004674	0.013588	-0.344011	0.7353
D(LNTCV(-1))	-0.013726	0.275115	-0.049891	0.9608

R-squared	0.003928	Mean dependent var	-0.017472
Adjusted R-squared	-0.058326	S.D. dependent var	0.281939
S.E. of regression	0.290045	Akaike info criterion	0.466877
Sum squared resid	1.346016	Schwarz criterion	0.565807
Log likelihood	-2.201891	Durbin-Watson stat	1.694101

ADF Test Statistic	-2.015695	1% Critical Value*	-3.8572
		5% Critical Value	-3.0400
		10% Critical Value	-2.6608

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTCV)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 10:15
Sample(adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTCV (-1)	-0.469347	0.232846	-2.015695	0.0621
D(LNTCV (-1))	0.208848	0.275973	0.756769	0.4609
C	2.358359	1.180072	1.998488	0.0641

R-squared	0.213378	Mean dependent var	-0.017472
Adjusted R-squared	0.108495	S.D. dependent var	0.281939
S.E. of regression	0.266206	Akaike info criterion	0.341917
Sum squared resid	1.062982	Schwarz criterion	0.490313
Log likelihood	-0.077255	F-statistic	2.034434
Durbin-Watson stat	1.581196	Prob(F-statistic)	0.165290

ADF Test Statistic	-3.133207	1% Critical Value*	-4.5743
		5% Critical Value	-3.6920
		10% Critical Value	-3.2856

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTCV)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 10:15
Sample(adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTCV(-1)	-1.127572	0.359878	-3.133207	0.0073
D(LNTCV(-1))	0.548142	0.288399	1.900639	0.0781
C	5.250039	1.665202	3.152794	0.0071
@TREND(1990)	0.041795	0.018697	2.235419	0.0422

R-squared	0.420295	Mean dependent var	-0.017472
Adjusted R-squared	0.296072	S.D. dependent var	0.281939
S.E. of regression	0.236548	Akaike info criterion	0.147800
Sum squared resid	0.783370	Schwarz criterion	0.345660
Log likelihood	2.669804	F-statistic	3.383403
Durbin-Watson stat	1.593043	Prob(F-statistic)	0.048432

Augmented Dikey-Fuller Unit Root Test on D(lnTCV)

ADF Test Statistic	-4.098799	1% Critical Value*	-2.7158
		5% Critical Value	-1.9627
		10% Critical Value	-1.6262

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTCV,2)
Method: Least Squares
Date: 10/31/10 Time: 09:27
Sample(adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNTCV(-1))	-1.512871	0.369101	-4.098799	0.0009
D(LNTCV(-1),2)	0.503868	0.247400	2.036657	0.0597

R-squared	0.551051	Mean dependent var	-0.021058
Adjusted R-squared	0.521121	S.D. dependent var	0.378817
S.E. of regression	0.262146	Akaike info criterion	0.270299
Sum squared resid	1.030806	Schwarz criterion	0.368324
Log likelihood	-0.297537	Durbin-Watson stat	1.595389

ADF Test Statistic	-3.948859	1% Critical Value*	-3.8877
		5% Critical Value	-3.0521
		10% Critical Value	-2.6672

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTCV,2)
Method: Least Squares
Date: 10/31/10 Time: 09:30
Sample(adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNTCV(-1))	-1.523250	0.385744	-3.948859	0.0015
D(LNTCV(-1),2)	0.510877	0.258597	1.975572	0.0683
C	0.012244	0.066569	0.183935	0.8567

R-squared	0.552133	Mean dependent var	-0.021058
Adjusted R-squared	0.488152	S.D. dependent var	0.378817
S.E. of regression	0.271019	Akaike info criterion	0.385532
Sum squared resid	1.028321	Schwarz criterion	0.532570
Log likelihood	-0.277021	F-statistic	8.629636
Durbin-Watson stat	1.594331	Prob(F-statistic)	0.003614

ADF Test Statistic	-3.812809	1% Critical Value*	-4.6193
		5% Critical Value	-3.7119
		10% Critical Value	-3.2964

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTCV,2)
Method: Least Squares
Date: 10/31/10 Time: 09:31
Sample(adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNTCV(-1))	-1.496847	0.392584	-3.812809	0.0022
D(LNTCV(-1),2)	0.504633	0.262335	1.923620	0.0766
C	0.129780	0.164223	0.790269	0.4435
@TREND(1990)	-0.010732	0.013670	-0.785094	0.4465

R-squared	0.572406	Mean dependent var	-0.021058
Adjusted R-squared	0.473731	S.D. dependent var	0.378817
S.E. of regression	0.274811	Akaike info criterion	0.456855
Sum squared resid	0.981772	Schwarz criterion	0.652906
Log likelihood	0.116729	F-statistic	5.800902
Durbin-Watson stat	1.684668	Prob(F-statistic)	0.009629

رابعا: متغير الأسعار النسبية **lnRP**:

Augmented Dikey-Fuller Unit Root Test on (lnRP)

ADF Test Statistic	2.872731	1% Critical Value*	-2.7275
		5% Critical Value	-1.9642
		10% Critical Value	-1.6269

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNRP)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:18
Sample(adjusted): 1994 2009
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRP(-1)	0.083949	0.029223	2.872731	0.0140
D(LNRP(-1))	-0.051842	0.258936	-0.200211	0.8447
D(LNRP(-2))	-0.445877	0.251219	-1.774849	0.1013
D(LNRP(-3))	-0.311917	0.174929	-1.783105	0.0999

R-squared	0.460119	Mean dependent var	0.034911
Adjusted R-squared	0.325148	S.D. dependent var	0.063747
S.E. of regression	0.052367	Akaike info criterion	-2.848747
Sum squared resid	0.032908	Schwarz criterion	-2.655600
Log likelihood	26.78998	Durbin-Watson stat	1.978593

ADF Test Statistic	0.281075	1% Critical Value*	-3.9228
		5% Critical Value	-3.0659
		10% Critical Value	-2.6745

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNRP)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:18
Sample(adjusted): 1994 2009
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRP(-1)	0.029158	0.103738	0.281075	0.7839
D(LNRP(-1))	-0.004433	0.280268	-0.015817	0.9877
D(LNRP(-2))	-0.432818	0.259910	-1.665260	0.1241
D(LNRP(-3))	-0.264249	0.199854	-1.322207	0.2129
C	0.030949	0.056076	0.551921	0.5920

R-squared	0.474666	Mean dependent var	0.034911
Adjusted R-squared	0.283636	S.D. dependent var	0.063747
S.E. of regression	0.053954	Akaike info criterion	-2.751063
Sum squared resid	0.032021	Schwarz criterion	-2.509629
Log likelihood	27.00851	F-statistic	2.484768
Durbin-Watson stat	1.989283	Prob(F-statistic)	0.104708

ADF Test Statistic	-2.061434	1% Critical Value*	-4.6712
		5% Critical Value	-3.7347
		10% Critical Value	-3.3086

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNRP)
Method: Least Squares
Date: 11/02/10 Time: 11:19
Sample(adjusted): 1994 2009
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRP(-1)	-0.726021	0.352192	-2.061434	0.0662
D(LNRP(-1))	0.288584	0.274632	1.050805	0.3181
D(LNRP(-2))	-0.067837	0.277399	-0.244546	0.8118
D(LNRP(-3))	-0.300784	0.172439	-1.744297	0.1117
C	0.144581	0.070344	2.055352	0.0669
@TREND(1990)	0.026209	0.011826	2.216317	0.0510

R-squared	0.647712	Mean dependent var	0.034911
Adjusted R-squared	0.471568	S.D. dependent var	0.063747
S.E. of regression	0.046339	Akaike info criterion	-3.025648
Sum squared resid	0.021473	Schwarz criterion	-2.735928
Log likelihood	30.20519	F-statistic	3.677177
Durbin-Watson stat	2.147824	Prob(F-statistic)	0.037861

Augmented Dikey-Fuller Unit Root Test on D(lnRP)

ADF Test Statistic	-3.775487	1% Critical Value*	-2.7275
		5% Critical Value	-1.9642
		10% Critical Value	-1.6269

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNRP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/31/10 Time: 11:37
Sample(adjusted): 1994 2009
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNRP(-1))	-1.188329	0.314748	-3.775487	0.0023
D(LNRP(-1),2)	0.533358	0.259352	2.056498	0.0604
D(LNRP(-2),2)	0.216448	0.214362	1.009730	0.3310

R-squared	0.532101	Mean dependent var	-0.001940
Adjusted R-squared	0.460116	S.D. dependent var	0.088957
S.E. of regression	0.065363	Akaike info criterion	-2.450371
Sum squared resid	0.055540	Schwarz criterion	-2.305511
Log likelihood	22.60297	Durbin-Watson stat	1.508814

ADF Test Statistic	-5.596369	1% Critical Value*	-3.9228
		5% Critical Value	-3.0659
		10% Critical Value	-2.6745

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNRP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/31/10 Time: 11:39
Sample(adjusted): 1994 2009
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNRP(-1))	-1.630622	0.291371	-5.596369	0.0001
D(LNRP(-1),2)	0.660905	0.210219	3.143894	0.0085
D(LNRP(-2),2)	0.238225	0.170182	1.399827	0.1869
C	0.046033	0.015638	2.943639	0.0123

R-squared	0.728295	Mean dependent var	-0.001940
Adjusted R-squared	0.660369	S.D. dependent var	0.088957
S.E. of regression	0.051842	Akaike info criterion	-2.868907
Sum squared resid	0.032251	Schwarz criterion	-2.675760
Log likelihood	26.95125	F-statistic	10.72184
Durbin-Watson stat	1.966442	Prob(F-statistic)	0.001033

ADF Test Statistic	-5.218234	1% Critical Value*	-4.6712
		5% Critical Value	-3.7347
		10% Critical Value	-3.3086

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNRP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/31/10 Time: 11:41
Sample(adjusted): 1994 2009
Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNRP(-1))	-1.752212	0.335786	-5.218234	0.0003
D(LNRP(-1),2)	0.721801	0.227992	3.165905	0.0090
D(LNRP(-2),2)	0.309377	0.196206	1.576801	0.1431
C	0.018293	0.039348	0.464907	0.6511
@TREND(1990)	0.002625	0.003405	0.770803	0.4571

R-squared	0.742218	Mean dependent var	-0.001940
Adjusted R-squared	0.648480	S.D. dependent var	0.088957
S.E. of regression	0.052742	Akaike info criterion	-2.796511
Sum squared resid	0.030599	Schwarz criterion	-2.555077
Log likelihood	27.37209	F-statistic	7.917942
Durbin-Watson stat	2.031379	Prob(F-statistic)	0.002937

خامسا: اختبار استقرارية البواقي

Augmented Dikey-Fuller Unit Root Test on (ĖCM)

Null Hypothesis: ECM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.366721	0.0023
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Null Hypothesis: ECM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.648776	0.0168
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Null Hypothesis: ECM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.756148	0.0481
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

اختبار طبيعية توزيع البواقي

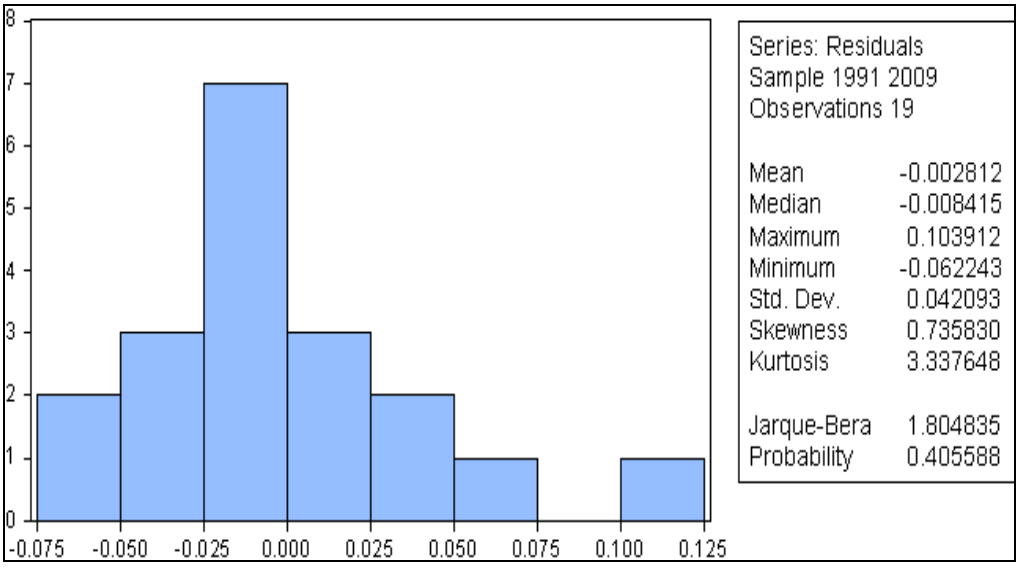

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.308114	Prob. F(2,13)	0.3037
Obs*R-squared	3.108599	Prob. Chi-Square(2)	0.2113